



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

جامعة محمد خيضر - بسكرة -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية



أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية

تخصص: مالية وبنوك بعنوان:

دور صيغ التمويل الإسلامي في تحفيز النمو الاقتصادي

دراسة مقارنة (الجزائر-ماليزيا) للفترة (2000-2018)

إشراف الأستاذ الدكتور:

بن الزاوي عبد الرزاق

إعداد الطالب:

شريقي جعفر

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
بن إبراهيم الغالي	أستاذ التعليم العالي	جامعة بسكرة	رئيسا
بن الزاوي عبد الرزاق	أستاذ التعليم العالي	جامعة بسكرة	مشرفا ومقررا
بن ضيف محمد عدنان	أستاذ محاضر (أ)	جامعة بسكرة	ممتحنا
كبوط عبد الرزاق	أستاذ محاضر (أ)	جامعة باتنة	ممتحنا
دحاك عبد النور	أستاذ محاضر (أ)	جامعة تيزي وزو	ممتحنا
قارة رابح	أستاذ محاضر (أ)	جامعة تيزي وزو	ممتحنا

السنة الجامعية: 2021-2022

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## شكر وعرافان

نحمد ونشكر الله الواحد الأحد الذي أنعم علينا بنعمة العلم والعقل، وأمدنا بالعزيمة والإرادة لإتمام هذا العمل ونسأله سبحانه وتعالى أن يرحم أمي وأبي ويسكنهما الفردوس الأعلى من الجنة.

أتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذي المشرف الأستاذ الدكتور بن الزاوي عبد الرزاق على كل التوجيهات التي قدمها لي حتى يخرج هذا العمل في شكله النهائي. كما أشكر الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على تخصيصهم لجزء من وقتهم الثمين لقراءة وتصحيح ومناقشة هذه الأطروحة. ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر الجزيل لجميع من ساهم معي وقدم لي المساعدة من أجل إتمام هذا العمل.

وفي الأخير وما توفيقني إلا بالله وعليه توكلت.

## الإهداء

إلى روح الوالدين الكريمين رحمهما الله، داعيا لهما الله عز وجل أن

يسكنهما فسيح جناته

إلى زوجتي حفظها الله ورعاها

إلى أبنائي حفظهم الله ورعاهم

إلى كل إخوتي وأخواتي

إلى كل من علمنا ومن له حق علينا

إلى كل أصدقائي وزملائي وجميع الأمة الإسلامية

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي

## المُلخَص:

تناولت هذه الدراسة موضوع حجم التمويل الإسلامي المصرفي وأثره على النمو الاقتصادي لدولتي ماليزيا والجزائر باعتبار دولة ماليزيا نموذج يحتذى به، بهدف معرفة حقيقة تأثير هذا الأخير على النمو الاقتصادي لدولتي الدراسة.

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وكذلك دراسة الحالة والمقارنة بين معطيات دولتي العينة، حيث تمثل مجتمع الدراسة في القطاع المصرفي للدولتين وتمحورت العينة في المصارف الإسلامية العاملة فيه، وكأداة للتحليل الإحصائي تم اختبار نموذج انحدار خطي بسيط ومتعدد من أجل الوقوف الحقيقي لهذا التأثير على اقتصاد دولتي العينة.

أظهرت نتائج الدراسة التطبيقية أن للتمويل المصرفي الإسلامي أثر إيجابي في السوق الماليزي وقدرة تفسيرية عالية، بينما يؤثر بشكل ضعيف في السوق الجزائري على الرغم من العلاقة الطردية بينه وبين الناتج المحلي الإجمالي الجزائري.

أوصت الدراسة بضرورة تبني الدولة الجزائرية للصناعة المالية الإسلامية بشكل يسمح من الاستفادة الكلية لمزياتها مستغلة فرصة المجتمع المسلم الذي يحتاج مثل هذا المنتج مع إمكانية الاستفادة من التجربة الماليزية التي تعتبر نموذج عالمي لهذه الصناعة.

**الكلمات المفتاحية:** التمويل الإسلامي، النمو الاقتصادي، السوق المصرفي الجزائري و الماليزي.

### **Abstract:**

The interest in Islamic banking and the Islamic financial industry has witnessed a great development in recent years, and this is mainly due to the spread of the phenomenon of financial globalization and the development of financial innovations. Towards Islamic finance in order to know its philosophy and how to benefit from it.

For this reason, this study dealt with the issue of Islamic banking financing formulas (the volume of financing) and its impact on the economic growth of the countries of Malaysia and Algeria, considering the country of Malaysia as a

model to follow, As a tool for statistical analysis, a simple and multiple linear regression model was chosen in order to find out the true effect of this effect on the economy of the two sample countries.

The results of the applied study showed that Islamic banking finance has a positive impact on the Malaysian market and a high explanatory power, while it affects weakly in the Algerian market, despite the direct relationship between it and the Algerian GDP.

The study recommended the need for the Algerian state to adopt the Islamic financial industry in a way that allows for the full benefit of its advantages, taking advantage of the market opportunity and benefiting from the Malaysian experience, which is a global model for this industry.

**Keywords:** Islamic finance, economic growth, the Algerian and Malaysian banking market.

# فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
	شكر وعرهان
	الإهداء
	الملخص
VIII	فهرس المحتويات
.XI	فهرس الجداول والأشكال
.XV	قائمة المصطلحات الإجرائية
أ	المقدمة العامة: الإطار العام للدراسة
09	الفصل الأول: ماهية التمويل الإسلامي وصيغه.
09	المبحث الأول: المال في الاقتصاد الإسلامي
09	المطلب الأول: علم الاقتصاد الإسلامي
12	المطلب الثاني: مفهوم المال في الفكر الإسلامي وأهميته
13	المطلب الثالث: قواعد، معايير و أهداف الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي
15	المبحث الثاني: ماهية التمويل الإسلامي.
15	المطلب الأول: نشأة و مفهوم التمويل الإسلامي
19	المطلب الثاني: خصائص وأهداف التمويل الإسلامي.
22	المطلب الثالث: مؤسسات تنظيم عمل التمويل الإسلامي والفرق بينه وبين التمويل التقليدي.
25	المبحث الثالث: ماهية صيغ التمويل الإسلامي.
26	المطلب الأول: صيغ التمويل على أساس المشاركة (التمويل الاستثماري).
32	المطلب الثاني: الصيغ القائمة على أساس البيع(التمويل التجاري)



49	المطلب الثالث: الصيغ القائمة على التكافل (التمويل التكافلي)
56	الفصل الثاني: النمو الاقتصادي وعوائد حجم التمويل المصرفي الإسلامي.
57	المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي .
57	المطلب الأول: المفهوم، العوامل و العناصر .
60	المطلب الثاني: فوائد ومصادر النمو الاقتصادي.
63	المطلب الثالث: محددات وطرق قياس النمو الاقتصادي.
65	المبحث الثاني: النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي
66	المطلب الأول: النمو الاقتصادي في الفكر الكلاسيكي
70	المطلب الثاني: النمو الاقتصادي في الفكر الكلاسيكي الجديد
74	المطلب الثالث: النماذج المفسرة للنمو الاقتصادي.
79	المبحث الثالث: عوائد التمويل المصرفي الإسلامي على النمو الاقتصادي
80	المطلب الأول: تشجيع تمويل الأفراد.
80	المطلب الثاني: تحفيز الادخار وتشجيع الطلب
81	المطلب الثالث: تعزيز الاستقرار المالي وتمويل المشاريع المقبولة شرعا.
84	الفصل الثالث: تطور الصيرفة الإسلامية في كل من الجزائر وماليزيا.
84	المبحث الأول: تطور التمويل المصرفي الإسلامي في الجزائر
84	المطلب الأول: تطور الإطار القانوني والتنظيمي للصيرفة الإسلامية بالجزائر
91	المطلب الثاني: المصارف الإسلامية العاملة في السوق الجزائري.
103	المطلب الثالث: معوقات واليات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر.
109	المبحث الثاني: تطور التمويل المصرفي الإسلامي في ماليزيا.
109	المطلب الأول: التطور القانوني والتنظيمي للصيرفة الإسلامية بماليزيا.

118	المطلب الثاني: المصارف الإسلامية العاملة في السوق المالي والمؤسسات الداعمة.
127	المطلب الثالث: العوامل المساهمة في تطور المصرفية الإسلامية في ماليزيا.
132	المبحث الثالث: مقارنة مراحل تطور الصيرفة الإسلامية في البلدين (الجزائر وماليزيا).
132	المطلب الأول: مقارنة التطور الهيكلي والتشريعي.
135	المطلب الثاني: مقارنة تطور عدد المصارف الإسلامية العاملة في السوقين.
138	المطلب الثالث: المقارنة من حيث المناخ الداعم للصيرفة الإسلامية في كلا السوقين
142	الفصل الرابع: قياس أثر صيغ التمويل الإسلامي المصرفي لدولتي الدراسة على النمو الاقتصادي.
143	المبحث الأول: وصف المنهجية المستخدمة وجمع البيانات
143	المطلب الأول: توضيح نموذج التحليل والمتغيرات.
147	المطلب الثاني: عرض وتحليل البيانات وصفيًا.
154	المبحث الثاني: اختبار الفرضيات قياسيًا.
154	المطلب الأول: حالة الاقتصاد المالي.
169	المطلب الثاني: حالة الاقتصاد الجزائري.
185	المبحث الثالث: مقارنة نتائج السوقين ووضع نتائج وتوصيات الدراسة.
185	المطلب الأول: مقارنة نتائج السوقين الجزائري والمالي ( نظريًا ) .
188	المطلب الثاني: مقارنة نتائج السوقين الجزائري والمالي ( قياسيًا )
193	الخاتمة
198	قائمة المراجع

قائمة الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	الفرق بين التمويل الإسلامي والتقليدي	24
02	الفروق بين المضاربة المشتركة والفردية	28
03	يبين تطور ارقام بنك البركة الجزائر (2017/2012) الوحدة (مليار دج).	93
04	يبين تطور ارقام مصرف السلام الجزائر (2019/2014) الوحدة (مليار دج).	97
05	عدد و أسماء و ملكية المصارف الإسلامية العملة في السوق الماليزي.	118
06	التطور التشريعي المنظم للعمل المصرفي الإسلامي لكل من الجزائر وماليزيا.	132
07	التطور التشريعي المنظم للعمل المصرفي الإسلامي لكل من الجزائر وماليزيا	135
08	يوضح المناخ الداعم للصيرفة الإسلامية للسوقين الجزائري والماليزي.	138
09	بيانات التمويل المصرفي الإسلامي و الناتج المحلي الإجمالي للسوق الجزائري للفترة (2018/2000) الوحدة (مليار دينار جزائري).	145
10	بيانات التمويل المصرفي الإسلامي و الناتج المحلي الإجمالي للسوق الماليزي للفترة (2018/2000) الوحدة (مليار رجت ماليزي).	146
11	الإحصاء الوصفي للمتغيرات الدراسة للسوق الماليزي للفترة (2018/2000)	156
(1-11)	قيمة (p) لاختبار (Jarque-Bera)	156
12	نتائج تقدير العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي (y) ومجموع التمويل الإسلامي (isf) للسوق الماليزي الفترة (2018/2000).	157
13	نتائج تقدير العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي (y) ومجموع التمويل	161

	الإسلامي (isf) للسوق الماليزي الفترة(2018/2000) بعد معالجة الارتباط الذاتي.	
163	نتائج تقدير العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي (y) و مجموع التمويل الإسلامي التشاركي (pf) ومجموع التمويل الإسلامي التجاري (cf) للسوق الماليزي الفترة(2018/2000)	14
165	نتائج تقدير العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي (y) ومجموع التمويل الإسلامي التجاري (cf) للسوق الماليزي الفترة(2018/2000)	15
167	الجدول (16): نتائج تقدير العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي (y) ومجموع التمويل الإسلامي التجاري (cf) للسوق الماليزي الفترة(2018/2000) بعد معالجة الارتباط الذاتي.	16
171	الجدول (17): الإحصاء الوصفي للمتغيرات للسوق الجزائري للفترة(2018/2000).	17
171	قيمة (p) لاختبار ( Jarque-Bera )	(1-17)
172	نتائج تقدير العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي (y) ومجموع التمويل الإسلامي (isf) للسوق الجزائري للفترة(2018/2000).	18
175	نتائج تقدير العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي (y) ومجموع التمويل الإسلامي (isf) للسوق الجزائري للفترة(2018/2000) بعد معالجة الارتباط الذاتي.	19
177	نتائج تقدير العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي (y) و مجموع التمويل الإسلامي التشاركي (pf) ومجموع التمويل الإسلامي التجاري (cf) للسوق الجزائري الفترة(2018/2000).	20
178	نتائج تقدير العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي (y) ومجموع التمويل الإسلامي التجاري (cf) للسوق الجزائري الفترة(2018/2000)	21
179	نتائج تقدير العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي (y) ومجموع التمويل	22

	الإسلامي التجاري (cf) للسوق الجزائري الفترة(2018/2000) بعد معالجة الارتباط الذاتي.	
181	نتائج تقدير العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي (y) ومجموع التمويل الإسلامي التشاركي (PF) للسوق الجزائري الفترة(2018/2000)	23
183	نتائج تقدير العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي (y) ومجموع التمويل الإسلامي التشاركي (PF) للسوق الجزائري الفترة(2018/2000) بعد معالجة الارتباط الذاتي.	24
185	يبين تطور عدد المصارف الاسلامية للسوقين الجزائري والماليزي بين (2000 و 2018)	25
186	يبين تطور عدد فروع المصارف الاسلامية للسوقين الجزائري والماليزي بين (2000 و 2018)	26
187	يبين تطور نسبة حجم التمويل الإسلامي للناتج المحلي الإجمالي للسوقين الجزائري والماليزي بين (2000 و 2018).	27
188	يبين نتائج تقدير العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي (Y) ومجموع التمويل الإسلامي (ISF) للسوقين الجزائري والماليزي بين (2000 و 2018)	28
189	يبين نتائج تقدير العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي (Y) ومجموع التمويل الإسلامي التشاركي (PF) للسوقين الجزائري والماليزي بين (2000 و 2018)	29
190	يبين نتائج تقدير العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي (Y) ومجموع التمويل الإسلامي التشاركي (PF) للسوقين الجزائري والماليزي بين (2000 و 2018)	30

قائمة الأشكال:

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	صيغ التمويل الاستثماري التشاركي.	31
02	صيغ التمويل التجاري	49
03	صيغ التمويل التكافلي	54
04	أدوار النمو الاقتصادي في المجتمع	58
05	منحنى بياني يبين تطور ارقام بنك البركة الجزائر (2017/2012)	94
06	منحنى بياني يبين تطور ارقام مصرف السلام الجزائر (2019/2014).	97
07	تطور التمويل الإسلامي المصرفي في ماليزيا الفترة (200-2017)	124
08	أعمدة بيانية توضح تطور عدد المصارف الإسلامية في السوق الجزائري للفترة (2018-2000).	147
09	أعمدة بيانية توضح تطور عدد فروع المصرفين الإسلاميين في السوق الجزائري للفترة (2018-2000).	148
10	منحى بياني يوضح تطور الناتج المحلي الإجمالي والتمويل المصرفي الإسلامي في السوق الجزائري للفترة (2018-2000).	150
11	أعمدة بيانية توضح تطور عدد المصارف الإسلامية في السوق الماليزي للفترة (2018-2000).	151
12	أعمدة بيانية توضح تطور عدد فروع المصارف الإسلامية في السوق الماليزي للفترة (2018-2000).	152
13	منحى بياني يوضح تطور الناتج المحلي الإجمالي و التمويل المصرفي الإسلامي في السوق الماليزي للفترة (2018-2000).	153
14	التمثيل البياني لمتغيرات الدراسة للسوق الماليزي للفترة (2018/2000).	155
15	رسم تخطيطي يوضح شكل الانتشار بين حجم التمويل الإسلامي وحجم الناتج المحلي الإجمالي للسوق الماليزي للفترة (2018/2000).	159
16	يوضح اختبار درين واتسون.	160
17	التمثيل البياني لمتغيرات الدراسة للسوق الجزائري للفترة (2018/2000).	170
18	رسم تخطيطي يوضح شكل الانتشار بين حجم التمويل الإسلامي وحجم الناتج	174

قائمة المصطلحات الإجرائية:

المصطلح	التعريف الاجرائي
صيغ التمويل الاسلامي	تتناول الدراسة صيغ التمويل الإسلامي المصرفي المحصورة فيما تقدمه المصارف الإسلامية ولا تتطرق لغيرها.
التمويل الإسلامي التجاري	والمقصود به مجموع الصيغ التي يلعب فيها المصرف الإسلامي دور التاجر مثل (المرابحة، الاجارة، البيع بالتقسيط، السلم) ودور المفاوض مثل (الاستصناع).
التمويل الإسلامي الاستثماري	المقصود به مجموع الصيغ التي يلعب فيها المصرف الإسلامي دور المستثمر الشريك أو دور المضارب مثل (المشاركة، المضاربة، المزارعة، المساقاة).
التمويل الإسلامي الكلي	المقصود به مجموع التمويل الإسلامي التجاري والتمويل الإسلامي الاستثماري
التضيض الحكمي	المقصود به تقييم السلع بسعر بيعها في السوق دون بيعها حقيقة.
النمو الاقتصادي	وتعتمد الدراسة على مقياس الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر لقياسه دون التطرق للمؤشرات الأخرى.
المصارف	ونعني بها نفس كلمة بنوك.
الصيرفة الإسلامية	والمقصود بها عمل المصارف (البنوك) الإسلامية في القطاع المصرفي.

# المقدمة العامة:

الإطار العام للدراسة



يعتبر تحقيق التنمية المستدامة ورفع معدلات النمو الاقتصادي الهدف الذي تسعى كل الدول إلى تحقيقه بكل الطرق والوسائل المتاحة انطلاقاً من حاجة المجتمع إلى قيم مضافة جديدة وحاجة الفرد لمستوى معيشة مقبول ومتوسط دخل سنوي محترم.

في ظل هذا كله عرف الاقتصاد المعاصر وسيلة بدأ الاهتمام بها يتزايد يوماً بعد يوم وهي إنشاء المصارف الإسلامية، حيث تشهد الساحة المصرفية المحلية والإقليمية تطوراً هائلاً في تقدم العمليات المصرفية الإسلامية سواء على شكل إنشاء مصارف إسلامية جديدة، أو تحول مصارف تقليدية إلى مصارف إسلامية، أو على شكل فتح فروع إسلامية لمصارف تقليدية وعلى الساحة الدولية تقوم مؤسسات مالية دولية بتقديم العمليات المصرفية الإسلامية، كما تم مؤخراً إنشاء البنك الإسلامي البريطاني بمدينة لندن.

لقد كانت الدول الإسلامية السبّاقة في إنشاء هذه المصارف وتطويرها والاستفادة منها حيث كان لقرارات مجمع البحوث الإسلامية التي صدرت عن مؤتمره الثاني، المنعقد في العام 1965 بحضور ممثلين عن خمس وثلاثين دولة إسلامية وفتوى علماء الأزهر عام 1965، وكذلك قرارات المجمع الفقهي التابع لرابطة العالم الإسلامي الأثر الكبير في إطلاق الضوء الأخضر لإنشاء أعمال مصرفية إسلامية، هذه القرارات والتوصيات التي صدرت عن هذه الجهات أدت إلى تشجيع المستثمرين على القيام بخطوة إنشاء مصارف إسلامية في مختلف الدول العربية والإسلامية، بدأ التمويل الإسلامي يعرف انتشاراً واسعاً داخل هذه الدول وبدأت الصناعة المالية الإسلامية تجلب الاهتمام العالمي وذلك بإنشاء مراكز للبحث في هذه الصناعة.

هكذا بدأ العالم يشهد دول رائدة في تنويع استعمال صيغ التمويل الإسلامي (ماليزيا، دول الخليج العربي) حيث تعتبر التجربة الماليزية في المالية والصيرفة الإسلامية تجربة رائدة ن استطاعت أن تكون نموذجاً عالمياً يحتذى به.

الجزائر من الدول الإسلامية التي عرفت إنشاء مصرفين إسلاميين (البركة، ومصرف السلام) بغيت الاستفادة من الصيغ التي تقدمها هذه المصارف خاصة وإنها تتماشى مع عقيدة المجتمع الجزائري المسلم، وذلك لرفع معدل النمو الاقتصادي الوطني.

نحاول في هذه الدراسة الوقوف على حقيقة أداء صيغ التمويل الإسلامي (حجم التمويل المصرفي الإسلامي) في رفع النمو الاقتصادي الجزائري مقارنة مع تجربة دولة ماليزيا باعتبارها نموذجاً يحتذى به

وذلك للاستفادة من التجربة في تطوير التجربة الجزائرية ومنه الوصول إلى نتائج وتوصيات تخدم الدراسة.

### إشكالية الدراسة:

تعتبر عملية تمويل المشاريع التنموية أحد أهم المعضلات التي تواجه عملية النمو الاقتصادي في مختلف البلدان، وهذا ما تؤكد عدة دراسات.

وتعتبر الجزائر من بين الدول التي شهد اقتصادها خلال العقد الأخير من القرن الماضي ومطلع الألفية الثالثة العديد من التطورات كإعادة الهيكلة التي سمحت بالخصخصة وتشجيع المبادرات الفردية. على هذا الأساس فقد كان لزاما للرفع من مستوى أداء الاقتصاد آلية للتعامل مع هذه التطورات وإتاحة المناخ المناسب للتمويل، وتكوين المؤسسات اللازمة لتسهيل انسياب تبادل الموارد المالية، مع مراعاة خصوصية المجتمع الجزائري المسلم ولا يتأتى ذلك إلا بوجود صيغ تمويل إسلامية تتماشى و خصوصية الزبون الجزائري المسلم بغيت جلب المدخرات الموجودة خارج الدائرة الاقتصادية و تعبئتها خدمة للاقتصاد الوطني.

تماشيا مع هذه التطورات الاقتصادية بادرت الحكومة الجزائرية بإنشاء مصرفين إسلاميين لكي يقوموا باستقطاب رؤوس الأموال اللازمة للمشاريع الإنتاجية ومشاريع البنية التحتية وجذب المدخرات من أجل توجيهها نحو الاستثمارات بما يخدم أهداف التنمية الاقتصادية وذلك باستخدام مختلف صيغ التمويل الإسلامي ومنه فإن مشكلة الدراسة تتمحور في التساؤل التالي:

**ما مدى تأثير حجم التمويل المصرفي الإسلامي في الناتج المحلي الإجمالي الجزائري، مقارنة بتجربة الاقتصاد الماليزي؟**

ولتوضيح هذه الإشكالية أكثر نجد أنفسنا مطالبين بالإجابة على التساؤلات الفرعية التالية:

• ما المقصود بصيغ التمويل الإسلامي التي تشكل في مجموعها حجم التمويل المصرفي الإسلامي؟.

• ماهية النمو الاقتصادي و كيف تؤثر عوائد صيغ التمويل المصرفي الإسلامي (حجم التمويل) عليه؟

• كيف تطور التمويل المصرفي الإسلامي في كل من الجزائر وماليزيا وماهي أهم التحديات التي عرفها كل بلد؟.

## فرضيات الدراسة:

- في ضوء مشكلة الدراسة التي تم استعراضها، تسعى الدراسة لاختبار الفرضيات التالية:
- توجد علاقة إيجابية بين كل من التمويل المصرفي الإسلامي الكلي وحجم الناتج المحلي الإجمالي لدولتي العينة ومنه تحفيز النمو الاقتصادي.
- توجد علاقة ضعيفة بين كل من صيغ التمويل الاستثماري (التشاركي) والنمو الاقتصادي في الجزائر وماليزيا.
- توجد علاقة إيجابية بين كل من صيغ التمويل التجاري (التمويل بالهامش) و النمو الاقتصادي في الجزائر وماليزيا.

## أهداف الدراسة:

- تكمن الأهداف الأساسية من هذه الدراسة في:
- محاولة الإلمام من الناحية النظرية بماهية التمويل المصرفي الإسلامي ومختلف صيغه، وكذلك الإحاطة النظرية بمختلف النظريات والنماذج المفسرة للنمو الاقتصادي.
- معرفة التطور التاريخي للتمويل المصرفي الإسلامي لكل من الجزائر وماليزيا مع الوقوف عند المعوقات وأسباب النجاح.
- معرفة مدى تأثير حجم التمويل المصرفي الإسلامي في الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الوطني مقارنة بالتجربة الماليزية مع محاولة لفت انتباه السلطات المعنية للاستفادة من مميزات الصيرفة الإسلامية.

## أهمية الدراسة:

- تأتي أهمية هذه الدراسة كمساهمة علمية فيما يتعلق بمدى قدرة صيغ التمويل الإسلامي على تمويل النمو الاقتصادي.
- كما لها أهمية بالنسبة للمجتمع كونها دراسة أكاديمية تطبيقية على أحد أساليب التمويل في الاقتصاد الجزائري وهي (حجم التمويل المصرفي) متمثلة في عملية معرفة مدى قدرة هذه التمويل على رفع معدلات النمو.
- تكمن أهمية هذه الدراسة بالنسبة للباحث من خلال زيادة الإلمام بطبيعة صيغ التمويل الإسلامي خاصة وأن الجزائر حديثة العهد في هذا المجال من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن مثل هذه الدراسة تعمل على تنمية القدرة البحثية والتحكم الجيد بأصول البحث العلمي.

**أسباب اختيار الموضوع :**

بالنسبة إلى أسباب اختيارنا لهذا الموضوع فإنه وزيادة على الدافع الشخصي والميول إلى البحث في مثل هذه المواضيع، فقد لاحظنا وبشكل كبير بروز ظاهرة التمويل المصرفي الإسلامي على الساحة الاقتصادية الدولية، إضافة إلى:

• أهمية الموضوع في ظل التحولات الاقتصادية التي شهدها العالم، والاهتمام الكبير بالتمويل الإسلامي.

• الانعكاسات الإيجابية لصيغ التمويل الإسلامي (حجم التمويل الإسلامي المصرفي) وتأثيرها على اقتصاديات عدة دول في العالم.

• محاولة معرفة حقيقة أداء صيغ التمويل الإسلامي في الاقتصاد الوطني من أجل التقويم والتعديل وذلك بالاستفادة من تجربة رائدة (التجربة الماليزية) خدمة للاقتصادي الوطني.

**منهج الدراسة:**

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في استعراض الأدبيات المتعلقة بالموضوع وتصنيف وتبويب البيانات وتحليل المعطيات و منهج دراسة الحالة و المقارنة بين معطيات دولتي العينة كما ستعتمد أيضا على الأسلوب الكمي في قياس العلاقة بين حجم التمويل المصرفي الإسلامي والنتائج المحلي الإجمالي.

**نطاق الدراسة:**

- مجتمع الدراسة: السوق المصرفي الجزائري والماليزي.
- عينة الدراسة: مصرفي البركة والسلام الجزائريين، المصارف الإسلامية الماليزية.
- عوامل الدراسة: صيغ التمويل الإسلامي (المربحة، السلم، الاستصناع، الإجارة، المضاربة، المشاركة) والتي تشكل حجم التمويل المصرفي الإسلامي الكلي المطبق في كل مصرف من عينة الدراسة.
- أدوات تجميع البيانات: اعتمدت الدراسة في تجميع البيانات على الكتب والدوريات ذات العلاقة وتم الحصول على البيانات الكمية لكل من المصارف الجزائرية والماليزية بالاعتماد على مواقعها في الشبكة العنكبوتية.

**الدراسات السابقة:**

وقد واجهتنا مشكلة الحصول على دراسات سابقة ذات ارتباط دقيق بموضوع الدراسة فحاولنا اختيار الأقرب للموضوع:

- دراسة العابد برينيس شريفة ( 2019 ) بعنوان: دور التمويل الإسلامي في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية ( عرض تجربتي ماليزيا وباكستان):

وهي عبار عن دراسة منشورة في مجلة البشائر الاقتصادية المجلد الخامس، أوت 2019، هدفت الدراسة إلى تبيان مساهمة التمويل الإسلامي في تحقيق التنمية الاقتصادية، وذلك لما يتميز به هذا التمويل من خصائص ذاتية تجعله قادرا على مواجهة المخاطر والميل إلى الاستقرار، حيث عرضت الدراسة التجربة الماليزية والباكستانية في التمويل الإسلامي باستخدام منهج دراسة الحالة.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها ان هاتين التجريبتين أرسلتا رسالة واضحة تدعو فيها كل الاقتصاديات الإسلامية وغير الإسلامية إلى تبني نظام بديل موازي للنظام التقليدي، مما يتيح هامشا كبيرا من الحرية للمستثمرين، وكذا العملاء في اختيار الصيغة المناسبة وبأقل المخاطر، وبذلك يساهم التمويل الإسلامي في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية.

- دراسة زغلامي مريم، كمال شريط (2018) بعنوان (التمويل المصرفي الإسلامي وأثره على الناتج المحلي الإجمالي الماليزي):

دراسة منشورة بمجلة الباحث الاقتصادي (جامعة سكيكدة)، المجلد السادس، العدد الأول، جوان(2018).

بينت الدراسة أهمية التمويل المصرفي الإسلامي وتطوره، ودوره في تمويل مختلف القطاعات الاقتصادية ومساهمته في تحقيق التنمية في ماليزيا، كما أشارت الدراسة الى آليات التمويل وأدوات الاستثمار المشكلة للتمويل المصرفي الإسلامي، وخلصت الدراسة إلى أن أثر التمويل المصرفي الإسلامي على الناتج المحلي الإجمالي الماليزي إيجابيا وذو دلالة إحصائية، وأن للتمويل المصرفي الإسلامي أهمية في تفسير الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الماليزي.

- دراسة ابتسام ساعد(2017) بعنوان (دور آليات التمويل الإسلامي في رفع الكفاءة التمويلية للنظام المصرفي-التجربة الماليزية نموذجا -).

الدراسة عبارة عن أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية بجامعة بسكرة، هدفت الدراسة إلى الوقوف على خصائص وركائز آليات التمويل الإسلامي، بغية إبراز حجم التحدي الذي يمثله هذا النوع

من الأنشطة المالية مستخدمة منهج الكمي في تقدير دالة التكاليف اللوغاريتمية لدراسة كفاءة عينة من البنوك الماليزية.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج ، أهمها أن صيغ التمويل الإسلامية تعد البديل المناسب للتمويل الربوي في النشاط المصرفي، وبالتالي قدرة أكبر على تحقيق الكفاءة التمويلية المطلوبة.

• دراسة جعفر هني محمد (2017) بعنوان نوافذ التمويل الإسلامي في البنوك التقليدية كمدخل لتطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر.

عبارة عن دراسة منشورة بمجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 12، 2017، هدفت هذه الدراسة إلى معرفة إشراك المصارف التقليدية في معاملات المصارف الإسلامية كمدخل للتحويل الكلي نحو العمل المصرفي الإسلامي، وذلك من خلال نوافذ لصيغ التمويل الإسلامي، من أجل الوصول إلى تعبئة الموارد والمدخرات التي تقع خارج الجهاز المصرفي التقليدي الجزائري، متبعة المنهج التحليلي الوصفي.

قد توصلت الدراسة إلى أن حداثة تجربة الصيرفة الإسلامية في الجزائر نتيجة تأخر تحرير القطاع المصرفي والمالي في الجزائر جعلت الاقتصاد الجزائري يحرم من فوائد صيغ التمويل الإسلامي مقارنة بدول كماليزيا والسعودية، كما أكدت الدراسة أن افتتاح نوافذ إسلامية في البنوك الجزائرية يمكن أن يساهم في رفع كفاءة النظام المصرفي الجزائري مع ضرورة الاستفادة من تجرتي كل من ماليزيا والسعودية في التطبيق التدريجي للصيرفة الإسلامية.

#### مميزات هذه الدراسة:

تكمن مميزات هذه الدراسة في معالجة الفجوتين التاليتين:

• فجوة موضوعاتية: وذلك بالتطرق إلى حجم التمويل الإسلامي وأثرها على النمو

الاقتصادي لدولتي الجزائر وماليزيا معا.

• فجوة زمنية: التركيز في الدراسة على الفترة (2000-2018).

#### حدود الدراسة:

• الحدود الموضوعية: تشمل الدراسة صيغ التمويل الإسلامي ودورها في تحفيز الاقتصاد

الوطني، دراسة مقارنة (الجزائر، ماليزيا).

• الحدود المكانية: السوق المصرفي الجزائري، والسوق المصرفي الماليزي.

• الحدود الزمنية: تشمل الدراسة الفترة منذ تأسيس المصارف الإسلامية بالجزائر وحتى

الانتهاء من هذه الدراسة مع التركيز على الفترة الممتدة من (2000 إلى 2018).

## هيكل الدراسة:

لمحاولة الإلمام بموضوع الدراسة تم تقسيم الدراسة الى أربع فصول كالآتي:

الفصل الأول بعنوان ماهية التمويل الاسلامي ومختلف صيغه، حيث سيتم التطرق إلى تعريف التمويل الإسلامي وخصائصه، ثم نتناول مختلف الصيغ التمويلية التي تميز هذا النوع من التمويل مع ذكر المؤسسات الداعمة لهذه الصناعة.

الفصل الثاني بعنوان ماهية النمو الاقتصادي و عوائد حجم التمويل الاسلامي عليه وسيتم عرض تعريف وخصائص النمو الاقتصادي ومختلف النماذج المفسرة لظاهرة النمو مع ذكر طرق قياسه، وأخيرا سنعرض عوائد صيغ التمويل الإسلامي على النمو الاقتصادي

الفصل الثالث بعنوان تطور التمويل الإسلامي في كل من الجزائر وماليزيا، سيتم التطرق إلى تطور الصيرفة الإسلامية وكذا عمل المصارف الإسلامية في كلا البلدين مع ذكر مختلف التحديات التي واجهت هذه الصناعة، مع إبراز التجربة الماليزية كنموذج رائد في هذا المجال.

الفصل الرابع (الجانب العملي) بعنوان قياس أثر صيغ التمويل الإسلامي (حجم التمويل المصرفي) والنمو الاقتصادي لدولتي العينة والمقارنة، سيتم من خلال هذا الفصل عرض النموذج الإحصائي في الدراسة القياسية، ثم إسقاط البيانات المجمعَة لكلا البلدين في النموذج وإجراء مقارنة لما تم التوصل إليه من نتائج الدراسة القياسية.

# الفصل الأول:

## ماهية التمويل الإسلامي

### وصيغته.

- المبحث الأول: خصائص المال في الاقتصاد الإسلامي.
- المبحث الثاني: ماهية التمويل الإسلامي.
- المبحث الثالث: ماهية صيغ التمويل الإسلامي.



جاء الدين الإسلامي نظاما شاملا يتضمن مظاهر الحياة جميعها، ويعتبر الفقه الإسلامي الوثيقة المنظمة لعلاقة الإنسان بربه (فقه العبادات) وكذلك لعلاقة الناس فيما بينهم (فقه المعاملات).

لقد اجتهد الفقهاء الإسلاميين في تلخيص الفقه الإسلامي في قواعد مؤطرة تسهل عرض النوازل الجديدة عليها خدمة للبحث العلمي، حيث تعتبر قاعدة الأصل في المعاملات الإباحة الداعم الجيد لتضييق دائرة المنع في المعاملات وان كل المعاملات جائزة ما احتوت شرط التراضي وابتعدت عن كل (ربا، جهالة مؤذية، أكل أموال الناس بالباطل، غرر أو ضرر).

والبحث في التمويل الإسلامي من بحوث تنظيم الشرع الإسلامي للمعاملات المالية حيث ستتطرق الدراسة في هذا الفصل إلى خصائص المال في الإسلام، ومنه إلى ماهية التمويل الإسلامي وأخيرا إلى ماهية صيغ التمويل الإسلامي.

### المبحث الأول: المال في الاقتصاد الإسلامي (money in the Islamic economy).

تحاول الدراسة في هذا المبحث التعرض لمفهوم الاقتصاد الإسلامي ومنه مفهوم المال في الفكر الإسلامي وأخيرا توجيهات الإسلام في الأموال.

### المطلب الأول: علم الاقتصاد الإسلامي (Islamic economy science).

سنحاول من خلال هذا المطلب التطرق إلى تعريف الاقتصاد الإسلامي، وكذا نشأة وتطور الاقتصاد الإسلامي، ومختلف الأسس التي يقوم عليها الاقتصاد الإسلامي.

#### 1. التعريف: الاقتصاد الإسلامي له عدة تعريفات نذكر منها:

1.1 الاقتصاد الإسلامي: ((هو مجموعة الأصول الاقتصادية المستمدة من القرآن والسنة النبوية والبناء الاقتصادي الذي نقيمه على أساس تلك الأصول بحسب البيئة والعصر)).<sup>1</sup>

2.1 الاقتصاد الإسلامي: هو توجيه النشاط الاقتصادي بمختلف أوجهه وتنظيمه وفق أصول الإسلام وسياسته الاقتصادية.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> عبد الله الطريقي: الاقتصادي الإسلامي، أسس ومبادئ و أهداف، الطبعة الحادية عشر، (الرياض: الجريسي للتوزيع والاعلان)، 2009، ص، 18.

<sup>2</sup> إبراهيم فاضل الدبو: الاقتصاد الإسلامي دراسة وتطبيق، ط1، (الأردن: دار المناهج)، 2008، ص، 16.

ومنه يمكن أن نعرف الاقتصاد الإسلامي انه ذلك العلم الذي يبحث في طرق استعمال الموارد المتاحة أحسن استعمال لتحقيق أعظم إشباع وفقاً لتعاليم الشريعة الإسلامية. فان كان شعار الاقتصاد الرأسمالي (دعه يعمل دعه يمر)، فيمكن أن نقول أن شعار لاقتصاد الإسلامي (دعه يعمل دعه يمر مالم يضر).

## 2. النشأة والتطور (origin and evolution):

من خلال التعريف السابق نستطيع ان نقول أن بداية الاقتصاد الإسلامي كانت مع ظهور رسالة الإسلام عن طريق النبي محمد(صلى الله عليه وسلم) وذلك في بداية القرن السابع الميلادي.

حيث جاء في القرآن الكريم والسنة النبوية عدة تعاليم توجيهية للنشاط الاقتصادي وفق المنظور الإسلامي، نذكر منها قول الله عز وجل ((واحل الله البيع وحرم الربا))<sup>1</sup>، وقوله عز وجل ((لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل))<sup>2</sup>، إلى غير ذلك من الآيات.

نذكر من السنة النبوية من كلام محمد (صلى الله عليه وسلم) قوله ((التاجر الصدوق الأمين مع النبيين والصديقين والشهداء))<sup>3</sup>، وهذا الحديث ذكره الترمذي في باب البيوع.

كان الرعيّل الأول من المسلمين يطبقون تعاليم الدين الإسلامي في الحياة الاقتصادية تحت إشراف النبي(صل الله عليه وسلم) تصحيحاً وتقريباً، وأتم الخلفاء الراشدين المهمة بعد ذلك.

مع بداية القرن الثامن ميلادي بدأ علماء الإسلام يصنفون في علم الاقتصاد الإسلامي سواء بشكل مجمل كما في كتب الإمام مالك والشافعي أو بشكل متخصص مثل كتاب (الأموال، لأبي عبيد) وكتاب(أحكام السوق، ليجي ابن عمر)...

مع بداية القرن العاشر ميلادي بدأ التقليد يسود المسلمين وضعف التأليف الاقتصادي في ذلك الوقت واستمر الركود في مواكبة الاقتصاد الإسلامي التطور العالمي ومما زاد الطين بلة معاناة العالم الإسلامي من السيطرة الاستعمارية الغربية التي ألغت وحاربت المناهج الإسلامية.

<sup>1</sup> القرآن لكريم: الآية 275، سورة البقرة.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، الآية 188، سورة البقرة.

<sup>3</sup> سامر قنطجني: أربعون قاعدة في الاقتصاد لبناء الأمة وإصلاح العباد، قواعد اقتصادية من أحاديث النبي.(صل الله عليه وسلم)، الطبعة الأولى(سوريا: دار الحديث و السيرة النبوية بمجمع احمد كفتارو، 2015، ص، 40.

لكن في العصر الحديث ومع بداية القرن العشرين رجع الاهتمام بالتأليف في الاقتصاد الإسلامي وبدأ يطرح كبديل في الساحة العالمية لمنافسة الطرح الاشتراكي و الطرح الرأسمالي، حيث ظهرت دراسات إسلامية في الاقتصاد الجزئي والكلّي تعطي البديل الإسلامي في محاربة الربا والية عمل المصارف وتبين أصول السياسة الاقتصادية الإسلامية وذلك من خلال مؤتمرات عالمية منها (أسبوع الفقه الإسلامي الدولي، باريس، 1951) وكذلك (المؤتمر العالمي للاقتصاد الإسلامي، مكة، 1976) وغيره من المؤلفات الفردية من كتب ورسائل جامعية.<sup>1</sup>

واليوم أصبح الاقتصاد الإسلامي واقع مفعّل عالمياً حيث أصبحت كليات الاقتصاد بمختلف الدول الإسلامية والغربية تدرس هذا النظام بوصفه نظام منافس للأنظمة الاقتصادية المعاصرة، وأصبح رقم أعمال الاقتصاديات الإسلامية (التي تطبق الاقتصاد الإسلامي) يعادل أو يفوق (1.8 ترليون دولار) عام 2015 ومرشح للارتفاع الى حوالي (2.6 ترليون دولار) عام 2020.<sup>2</sup>

### 3. أسس الاقتصاد الإسلامي (foundations of the Islamic economy):

يرتكز الاقتصاد الإسلامي على ثلاث أركان أساسية نعرضها كآلاتي<sup>3</sup>:

#### 1.3 الملكية المزدوجة (dual property):

أي أن الاقتصاد الإسلامي يعطي الأحقية للملكية الخاصة والعامة ما لم يكن تعارض بينهما و يمكن التوازن بينهما أما إذا تعارضت الملكيتين فالأولية للمصلحة العامة.

وهنا يمكن القول أن الاقتصاد الإسلامي لم ينحاز لإحدى المصلحتين إلا في الضرورة القصوى كما فعلت الرأسمالية بتفضيله المصلحة الخاصة وما فعلته الاشتراكية بتقديمها المصلحة العامة.

#### 2.3 الحرية الاقتصادية المقيدة (economic freedom restricted):

وذلك وفق قاعدة لا ضرر ولا ضرار والتي تعني أن النشاط الاقتصادي حر ما لم يضر وهذا الضرر سواء كان على المصلحة الخاصة أو المصلحة العامة فهو ممنوع.

<sup>1</sup> عبد الله الطريقي، مرجع سبق ذكره، ص، 23.

<sup>2</sup> مركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي ونومسون روتنيرز: تقرير مؤشر الاقتصاد الإسلامي العالمي 2015، موقع الإمارات اليوم على الشبكة العنكبوتية (www.emaratallyoum.com) ت، 2015/09/28.

<sup>3</sup> رياض صالح عودة: مقدمة في الاقتصاد الإسلامي، ط1 (لبنان: دار الهادي)، 2005، ص، 21.

### 3.3 التكافل (solidarity):

باعتبار أن قدرات البشر تختلف رسخ الاقتصاد الإسلامي مكسب آخر يسعى لتحقيقه الفرد المسلم وهو الريح الأخروي (حسنة)، وذلك مقابل إعادة توزيع الدخل من أصحاب الفائض المالي (الأغنياء) على أصحاب العجز المالي (الفقراء) وفق أسلوب (الزكاة والصدقات)، وهذا الطرح يتماشى مع الموروث الإنساني السليم.

### المطلب الثاني: مفهوم المال في الفكر الإسلامي وأهميته (the concept of money in Islamic thought and its importance).

سيتم في هذا المطلب عرض مفهوم المال في الفكر الإسلامي مع ذكر نظرة الشريعة الإسلامية له.

#### 1. المفهوم:

من خلال بحثنا تبين وجود اختلاف بين فقهاء المسلمين في تعريف المال وكون دراستنا اقتصادية وليست فقهية فإننا الدراسة تكتفي بعرض تعريف لخصه الدكتور عزالدين بن زغبية حيث عرف المال من وجهة النظر الإسلامية انه ((كل شيء له قيمة مادية بين الناس وتحصل به مصالحهم، ويجوز من الناحية الإسلامية حيازته والانتفاع به على وجه السعة والاختيار))<sup>1</sup>.

ومنه تعد المنافع والحقوق الفكرية أموالاً، ويخرج منه كل ما لا يجوز من الناحية الإسلامية حيازته كالخمر والخنزير إلى غير ذلك.

#### 2. نظرة الإسلام للمال:

تتحدد نظرة الإسلام للمال وفق العناصر التالية:

##### 1.2 الملكية الحقيقية للمال تعود لله:

حيث أن الله هو خالق المال وميسر الأسباب لاكتسابه ومنه جعل الخلق وكلاء وخلفاء لتسيير المال وفق النظر الإسلامية، قال الله تعالى ((واتوهم من مال الله الذي آتاكم))<sup>2</sup> وقال أيضاً سبحانه ((وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه))<sup>3</sup>.

ومنه وفقاً لهذه النظرية، الفرد المسلم ملزم بتطبيق تعاليم الإسلام في المال باعتبار الفرد هنا وكيل.

<sup>1</sup> عزالدين بن زغبية: مقاصد الشريعة المتعلقة بالتصرفات المالية، الطبعة الأولى، (دبي، الإمارات العربية المتحدة: مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث)، 2001، ص، 39.

<sup>2</sup> القرآن الكريم: سورة النور، الآية، 33.

<sup>3</sup> المرجع نفسه: سورة الحديد، الآية، 7.

## 2.2 المال وسيلة وليس غاية:

ينظر الاقتصاد الإسلامي للمال على انه وسيط للتبادل ومقياس للقيمة وليس بضاعة تباع وتشتري، أي هو وسيلة لتسهيل التبادل الاقتصادي وليس غاية في حد ذاته يقتنى ليكتنز ويحتفظ به دون صرفه.

قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، ((تعس عبد الدينار، تعس عبد الدرهم...))<sup>1</sup>

ومنه من يسعى لاكتساب المال وفق النظرية الإسلامية يجب ان يتقيد بقاعدة المتاح والمباح، أي يعتمد الطرق المتاحة والأساليب المباحة دون غش لمن يعامله.

## 3. إبعاد الضرر عن المال<sup>2</sup>:

من القواعد الجامعة في التشريع الإسلامي قاعدة ((لا ضرر ولا ضرار)) وهي تعطي معنى إزالة الضرر إن وجد وذلك وفقاً لما يلي.

### 1.3 حسم مادة الضرر في التصرفات المالية:

وذلك بمنع التصرفات المالية التي تضر المتعاملين، ومن أمثلة ذلك النهي عن بيع الإنسان عن بيع أخيه، افرار مبدأ الشفعة بين لشركاء.

### 2.3 منع الإضرار بأموال الغير وجبر الضرر:

وذلك بمنع التصرفات التي تؤدي للإضرار بمال الغير أو أكل ماله بالباطل مع إقرار جبره في حالة التعدي والتفريط.

## المطلب الثالث: قواعد، معايير و أهداف الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي (investment controls in the Islamic economy)

اهتم الفكر الاقتصادي الإسلامي بالاستثمار وارتقى بحكمه ليجعله من الواجبات على الأمة المسلمة، ومن أجل ضمان استثمار تتحقق به المصالح والغايات المنشودة وتندفع به المفساد والأضرار الموجودة، وضع له قواعد ومعايير محددة أشارت إليها نصوص القرآن والسنة وشرحها الفقهاء الإسلاميين في كتبهم قديماً وحديثاً.

### 1. قواعد الاستثمار:

يقوم الاستثمار في النظام الإسلامي على قاعدتين هما<sup>3</sup>:

<sup>1</sup> أخرجه البخاري: كتاب الجهاد، باب الحراسة في الغزو، ص، 222.

<sup>2</sup> عزا لدين بن زغبية، مرجع سبق ذكره، ص، ص، 110، 120.

<sup>3</sup> عبد القادر بریش: (متطلبات التحول لمفهوم التمويل المستدام في الفكر الاقتصادي الإسلامي)، ورقة بحثية محكمة، المؤتمر الثالث والعشرين بعوان الاقتصاد الإسلامي الحاجة للتطبيق وضروريات التحول، كلية القانون، جامعة الامارات العربية المتحدة، (6/ 2015/10/7)، ص، 30.

1.1 عدم استخدام القرض بفائدة كوسيلة لتمويل الاستثمار، لأن النقود في الفكر الاقتصادي الإسلامي ليست سلعة تباع وتشترى بل هي وسيط للتداول ومقياس للقيمة.

2.2 (الغنم بالغرم)، فأوجد الإسلام مجالات واسعة للاستثمار تعتمد على مبدأ المخاطرة على أساس احتمال الربح والخسارة.

## 2. معايير تقييم المشاريع الاستثمارية:

وضع الفكر الاستثماري الإسلامي عدة معايير لدراسة الجدوى الاقتصادية لمشروع ما<sup>1</sup>:

1.2 معيار الحلال: ويقصد بالحلال أن يكون النشاط الاقتصادي للمشروع الاستثماري مشروعاً غير محرم وفقاً لما تم تحريمه في الشرع الإسلامي من نشاطات.

2.2 معيار مراعاة المقاصد الشرعية: المقصود من مراعاة المقاصد الشرعية هو النظر إلى مآل المشروع ولآثاره على الأمة.

3.2 معيار التنوع: ويقصد به المحافظة على تنوع المشاريع الاستثمارية خدمة لمصلحة الأمة، في تحقيق الضروريات ثم الحاجيات ثم التحسينات.

4.2 معيار السلامة والربحية: يقصد بمراعات السلامة الاقتصادية المحافظة على المال العام والخاص والتقليل من الخسائر المحتملة في المشروع الاستثماري ولا يتحقق ذلك إلا بالتخطيط السليم وحسن المفاضلة بين مجالات الاستثمار وبين أساليبه. وفقاً للنهي عن إعطاء السفهاء الأموال وكذلك لا ضرر ولا ضرار.

ومما سبق، فإن العملية الاستثمارية الاقتصادية تركز على هذه المعايير لسلامة المعاملة الاقتصادية من جهة ولحسن اختيار الصيغة الاستثمارية الملائمة للمشاريع من جهة ثانية ولنجاح المشروع من جهة ثالثة.

## 3. أهداف الاستثمار في الإسلام:

تتلخص أهداف الاستثمار في الإسلام في العناصر الآتية<sup>2</sup>:

1.3 المحافظة على أصل المال وتحقيق الربح مما يعمل على زيادته.

2.3 ربط الاستثمار بالقيم الشرعية والأخلاقيات السلوكية وحصر الاستثمار بالسلع الحلال واجتناب الأنشطة المحرمة.

3.3 مراعاة الأولويات في إدارة النشاط الاقتصادي، وهي الضروريات، الحاجيات والتحسينات.

4.3 تحقيق فرص العمل والحد من البطالة وأداء حق الفقراء في المال من زكاة وصدقات.

<sup>1</sup> فادي محمد الرفاعي: المصارف الإسلامية، ط1، (لبنان: منشورات الحلبي بيروت)، 2004، ص42.

<sup>2</sup> عبد المجيد النجار: مقاصد الشريعة بأبعاد جديدة، ط1، (بيروت: دار الغرب الإسلامي)، 2006، ص203.

## المبحث الثاني: ماهية التمويل الإسلامي.

تحاول الدراسة التطرق في هذا المبحث إلى نشأة وتطور التمويل الإسلامي معرجة على ذكر مفهومه وخصائصه والفرق بينه وبين التمويل التقليدي.

### المطلب الأول: نشأة ومفهوم التمويل الإسلامي

سنعرض في هذا المطلب كل من الجذور التاريخية للتمويل الإسلامي، وكذا محاولة تحديد مفهوم التمويل الإسلامي.

#### 1. الجذور التاريخية وعملية التطور:

تحاول الدراسة في هذا العنصر الرجوع إلى جذور النشاط المالي الإسلامي منذ الرعي الأول.

##### 1.1 الجذور التاريخية:

يسود الاعتقاد أن النشاط المالي والمصرفي صناعة غريبة لأنه يعتمد على سعر الفائدة الذي لا يقرها فكر الاقتصاد الإسلامي، وقد تغلغل هذا الاعتقاد لدى المسلمين أنفسهم وذلك بسبب الاستعمار وكذلك بسبب السبق في إنشاء المصارف من طرف الغرب وتنظيم عمل هذه الصناعة، لكن إذا نظرنا إلى فحوى العمل المصرفي المبني على قبول الودائع فنجد أن هذا النشاط عرفه المسلمين منذ البعثة المحمدية وهذا ما ذكرته المصادر التاريخية عن ممارسة الصحابة لهذا النشاط.

فقد روى ابن سعد في كتاب (الطبقات الكبرى) عن عبد الله ابن الزبير (رضي الله عنهما) أن الرجل كان يأتي أباه (الزبير) بالمال ليستودعه عنده وذلك لثقة الناس فيه فيقول للرجل إنني أخاف عليه الضياع إنما هو قرض يرد عند الطلب<sup>1</sup>.

ومنه نستنتج تحول الوديعة إلى قرض يرد حال الطلب (عرفه الفرنسيون بعد عشر قرون).

ثقة الناس في الزبير حيث كان يتلقى المبالغ المالية من مكة والحجاز ككل وهذا من أوائل شروط التي يجب أن تتوفر في عمل التمويل والصيرفة.

<sup>1</sup> محمد فرحي: أهمية التمويل الإسلامي وجذوره التاريخية، ورقة بحثية مقدمة لليوم الدراسي لكلية الاقتصاد، جامعة الاغواط، الجزائر، 2010،

وفي مجال صرف العملات فقد روى البيهقي في كتاب (السنن الكبرى) عن ابن عمر (رضي الله عنه) انه سأل الرسول (صل الله عليه وسلم) عن اخذ الدراهم بدل الدنانير فقال له الرسول انه لا بأس مالم تفتقرا وبينكما شيء (شرط التقابض الفوري).

وفي ما يتعلق بتحويل الأموال فقد روى السرخسي في كتاب (المبسوط) أن ابن عباس (رضي الله عنه) كان يأخذ الدراهم بمكة ويكتب بها وصل إلى الكوفة لتستوفي<sup>1</sup>.

وكذلك استعمال الصكوك المسحوبة على الصيارفة لتأدية المدفوعات بدل من الدفع النقدي فقد كان هذا الأمر معروفا ومألوفاً حيث كتب أحمد أمين في كتاب (ظهر الاسلام) أن المعاملات المصرفية الإسلامية كانت متداولة في البلاد الإسلامية خاصة في القرن الرابع الهجري بينما لم تعرف أوروبا أول أمر خطي بالدفع إلا في القرن الثالث عشر ميلادي<sup>2</sup>.

إن الباحث المنصف يقر أن هذه الأحداث التاريخية يجدر أن تكون بدايات حقيقية للصيرفة والتمويل للمسلمين ولل بشرية جمعاء وان ادعاء أن أول صك سحب في العالم هو من طرف صائغ في لندن عام 1675 ميلادي ادعاء باطل.

## 2.1 التطور:

بعد عرض الجذور التاريخية لعمليات التمويل والصيرفة الإسلامية، تحاول الدراسة الإشارة لمراحل تطور التمويل الإسلامي والذي ارتبط بتطور عمل المصارف الإسلامية.

حيث بدأت صناعة التمويل الإسلامي تعود بشكل منظم بعد تحرر البلاد الإسلامية والعربية من الاستعمار الغاشم و ذلك من خلال ما يلي:

### 1.2.1 مبادرات فردية:

تعتبر مبادرة الشيخ (إبراهيم أبو اليقضان الجزائري-رحمه الله-) بإنشاء مصرف اسلامي في ثلاثينات القرن العشرين، حيث قدم مقترحه للاستعمار الفرنسي آنذاك وتم رفضه<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص، 5.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص، 6.

<sup>3</sup> فؤاد بن حدو: الصيرفة الإسلامية موسوعة علمية عن عمل المصارف الإسلامية، ط1، (قسنطينة: دار الفا للنشر)، 2021، ص، 17.



كما تعتبر تجربة توظيف الأموال بصيغة التمويل بالمضاربة عن طريق مصارف الادخار الذي أنشأها الدكتور النجار في مصر عام (1963) أول تجربة عملية لبداية التمويل الإسلامي في العصر الحديث.<sup>1</sup>

### 2.2.1 مبادرات حكومية:

وذلك باتفاق حكومات الدول الإسلامية على إنشاء مصارف لدعم التمويل الإسلامي فتم إنشاء (البنك الإسلامي للتنمية عام 1975م، بجدة، السعودية) كمؤسسة دولية للتمويل الإسلامي وتنمية التجارة الخارجية للدول الأعضاء.

وبعده تم إنشاء (الاتحاد الدولي للمصارف الإسلامية عام 1977م، مكة، السعودية) وذلك لتشجيع إنشاء المصارف التي تعمل بمبادئ التمويل الإسلامي دولياً.

### 3.2.1 مبادرات قطرية<sup>2</sup>:

وذلك بإنشاء المصارف الإسلامية التي تدعم التمويل الإسلامي عبر العديد من الأقطار الإسلامية، ونذكر هنا إنشاء (مصرف دبي الإسلامي عام 1975م)، (مصرف فيصل السعودي وبيت التمويل الكويتي عام 1977م).

كما أنشأ (مصرف البحرين الإسلامي عام 1979م)، ثم بدأ انتشار المصارف الإسلامية عبر مختلف الدول الإسلامية، السودان، ماليزيا....

### 4.2.1 العالمية:

بدأ التمويل الإسلامي اليوم يأخذ طريقه للعالمية خاصة بعد الأزمة المالية العالمية التي عرفت بأزمة الرهن العقاري (2010م) حيث يبلغ عدد مؤسسات التمويل الإسلامي (2016/2015) حوالي (700) مؤسسة منتشرة في (60) دولة.

كما يبلغ عدد المتعاملين بالتمويل الإسلامي حسب تقرير منظمة الشفافية العالمية (2014/2013) حوالي (38مليون زبون) مع وجود حوالي (80%) من القاعدة الطالبة لهذا التمويل لم يتم استيعابها.

<sup>1</sup>. أحمد حنيش، إبراهيم عباسي: دور المصارف الإسلامية في تعبئة الموارد المالية وتمويل التنمية، مجلة البحوث والدراسات التجارية، ع2، سبتمبر 2017، ص، 131.

<sup>2</sup> جابر الاسماعيل: نحو فهم جديد للعمل المصرفي الإسلامي، مقال منشور في موقع الألوكة (www.alukah.net)، ت، ت: 2016/12/25.

يتركز التمويل الإسلامي عالمياً في كل من منطقة الخليج (38%)، منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (37%)، آسيا (20%)، إفريقيا جنوب الصحراء (1%) وأوروبا، أمريكا، استراليا مجتمعة (4%)<sup>1</sup>.

## 2. مفهوم التمويل الإسلامي:

إن حكمة التشريع الإسلامي في مجال التمويل لا تتضح إلا بمعرفة وظيفة التمويل في النشاط الاقتصادي، وبدون ذلك سيكون من الصعب إدراك حقيقة التمويل الإسلامي وأهدافه، وسمو الشريعة الإسلامية في تنظيمه على النحو الذي جاءت به<sup>2</sup>.

### 1.2 وظيفة التمويل في الاقتصاد:

الهدف من التمويل أساساً هو تسهيل المبادلات والأنشطة الحقيقية، فالنشاط الحقيقي (هو التبادل إما بغرض الاستثمار أو الاستهلاك) هو عماد النشاط الاقتصادي، والخطوة الأولى نحو تنمية الثروة وتحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع، فلو كان الأفراد يملكون المال اللازم لإتمام هذه الأنشطة لما كان هناك مبرر للتمويل. وإنما تنشأ الحاجة للتمويل إذا وجدت مبادلة نافعة لكنها متوقفة بسبب غياب المال اللازم لإتمامها. فالتمويل في هذه الحالة يحقق قيمة مضافة للاقتصاد لأنه يسمح بإتمام نشاط حقيقي نافع لم يكن من الممكن إتمامه لولا وجود التمويل فالتمويل يحقق وظيفة مهمة في النشاط الاقتصادي، هي تسهيل وتشجيع المبادلات والأنشطة الحقيقية التي تولد القيمة المضافة للنشاط الاقتصادي، وهذا هو مصدر تنمية الثروة وتحقيق الرفاه الاقتصادي. وفي مقابل هذه الوظيفة يستحق التمويل عائداً ينبع من القيمة المضافة التي يحققها. وبدون هذه القيمة المضافة لا يوجد مبرر أصلاً لعائد التمويل، بل يصبح هذا العائد تكلفة محضة وخسارة على النشاط الاقتصادي.

### 2.2 تعريف التمويل الإسلامي:

بناء على هذا الأساس نجد أن جميع أساليب التمويل في الشريعة الإسلامية ترتبط ارتباطاً مباشراً

بالنشاط الحقيقي. فالبيع الآجل والسلم والإجارة والمشاركة والمضاربة، وغيرها من الصيغ الإسلامية، جميعها تتضمن التمويل بصورة لا تنفك عن النشاط الحقيقي. وهذا يتفق مع طبيعة التمويل ووظيفته التي سبقنا الإشارة إليها.

عرف فؤاد السرطاوي التمويل الإسلامي بأنه " اتفاق بين طرفين بحيث يقدم طرف شيء ذا قيمة مالية على سبيل التبرع أو التعاون للطرف الثاني الذي يقوم بتنميته ويتم تقاسم الناتج وفق الاتفاق مع مراعاة احكام الشرع الاسلامي"<sup>1</sup>.

<sup>1</sup>. تقرير اتحاد المصارف العربية: تطور التمويل الإسلامي حول العالم، الموقع الإلكتروني (www.uabonline.org)، ت، ت: 2016/12/25.

<sup>2</sup>. سامي السويلم: مقالات في التمويل الإسلامي، مجلة الاقتصادية الإلكترونية (www.aleqt.com)، 2006/6/3، ص، 2.

كما عرفه الصديق رحمة بأنه " تمويل يشمل إطار يحتوي على نماذج وأنماط تغطي كافة الجوانب الحياتية مع مراعاة الأحكام الإسلامية التي تؤكد أن المال مال الله وأن البشر مستخلفين فيه"<sup>2</sup>

من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نخلص إلى أن التمويل الإسلامي هو ذلك الإطار الشامل من مختلف الصيغ والنماذج التي توفر التمويل اللازم للنشاط الاقتصادي مع مراعاة أحكام الشريعة الإسلامية.

### المطب الثاني: خصائص وأهداف التمويل الإسلامي.

تحاول الدراسة هنا التعرض لخصائص التمويل الإسلامي وإمكانياته في التطور وكذلك أهدافه.

#### 1. الخصائص:

يتميز التمويل الإسلامي بخصائص تجعله يختلف عن أي تمويل آخر ولعل من أهمها ما يلي:

1.1 يوفر المال بصيغ مختلفة. وهذا التعدد في الصيغ التي يقدمها التمويل تتناسب مع تعدد النشاطات الاقتصادية فكل نشاط أو مجموعة من الأنشطة تناسبها صيغة أو عدد محدد من الصيغ.<sup>3</sup>  
2.1 يعتمد التمويل على قاعدة (الغنم بالغرم) وبالتالي تقاسم تحمل المخاطر بين طرفي العملية التمويلية.

3.1 التمويل منشؤه عملية حقيقية وبالتالي فهو يساهم في إنشاء قيم مضافة ولا يكون له آثار تضخمية مما يساهم في النمو الاقتصادي.  
4.1 لا يعتمد على كثرة الضمانات إلا في حالات التعدي وبالتالي فإن إمكانية الحصول عليه ميسرة خاصة من صغار المستثمرين وهذا ما يحرك عجلة الاقتصاد.<sup>4</sup>

#### 2. إمكانيات تطور التمويل الإسلامي:

ننتقل الآن إلى الحديث عن الإمكانيات الواعدة التي يحملها التمويل الإسلامي، فهو ليس بالأمر الجديد بل إنه يمارس منذ عدة قرون في مختلف أنحاء العالم، إلا أنه اكتسب إقبالا كبيرا في الآونة

<sup>1</sup> فؤاد السرطاوي: التمويل الإسلامي ودور القطاع الخاص، ط1، (عمان: دار المسيرة للنشر)، 1999، ص، 97.

<sup>2</sup> الصديق رحمة: التمويل الإسلامي في السودان التحديات والرؤى، (السودان: شركة مطابع السودان)، 2006، ص، 31.

<sup>3</sup> الطيب لحيلج: التمويل الإسلامي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر الدولي (التنمية المستدامة وكفاءة استخدام الموارد المتاحة)، كلية الاقتصاد، جامعة سطيف، الجزائر، افريل 2008، ص، 6.

<sup>4</sup> خالد دحيجة: خصائص آثار التمويل الإسلامي على المشاريع، ورقة بحثية مقدمة لملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية، جامعة تلمسان، د ت، ص، 13.

الأخيرة. وتقدر الأصول الكلية للتمويل الإسلامي بحوالي 5 تريليون دولار أمريكي، أي بزيادة قدرها عشرة أضعاف عما كانت عليه منذ عشر سنوات (سنة 2005)، وبمعدل نمو يفوق التمويل التقليدي في كثير من البلدان.

من السهل أن نلمس مدى الإقبال على التمويل الإسلامي وهنا نعرض اثنين فقط من أسباب هذا الإقبال:

### 1.2 الطابع الاحتوائي:

التمويل الإسلامي يمكنه المساهمة في رفع معدلات النمو الاقتصادي وتعزيز طابعه الاحتوائي عن طريق زيادة فرص الحصول على الخدمات المصرفية للسكان الذين يفتقرون إليها. فحتى اليوم، لاتزال الخدمات المالية قاصرة عن الوصول إلى قطاع كبير من السكان المسلمين الذين يمثلون سوقاً أساسياً، وان لم يكن السوق الوحيد، للتمويل الإسلامي حول العالم حيث يمتلك ربع البالغين فقط حسابات مصرفية، وبالإضافة إلى ذلك، فنظراً لسمات المشاركة في المخاطر التي يتميز بها التمويل الإسلامي وقوة الرابطة بين الائتمان والضمان، نجده ملائماً لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والشركات المبتدئة، والتي نعلم أن بإمكانها تشجيع النمو الاقتصادي. ولنفس السبب، ظهرت قيمة التمويل الإسلامي في مشروعات الاستثمار في البنية التحتية، والتي يمكن أن تحقق مكاسب في الإنتاجية وتحفز النمو الذي ينطوي على قيمة مضافة عالية.

### 2.2 الاستقرار:

فمن حيث المبدأ، يمتلك التمويل الإسلامي إمكانيات لتشجيع الاستقرار المالي لأن سمة المشاركة في المخاطر تحد من الرفع المالي ولأن تمويله معزز بأصول ومن ثم فهو تمويل مضمون بالكامل وبالإضافة إلى ذلك، تتيح البنوك الإسلامية، إلى جانب الودائع، حسابات للمشاركة في الأرباح وتحمل الخسائر يمكن أن تساعد على تخفيف الخسائر والحد من العدوى إذا أصيب القطاع المصرفي بالعسر المالي. ويؤدي هذا في الواقع إلى زيادة رأس المال الكلي الممتص للخسائر، وهو هدف أساسي من أهداف الإصلاح التنظيمي العالمي الجديد.

ومنه من الإنصاف أيضاً أن نقول إن المبادئ التي يركز عليها التمويل الإسلامي والتي تتمثل في تشجيع المشاركة والعدالة وحقوق الملكية والقواعد الأخلاقية هي كلها قيم تتشارك فيها الإنسانية ذات التفكير السليم<sup>1</sup>.

### 3. أهداف التمويل الإسلامي:

لاشك أن التمويل الإسلامي عندما وجد وأسس كان له أهداف سامية، حيث أنه كما هو معلوم أن الأمة الإسلامية وخلال عدة عقود أو يمكن أن نقول قرون، وبعد حالة الضعف التي كانت تعيشها

<sup>1</sup> كريستين لاغارد (مدير عام صندوق النقد الدولي): إطلاق الإمكانيات الواعدة للتمويل الإسلامي، ورقة مقدمة للمؤتمر التمويل الإسلامي،

الكويت، نوفمبر، 2015، ص، 2.

المجتمعات الإسلامية، خصوصا في فترة الإستعمار، أصبحت تعيش على ما يقدم لها من خلال ثقافات أخرى لا تراعي المبادئ والأسس التي تقوم عليها الشريعة الإسلامية، وهذا بلا شك نتج عنه أحد خيارين، إما مواكبة الاتجاهات الاقتصادية للعالم المتقدم حتى وإن كانت لا تتوافق مع شريعة الاسلام، أو العيش في عزلة تزيد من حالة المعاناة والفقر التي يعيشها العالم الإسلامي تلك الفترة.

كان لزاما على المختصين، والباحثين في علوم الشريعة والاقتصاد محاولة إيجاد بدائل، تتميز بأنها لا تتعارض مع الأصول والأسس التي قررتها الشريعة الإسلامية، وفي نفس الوقت تتناسب مع التقدم الذي يشهده العالم اليوم في الإقتصاد والتنمية، لذلك نجد أنه لا بد من وجود مشاركة بين الباحثين في علوم الشريعة وخصوصا في علوم المعاملات المالية، والمختصين في الاقتصاد والعلوم المالية، لمحاولة الاقتباس من العقود التي تمت دراستها في كتب الفقه من قبل، ومحاولة تطبيق قواعدها على صيغ مقاربة معها في الأصول، وإن كانت قد تختلف عنها نوعا ما في التطبيق، بغرض تطوير تلك الصيغ لإيجاد صيغ جديدة، يمكن أن تكون بديلا للصيغ المنتشرة في المؤسسات المالية في العالم والتي تعتبر غير متوافقة مع الشريعة، وفي نفس الوقت تكون مثل هذه الصيغ تساهم في الحركة التنموية للمجتمعات الإسلامية، وتحقق رغباتهم وحاجاتهم سواء كانت الرغبات والحاجات على مستوى الأفراد أو المؤسسات.

وبالتالي يمكن ذكر بعض أهداف دراسة التمويل الإسلامي فيما يلي:

- 1.3 إيجاد بدائل للتمويل الغير متوافق مع الفكر الإسلامي مثل القرض بفائدة سواء على مستوى الأفراد أو المؤسسات لتحقيق التنمية للمجتمعات الإسلامية<sup>1</sup>.
- 2.3 إيجاد فرص عمل من خلال توفير أنواع من التمويل التي تقدم للشركات الكبرى وهذا بالتالي يساهم في توفير فرص عمل لديها للأفراد، أو توفير رأس مال صغير للأفراد لإنشاء مشاريع صغيرة تفيد المجتمع.
- 3.3 تحقيق عوائد جيدة لأصحاب رؤوس الأموال عبر ادخارها لدى مؤسسات مالية تقدم أدوات استثمارية متوافقة مع الفكر الإسلامي، وهذه المؤسسات تمارس دورها باستثمار تلك الأموال لأصحابها.
- 4.3 تخليص البشرية من قيود الربا والمديونية والأزمات المالية المتتالية وتحقيق العدالة التي ناد به الشرع الاسلامي من خلال تعاليمه<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> صلاح الشلهوب: صناعة التمويل الإسلامي ودورها في التنمية، ورقة بحثية، جامعة الملك الفهد لبتترول والمعادن، السعودية، د ت، ص، 3.

<sup>2</sup> حسن سرى: الاقتصاد الإسلامي مبادئ و أهداف و خصائص، (الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب)، 2007، ص، 26.

**المطلب الثالث: مؤسسات تنظيم عمل التمويل الإسلامي والفرق بينه وبين التمويل التقليدي.**  
بعد بداية انتشار التمويل الإسلامي عالمياً كان لابد من وجود مؤسسات لتنظيم عمله ووضع معايير يتم من خلالها تقييم الأداء وتصويب الأخطاء، ومنه بادرت الدول الإسلامية بإنشاء كل من (مجلس الخدمات المالية الإسلامي)، وكذلك (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية).

## 1. مجلس الخدمات المالية الإسلامي (IFSB):

تحاول الدراسة في هذا العنصر التعرف على مجلس الخدمات المالية الإسلامية

### 1.1 التعريف:

مجلس الخدمات المالية الإسلامي هو هيئة دولية واضحة للمعايير، تهدف لتطوير وتعزيز متانة صناعة الخدمات المالية الإسلامية واستقرارها، وذلك بإصدار معايير احترازية ومبادئ إرشادية لهذه الصناعة التي تضم بصفة عامة الصيرفة والتمويل الإسلامي، أسواق المال، التأمين التكافلي. كما يقوم المجلس بأنشطة بحثية وعقد ندوات وملتقيات لدعم المالية الإسلامية ومحاولة إيصالها للعالمية.

تم إنشاء المجلس في (3 نوفمبر 2002)، وبدأ عمله في (10 مارس 2003) بدولة ماليزيا في العاصمة كوالالمبور، وبلغ عدد الأعضاء (ديسمبر 2016)، (188) عضو يمثلون (57) دولة، وهو ينسق مع لجنة بازل للإشراف على العمل المصرفي التقليدي ومختلف الهيئات المالية الدولية. ومنذ انشائه تم إصدار (25) معيار غط عدة مجالات ( إدارة المخاطر، كفاية رأس المال، المبادئ الأساسية للرقابة على التمويل الإسلامي...).

### 2.1 الهيكل التنظيمي<sup>1</sup>:

يتكون الهيكل التنظيمي لمجلس الخدمات المالية الإسلامي من:

1.2.1 الجمعية العمومية: وتظم جميع أعضاء المجلس من أعضاء (كاملي العضوية، منتسبين، مراقبين).

2.2.1 المجلس الأعلى: وهو الهيئة التنفيذية والمسؤول على تنفيذ سياسات المجلس ويتكون من ممثل عن كل عضو كامل العضوية حيث يجب أن تتوفر شروط معينة.

3.2.1 اللجنة الفنية: وتعتبر اللجنة الاستشارية للمجلس الأعلى حيث يكلفها المجلس بمهام معينة، وتتكون من (15) عضو يختارهم المجلس الأعلى، ولاية كل عضو (3) سنوات.

4.2.1 مجموعة العمل: هي لجنة يتم تشكيلها لتكون مسؤولة على صياغة المعايير أو المبادئ الإرشادية.

5.2.1 مجموعة المهام: تشكل لمهمة معينة ومؤقتة.

<sup>1</sup> موقع مجلس الخدمات المالية الإسلامي على الشبكة العنكبوتية: [www.ifsb.org](http://www.ifsb.org)، نص، 2016/12/28.

6.2.1 لجنة الصياغة: وتعتبر لجنة مسؤولة عن عملية الترجمة.

7.2.1 الامانة العامة: هي الهيئة الإدارية الدائمة لمجلس الخدمات المالية الإسلامي وتعين من المجلس الأعلى ويرأسها الأمين العام ومقرها كوالالمبور، ماليزيا.

### 3.1 الأهداف:

تتمثل أهداف مجلس الخدمات المالية الإسلامي في الآتي:

1.3.1 العمل على تطوير صناعة مالية إسلامية ذات جاذبية عالمية وذلك بإصدار معايير وإرشادات تسهل ولوج هذه الصناعة العالمية ومتسقة مع الفكر الاقتصادي الإسلامي.

2.3.1 تقديم الإرشاد حول آليات الإشراف والرقابة الفعالة للمؤسسات التي تقدم منتجات مالية إسلامية.

3.3.1 التواصل والتعاون مع مختلف المؤسسات المالية الدولية التي تعمل على استقرار الأنظمة المالية والنقدية.

4.3.1 تشجيع التعاون بين الدول الأعضاء، التدريب لتنمية مهارات الموارد البشرية التي تعمل في القطاع، نشر الأبحاث وتكوين قاعدة بيانات لفائدة المؤسسات المالية الإسلامية والخبراء.

### 2. هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI):

تحاول الدراسة في هذا العنصر التعرف على هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية

### 1.2 التعريف:

هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (ايوفي) هي من أوائل المنظمات الدولية غير الربحية ومؤسسات البنية التحتية في الصناعة المالية الإسلامية، تأسست عام (1991م) ومقرها الرئيسي مملكة البحرين<sup>1</sup>.

منذ إنشائها إلى غاية عام (2016م) أصدرت حوالي (94) معيارا في مجال المحاسبة والمراجعة وأخلاقيات عمل المؤسسات المالية الإسلامية، تشرف بعضوية حوالي (45) مؤسسة مالية وبنوك مركزية عبر العالم.

### 2.2 الهيكل التنظيمي:

يتكون الهيكل التنظيمي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (ايوفي) من<sup>2</sup>:

1.2.2 الجمعية العمومية: هي السلطة العليا للهيئة وتجتمع مرة في السنة على الأقل وتضم جميع الأعضاء المؤسسين والأعضاء المشاركين والأعضاء المؤازرين والأعضاء المراقبين والأعضاء الممثلين لجهات إشرافية ورقابية ويحق للأعضاء المراقبين والمؤازرين حضور الاجتماعات دون حق التصويت.

<sup>1</sup> الشبكة العنكبوتية (www.wikipedia.org): هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ت، تص، 2016/12/28.

<sup>2</sup> المرجع نفسه.

2.2.2 مجلس الأمناء: ويعتبر الهيئة التنفيذية ويضم ثلاث أقسام:

1.2.2.2 مجلس معايير المحاسبة والمراجعة: ويضم لجنة معايير المحاسبة ولجنة معايير

المراجعة و الضوابط.

2.2.2.2 المجلس الشرعي: الذي يتكون من أعضاء لجنة المراجعة والصياغة اضافة الى لجان

المعايير الشرعية الثلاث.

3.2.2.2 الأمانة العامة: الأمين العام ومساعديه.

### 3.2 الأهداف:

تهدف هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية(ايوفي) إلى:

1.3.2 تطوير فكر المحاسبة والمراجعة المرتبط بنشاط المؤسسات المالية الإسلامية.

2.3.2 نشر فكر المحاسبة والمراجعة المرتبط بنشاط المؤسسات المالية الإسلامية عن طريق

التدريب، عقد الندوات الدورية وإعداد الأبحاث والتقارير.

3.3.2 إعداد وإصدار معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وتفسيرها مما

يسهل عملية إعداد القوائم المالية ومراجعتها.

4.3.2 المراقبة والتطوير للمعايير لجعلها تواكب التطور المالي، وذلك بالتدريب والتكوين والبحث

العلمي، حيث أنها تقوم بإصدار شهادتين في مجال التكوين (محاسب قانوني إسلامي) و(مراقب ومدقق شرعي).

### 3. الفرق بين التمويل الإسلامي والتقليدي:

التمويل الإسلامي فرع من الاقتصاد الإسلامي الذي يهدف لتنمية المجتمع، وبالتالي ففلسفته هي

إيجاد الحلول التمويلية للأفراد وليس إتقالمهم بالديون.

على الرغم من انتشار التمويل الإسلامي عالمياً وتعدد المؤسسات التي تتبنى العمل به إلا أنه

هناك من يصر على عدم وجود فرق بين التمويل الإسلامي والتقليدي وأنهما وجهان لعملة واحدة، حيث

يعتقد أن القرض هو التمويل والريح هم الفائدة.

وهنا نورد أهم الفروق بين التمويل الإسلامي والتقليدي، انظر (الجدول 01):

### الجدول(01): يبين الفرق بين التمويل الإسلامي والتقليدي.

حافز التمويل	الصيغ	المجالات الممولة	طبيعة العمل	
الريح	عدة صيغ	المشاريع الشرعية	بيع/عمل/مشاركة	الإسلامي
سعر الفائدة	القروض	كل المجالات(نافع/ضار)	بيع النقود	التقليدي

المصدر: من إعداد الباحث بناء على المعطيات السابقة.

وفيما يلي شرح للجدول:



### 1.3 من حيث طبيعة العمل:

1.1.3 التقليدي: يعمل في بيع النقود بسعر فائدة (الإقراض والإقتراض).

2.1.3 الإسلامي: يعمل في البيع (تاجر)، العمل (المضارب)، المشاركة (مستثمر)، وفقا لقاعدة (الغنم بالغرم) و(الخراج بالضمان).

### 2.3 من حيث المجالات الممولة:

1.2.3 التقليدي: يمنح القروض في جميع المجالات (نافع أو ضار).

2.2.3 الإسلامي: لا يمول إلا النافع من المشاريع والتي تتماشى مع الطرح الإسلامي فلا يدخل في تمويل مشاريع (الخمير، القمار...).

### 3.3 من حيث الصيغ:

1.3.3 التقليدي: يعتمد على منح القروض (قصيرة، متوسطة، طويلة) الأجل.

2.3.3 الإسلامي: يعتمد على عدة صيغ حيث يعتبر النشاط الاقتصادي معيار مهم في تحديد الصيغة المناسبة (مضاربة، مشاركة، بيع بالمرايحة...).

### 4.3 الحافز لمنح التمويل:

1.4.3 التقليدي: يمنح التمويل من أجل الحصول على عائد وهو الفرق بين أسعار الفائدة.

2.4.3 الإسلامي: يمنح التمويل للحصول على ربح الذي يقابل القيمة المضافة المحققة.

### المبحث الثالث: ماهية صيغ التمويل الإسلامي.

الهدف من التمويل أساسا في فكر الاقتصاد الإسلامي هو تسهيل المبادلات والأنشطة الحقيقية. فالنشاط الحقيقي بغرض الاستثمار أو الاستهلاك وهو عماد النشاط الاقتصادي والخطوة الأولى نحو تنمية الثروة وتحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع. فلو كان الأفراد يملكون المال اللازم لإتمام هذه الأنشطة لما كان هناك مبرر للتمويل، وإنما تنشأ الحاجة للتمويل إذا وجدت مبادلة نافعة لكنها متوقفة بسبب غياب المال اللازم لإتمامها، فالتمويل في هذه الحالة يحقق قيمة مضافة للاقتصاد لأنه يسمح بإتمام نشاط حقيقي نافع لم يكن من الممكن إتمامه لولا وجود التمويل.

يرى الكثيرون أن وظيفة التمويل الإسلامي تتماثل تماما مع وظيفة التمويل التقليدي الربوي الذي تقدمه المؤسسات المالية العاملة في الاقتصاديات المعاصرة. ولذلك فإن الدراسة تحاول القاء الضوء على مجموعة المعايير الحاكمة لصيغ وأساليب التمويل الإسلامي.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> عبد اللطيف البشير، عبدالقادر التونسي: المعايير الشرعية والاقتصادية للتمويل في المصارف الإسلامية، ورقة مقدمة لمؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني، (ليبيا: طرابلس، 2010)، ص، 3.

## المطلب الأول: صيغ التمويل على أساس المشاركة (التمويل الاستثماري).

سنعرض في هذا المطلب أهم الصيغ المبنية على تقاسم الأرباح والخسائر بين طرفي الصيغة (المصرف والعميل)، حيث تتمحور أساساً هذه الصيغ في صيغتي (المضاربة والمشاركة).

### 1. المضاربة:

تحاول الدراسة في هذا العنصر التطرق لماهية صيغة المضاربة من تعريفها وكيفية تطبيقه.

#### 1.1 التعريف:

تعرف (AAOIFI) المضاربة بأنها شركة في الربح بمال من جانب (رب المال) وعمل من جانب آخر (المضارب)<sup>1</sup>.

كما عرفها الفقهاء على أنها عقد بين طرفين يقدم الطرف الأول مالا و الطرف الثاني جهد ويتم تقسيم الناتج بينهما حسب النسب المتفق عليها<sup>2</sup>.

ويمكن أن نعرف المضاربة أنها عملية إنشاء مشروع استثماري يتشارك فيه (صاحب المال) من جهة و(صاحب العمل) من جهة أخرى، ويتم تقسيم الربح إن وجد حسب الاتفاق بنسب مشاعة وفي حالة الخسارة، كل يخسر ما قدم أي أن صاحب المال يخسر ماله وصاحب العمل يخسر جهده.

والأصل في صيغة التمويل بالمضاربة هو استهداف القطاع(النشاط) التجاري.

#### 2.1 أنواع المضاربة:

تنقسم المضاربة إلى مطلقة ومقيدة<sup>3</sup>.

##### 1.2.1 المضاربة المطلقة:

هي التي يفوض فيها رب المال المضارب في أن يدير عمليات المضاربة دون أن يقيده بقيود. وإنما يعمل فيها بسلطات تقديرية واسعة وذلك اعتماداً على ثقته في أمانته وخبرته. ومن قبيل المضاربة المطلقة ما لو قال رب المال للمضارب: اعمل برأيك. والإطلاق مهما اتسع فهو مقيد بمراعاة مصلحة الطرفين في تحقيق مقصود المضاربة وهو الربح، وأن يتم التصرف وفقاً للأعراف الجارية في مجال النشاط الاستثماري موضوع المضاربة.

<sup>1</sup> هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI): المعيار (13) المضاربة، ماي، 2002، ص، 215.

<sup>2</sup> ابن قدامة المقدسي: المغني في فقه الإمام احمد، ط1، (بيروت: دار الفكر، 1983)، ص، 5، ص، 15.

<sup>3</sup> محمد مكاوي: الاستثمار في البنوك الإسلامية، (الإسكندرية: رؤية للطباعة والنشر، 2011)، ص، 172، 173.

### 2.2.1 المضاربة المقيدة:

هي التي يقيد فيها رب المال المضارب بالمكان أو المجال الذي يعمل فيه وبكل ما يراه مناسباً بما لا يمنع المضارب عن العمل.

### 3.1 الضمانات في عقد المضاربة

يجوز لرب المال أخذ الضمانات الكافية والمناسبة من المضارب، بشرط أن لا ينفذ رب المال هذه الضمانات إلا إذا ثبت التعدي أو التقصير أو مخالفة شروط عقد المضاربة<sup>1</sup>.

### 4.1 انتهاء المضاربة

تنتهي المضاربة في الحالات الآتية:

أ. الفسخ بإرادة أحد طرفيها باعتبارها عقداً غير لازم.

ب. باتفاق الطرفين

ج. بانتهاء الأجل المتفق عليه.

د. بتلف أو هلاك مال المضاربة.

هـ. بموت المضارب، أو تصفية المؤسسة المضاربة.

في حالة انتهاء المضاربة يتم تنضيضها (تصفيتها) حقيقة أو حكماً (تقويم الموجودات بقيمتها السوقية).

### 5.1 تطبيق صيغة المضاربة في المصرف الإسلامي

هناك شكلين للتطبيق صيغة المضاربة لدى المصارف الإسلامية هي<sup>2</sup>:

#### 1.5.1 المضاربة المنفردة:

وهي أن يقدم المصرف الإسلامي التمويل لصاحب فكرة استثمارية عن طريق (أموال المساهمين) أي الأموال الخاصة ويقوم الممول بالأعمال اللازمة، والأرباح حسب الإتفاق، فإن هذا النوع من التمويل له دور كبير في بناء الصناعات الصغيرة والحرف وغيرها.

والوجه الثاني لهذه الصيغة ان يضارب المصرف بأموال المودعين مباشرة عن طريق مصلحة الاستثمار في المصرف خاصة المضاربة في المحافظ المالية.

<sup>1</sup> هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص 215.

<sup>2</sup> محمد عبد المنعم: المضاربة وتطبيقاتها العملية في المصارف الإسلامية، ط1، (القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1996)، ص 20.

### 2.5.1 المضاربة المشتركة:

في هذه الصيغة يكون المصرف الإسلامي (مضاربا) عن أصحاب الأموال (الودائع الاستثمارية) في المرحلة الأولى، ثم يعرض المصرف (باعتباره وكيل عن أصحاب الأموال وبإذنتهم) على أصحاب المشروعات الاستثمارية استثمار تلك الأموال، على أن توزع الأرباح حسب الاتفاق بين الأطراف الثلاثة، والخسارة على أصحاب رأس المال مالم يكون هناك تقصير أو تعدي<sup>1</sup>.

#### 1.2.5.1 مراحل تنفيذ المضاربة المشتركة:

(أ) يتقدم أصحاب رؤوس الأموال بمدخراتهم بصورة فردية إلى المصرف الإسلامي، وذلك لاستثمارها لهم في المجالات المناسبة.

(ب) يقوم المصرف بدراسة فرص الاستثمار المتاحة والمرشحة للتمويل.

(ج) يخطط المصرف أموال أصحاب رؤوس الأموال ويدفع بها إلى المستثمرين كل على حدة، وبالتالي تتعدّد مجموعة شركات المضاربة الثنائية بين المصرف والمستثمر.

(د) تحسب الأرباح في كل سنة بناء على ما يسمى بالتخصيص التقديري أو تقويم موجودات الشركة بعد حسم النفقات.

(هـ) توزع الأرباح بين الأطراف الثلاثة، صاحب رأس المال، المصرف، المضارب

#### 2.2.5.1 الفرق بين المضاربة المشتركة والمضاربة الفردية:

هناك عدة فروق نوضحها في الجدول (2):

#### جدول (2): يوضح أهم الفروق بين المضاربة المشتركة والفردية

الفرق	المضاربة المشتركة	المضاربة الفردية
عدد أطراف العقد	أكثر أو يساوي ثلاثة	اثنان
رأس المال المستثمر	يخطط بشكل متلاحق	عادة ليس فيه خطط
ضمان رأس المال	مضمون في حالة التعدي	غير مضمون الا بالتعدي

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على ما سبق.

<sup>1</sup> أميرة مشهور: الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي، ط1، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1991)، ص، 307.

## 2. المشاركة:

تحاول الدراسة في هذا العنصر التطرق الى ماهية صيغة المشاركة من خلال تعريفها، أنواعها وكيفية تطبيقاتها.

### 1.2 التعريف:

يرى شيخنا الفاضل وهبي الزحيلي (رحمه الله) أن صيغة المشاركة عبارة عن عقد بين متشاركين في الأموال و الأرباح<sup>1</sup>.

كما يعرفها علي الخفيف بأنها عقد بمقتضاه يلتزم شخصان أو اكثر بأن يساهم كل منهم في مشروع ما بتقديم جزء من مال أو عمل وتقاسم الأرباح والخسائر<sup>2</sup>.

كما يمكن تعريفها على أنها ((عملية خلط لمال المصرف بأموال آخرين لاستعمالها في مشروع استثماري سائغ لهم غنمه وعليهم غرمه))<sup>3</sup>.

مما سبق يمكن أن نعرف المشاركة بأنها الصيغة التي يدخل فيها المصرف الإسلامي شريك في رأس مال مشروع ما(حلال)، بنسبة معينة متحملا للخسارة حسب نسبة مشاركته والأرباح حسب المتفق عليه.

## 2.2 أنواع المشاركات:

تتعدد أنواع المشاركات إلى:

### 1.2.2 المشاركة الثابتة (طويلة الأجل):

هي نوع من المشاركة تعتمد على مساهمة المصرف في تمويل جزء من رأس مال مشروع معين، مما يترتب عليه أن يكون شريكا في ملكية هذا المشروع وشريكا كذلك في كل ما ينتج عنه من ربح أو خسارة بالنسب المتفق عليها والقواعد الحاكمة لشروط المشاركة، وفي هذا الشكل تبقى لكل طرف من الأطراف حصص ثابتة في المشروع، الذي يأخذ شكلا قانونيا من شركات العقد.

### 2.2.2 المشاركة المتناقصة المنتهية بالتمليك:

المشاركة المتناقصة أو المشاركة المنتهية بالتمليك هي نوع من المشاركة يكون من حق الشريك فيها أن يحل محل المصرف في ملكية المشروع إما دفعة واحدة أو على دفعات حسبما تقتضي الشروط المتفق عليها وطبيعة العملية.

<sup>1</sup>. وهبي الزحيلي: الفقه الإسلامي وأدلته، ط2، ج4، فصل5، (دار الفكر، 1985)، ص،792.

<sup>2</sup>. علي الخفيف: الشركات في الفقه الإسلامي-بحوث مقارنة-، (القاهرة: دار الفكر العربي، 2009)، ص،121.

<sup>3</sup>. الياس أبو الهيجاء: تطوير آليات التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية (حالة الأردن)، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد والمصارف الإسلامية، جامعة اليرموك، الأردن، 2007، ص، 44.

### 3.2.2 المشاركة المتغيرة:

هي البديل عن التمويل بالحساب الجاري المدين، حيث يمول العميل بدفعات نقدية حسب احتياجه ثم تؤخذ حصة من الأسهم تستحق نسبة معينة من الأرباح النقدية أثناء العام إن وجدت وهي مشاركة مؤقتة يتم الاتفاق على الوقت الذي تنهى فيه<sup>1</sup>.

### 3.2 شروط المشاركة<sup>2</sup>:

- أ. معلومية حصة كل مشارك في رأس مال المشاركة.
- ب. إتاحة رأس المال بالكامل عند توقيع العقد.
- ج. الاتفاق على الإدارة.
- د. التقويم النقدي للمساهمة العينية.
- هـ. بمجرد انعقاد الشركة تنشأ عليها ذمة مستقلة للمشاركة.
- و. يجوز أن يتم المشاركة بين جهات شخصية أو اعتبارية على حد سواء.
- ز. توزيع الأرباح حسب اتفاق المشاركين، بينما توزيع الخسارة يكون بناء على نسبة المشاركة في رأس المال.
- ح. في حالات التعدي والمخالفة لشروط عقد المشاركة من قبل أحد أطراف المشاركة، فإنه يجوز اشتراط ضمان رأس المال، ولا يجوز الاشتراط في غير هذه الحالة أبداً.
- ط. لا يجوز تحديد ربح معين من دخل المشاركة عن فترة محددة أو ك مبلغ محدد لأحد الشركاء.
- ك. يمكن أن ينص عقد المشاركة على السماح للمصرف في أن يبيع حصته بسعر معين بتاريخ محدد، إلا أنه لا يلزم الشركاء بالشراء.
- ل. يمكن أن يعقد عميل أو عدة عملاء اتفاقاً مع المصرف المشارك بشراء حصته في المشاركة خلال فترة زمنية محددة، على أن يذكر ذلك في عقد المشاركة ويكون العملاء غير ملزمين بذلك.

<sup>1</sup>. حسين الوادي، محمد سمحان: المصارف الإسلامية - الأسس النظرية والتطبيقات العملية، ط1، (عمان: دار المسيرة، 2007)، ص، ص169، 170.

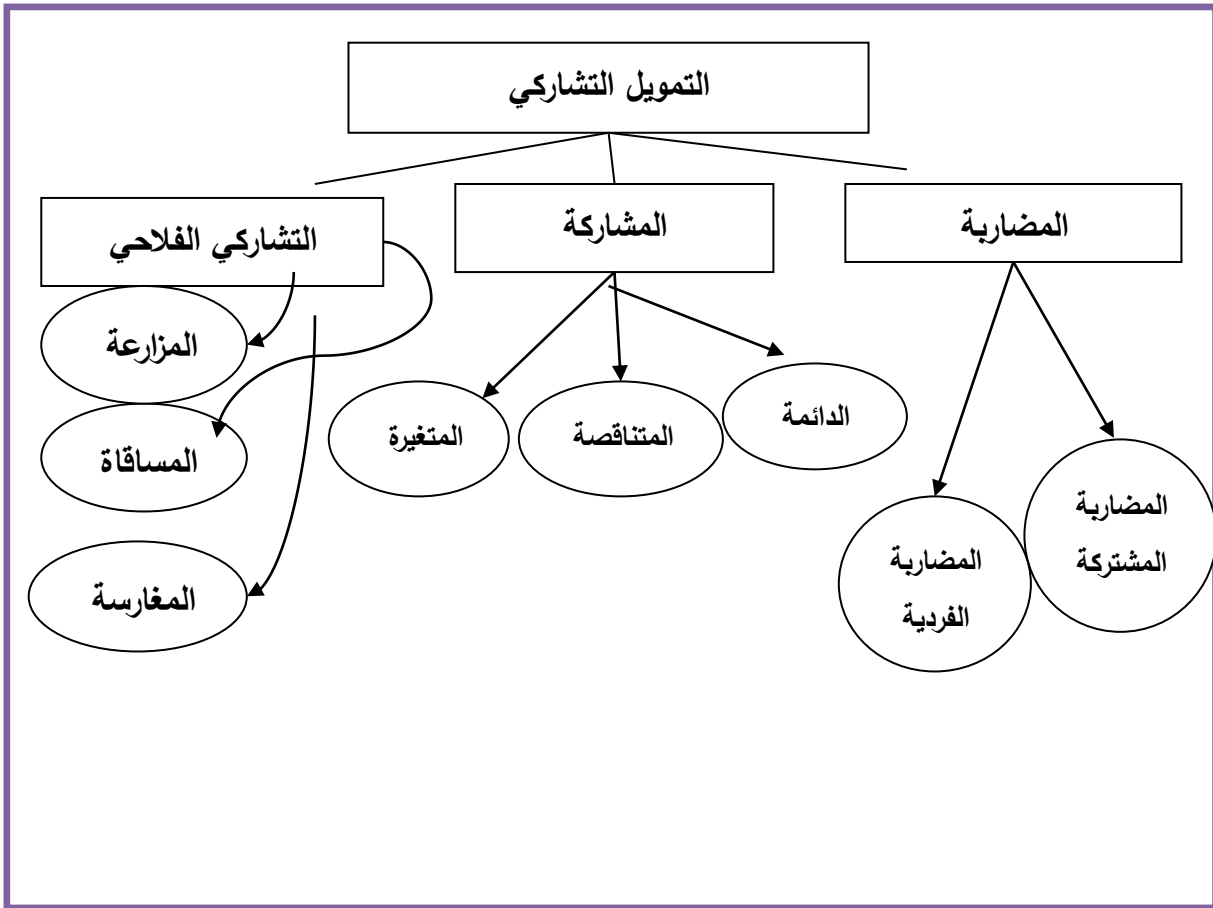
<sup>2</sup>. هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI): المعايير الشرعية، المعيار (12) المشاركة، جانفي، 2003، ص، ص139، 143.

كما تجدر الإشارة لوجود صيغ خاصة بتمويل القطاع الفلاحي تعرف باسم (المزارعة، المساقاة، المغارسة).

حيث يقدم صاحب الأرض للمصرف فرصة الشراكة ليكون في حالة المزارعة مزارعا بجزء مشاع من المحصول، وفي حالة المساقاة عاملا على سقي ورعاية الثمار بجزء منها وأخيرا في المغارسة يكون المصرف مشرفا على عملية الغرس بجزء من الأرض وزرعها.

أو يقوم المصرف بشراء أراضي صالحة للزراعة ويقدمها للفلاحين بإحدى الصيغ الثلاث. والشكل البياني الموالي يبين صيغ التمويل الاستثماري التشاركي.

الشكل (1): يوضح صيغ التمويل الاستثماري التشاركي.



المصدر: من إعداد الباحث بناء على ما سبق.

## المطلب الثاني: الصيغ القائمة على أساس البيع (التمويل التجاري)

في هذا المطلب تستعرض الدراسة صيغ تمويلية أساسها بيع سلعة أو منفعة ومن أبرز هذه الصيغ نجد:

### 1. المرابحة (البيع بالمرابحة للأمر بالشراء):

تحاول الدراسة في هذا العنصر التعرف على ماهية صيغة المرابحة وتطبيقاتها.

#### 1.1 التعريف:

يعرف حسام الدين عفانة بيع المرابحة على أنه ((مبادلة المبيع بمثل الثمن الأول وزيادة ربح معين))<sup>1</sup>، كما تجدر الإشارة انه يجب بيان سعر الشراء لأن بيع المرابحة من بيوع الأمانة في الفقه الإسلامي.

كما عرفها ابن عرفة بقوله "البيع المرتب ثمنه على ثمن بيع قبله غير لازم مساواته له"<sup>2</sup>، كما يقول د. رفيق يونس بأن " عقد المرابحة اتفاق بين المصرف والزبون الذي يطلب منه شراء سلعا ما لعدم قدرته على سداد ثمنها حالا، حيث يقوم المصرف بشرائه وسداد ثمنها وبعدها يبيعهما للزبون بالآجل مع ربح للمصرف متفق عليه"<sup>3</sup>.

مما سبق نستطيع القول أن بيع المرابحة هو بيع سلعة بثمن شراء معلوم زائد ربح متفق عليه.

### 2.1 الاجراءات التي تسبق عقد المرابحة<sup>4</sup>:

1.2.1 إبداء العميل رغبته في تملك سلعة عن طريق المصرف.

2.2.1 يحق للمصرف الشراء بناء على رغبة عميله وطلبه مادام أن ذلك متفق مع الضوابط الشرعية لعقد البيع.

3.2.1 يمكن أن يطلب العميل من المصرف أن يكون شراء السلعة من جهة معينة لا غير، ويحق للمصرف الاعتذار عن المضي في العملية في حالة رفض العميل عروضاً أخرى هي الأنسب له.

4.2.1 الرغبة الصادرة من العميل لا تعني التعهد إلا إذا تم التصريح بذلك، ويمكن إعداد مستند واحد موقع عليه من قبل العميل يشمل الرغبة والوعد، ولا مانع من أن يكون محرراً من قبل العميل أو أن يكون طلباً نمطياً معتمداً من قبل المصرف يوقع عليه العميل.

<sup>1</sup> حسام الدين عفانة: بيع المرابحة للأمر بالشراء، بحث مقدم لمصرف بيت المال الفلسطيني العربي، 21/01/1996، ص، 9.

<sup>2</sup> ابن عرفة: المختصر الفقهي، باب البيوع، ج5، ط1، (دبي: مؤسسة خلف احمد الخبتور، 2014)، ص، 79.

<sup>3</sup> رفيق يونس: التمويل الإسلامي، ط1، (دمشق: دار القلم)، ص، 91.

<sup>4</sup> هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI): المعيار (8) المرابحة للأمر بالشراء، جانفي، 2003، ص، 73.



5.2.1 يسمح للعميل أن يحصل على عروض بأسعار السلعة سواء كانت موجهة باسمه الخاص أو خالية من التوجيه، وعند ذلك تعتبر إرشادية وليس لها صفة الإيجاب، ويفضل أن تكون تلك العروض باسم المصرف لتعتبر إيجاباً من البائع يظل قائماً إلى انتهاء المدة المحددة فيه، فإذا صدر جواب بالقبول من المصرف انعقد البيع تلقائياً بينه وبين البائع.

### 3.1 ضوابط عقد المراجعة<sup>1</sup>:

1.3.1 إلغاء أي ارتباط بين العميل ومصدر السلعة من (حيث الملكية) تقادياً للوقوع في التحايل (بيع العينة).

2.3.1 يمكن للمؤسسة شراء السلعة ممن بينهم وبين الأمر بالشراء قرابة، ثم بيعها إليه مرابحة بالأجل، ما لم يكن ذلك حيلة لبيع العينة<sup>2</sup>.

3.3.1 يمنع إجراء المراجعة المؤجلة في الذهب أو الفضة أو العملات. ولا يجوز إصدار صكوك قابلة للتداول بديون المراجعة أو غيرها. كما لا يجوز تجديد المراجعة على نفس السلعة.

4.3.1 يمنع اشتغال وثيقة الوعد أو ما في حكمها على مواعيد ملزمة للطرفين (المؤسسة والعميل). حيث ليس من لوازم المراجعة الوعد، وإنما هو للاطمئنان إلى عزم العميل على تنفيذ الصفقة بعد تملك المؤسسة للسلعة. فإذا كانت لدى المؤسسة فرص بديلة لتسويق السلعة أمكنها الاستغناء عن الوعد أو الإطار، ومنه يمكن إصدار المواعيد من المؤسسة والعميل الأمر بالشراء إذا كانت بشرط الخيار للمتواعدين كليهما أو أحدهما.

5.3.1 يمكن للمؤسسة والعميل الأمر بالشراء بعد الوعد وقبل إبرام المراجعة الاتفاق على تعديل بنود الوعد عما كانت عليه سابقاً، سواء بالنسبة للأجل أم للريح أم غيرهما. ولا يجوز تعديل الوعد إلا باتفاق الطرفين، ولكن ليس لأحدهما الانفراد بذلك.

6.3.1 يمكن أن تشتري المؤسسة السلعة مع اشتراط حق الخيار لها خلال مدة معلومة، فإذا لم يشتري العميل السلعة أمكنها رد السلعة إلى البائع ضمن تلك المدة بموجب خيار الشرط المقرر شرعاً، ولا يسقط الخيار بين المؤسسة والبائع الأصلي بعرض المؤسسة السلعة على العميل، بل بالبيع الفعلي إليه.

7.3.1 يمنع حصول المؤسسة من العميل على عمولة ارتباط أو عمولة تسهيلات، كما أن مصروفات إعداد العقود المبرمة بين المؤسسة والعميل تقسم بينهما ما لم يتفق الطرفان على تحمل

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص، 74.

<sup>2</sup> بيع العينة: اتفاق بائع سلعة مع مشتري أن يبيعه السلعة حالاً بثمن ما على أن يعيد شراءها منه أجلاً بثمن أكبر من الأول، حيث تعتبره النظرية المالية الإسلامية تحايلاً على الربا.

أحدهما لها، على أن تكون تلك المصروفات عادلة، أي على قدر العمل؛ حتى لا تشتمل ضمنا على عمولة ارتباط أو عمولة تسهيلات.

8.3.1 يمكن للمؤسسة أخذ عمولة دراسة الجدوى التي تجربها إذا كان الدارسة بطلب العميل ولمصلحته واتفق على المقابل عنها منذ البداية.

9.3.1 يمكن للمؤسسة أن تحصل من العميل (الآمر بالشراء) على كفالة حسن أداء البائع الأصلي في الحالات التي يقترح فيها العميل بائعا معيناً تشتري المؤسسة منه السلعة موضوع المراجعة. كما يمكن الرجوع الى القوانين والاعراف التجارية في كل مالم يذكره العقد المبرم بما لا يتعارض مع الشرع الاسلامي<sup>1</sup>.

ويترتب على هذا الضمان تحمل العميل الضرر الواقع على المؤسسة نتيجة عدم مراعاة البائع لمواصفات السلعة وعدم الجدية في تنفيذ التزاماته، مما يؤدي إلى ضياع جهود المؤسسة وأموالها أو يترتب عليه الدخول في منازعات ومطالبات باهظة<sup>2</sup>.

10.3.1 يمنع تحميل العميل الأمر بالشراء ضمان ما يطرأ على السلعة من أضرار وهلاك خلال فترة الشحن أو التخزين. ولا يمكن اعتبار هذا من قبيل كفالة حسن أداء البائع التي تقتصر على حسن تنفيذ الالتزامات ولا تتعدى إلى ضمان مخاطر الطريق التي يجب أن يتحملها مالك السلعة.

11.3.1 يمكن للمؤسسة في حالة الإلزام بالوعد أن تأخذ مبلغاً نقدياً يسمى هامش الجدية. بحيث لا يجوز للمؤسسة حجز مبلغ هامش الجدية في حالة تراجع العميل عن تنفيذ وعده الملزم، وينحصر حقها في اقتطاع مقدار الضرر الفعلي المتحقق نتيجة التراجع، وهو الفرق بين تكلفة السلعة وثمان بيعها لغير الأمر بالشراء. ولا يشمل التعويض ما يسمى بالفرصة الضائعة، ويرجع هامش الجدية للعميل عند إبرامه الصفقة أو يحسم من مبلغ الشراء

كما يمكن للمؤسسة أخذ العربون بعد عقد بيع المراجعة للأمر بالشراء مع العميل، ولا يجوز ذلك في مرحلة الوعد. ويستحسن أن تتنازل المؤسسة عما زاد من العربون عن مقدار الضرر الفعلي، وهو الفرق بين تكلفة السلعة والثمن الذي يتم بيعها به إلى الغير.

12.3.1 يجب تملك المؤسسة السلعة قبل بيعها مرابحة للأمر بالشراء.

<sup>1</sup> صادق الشمري: اساسيات الصناعات المصرفية الإسلامية، (الأردن: دار البازوري، 2008)، ص، 62.

<sup>2</sup> هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI): المعيار (8) المراجعة للأمر بالشراء، مرجع سبق ذكره، ص، 76.

13.3.1 يمكن أن يتم تعاقد المؤسسة مع البائع عن طريق لقاء الطرفين وإبرام عقد البيع مباشرة بعد مناقشة تفاصيله، كما يجوز أن يتم ذلك عن طريق إشعارين بإيجاب وقبول متبادلين بالكتابة أو المراسلة بأي شكل من أشكال الاتصال الحديثة المتعارف عليها بضوابطها المعروفة.

14.3.1 الأصل أن تشتري المؤسسة السلعة بنفسها مباشرة من البائع، ويجوز لها تنفيذ ذلك عن طريق وكيل غير الأمر بالشراء، ولا تلجأ لتوكيل العميل (الأمر بالشراء) إلا عند الحاجة الملحة وأن تكون الوثائق والعقود والمستندات الصادرة عند إبرام عقد شراء السلعة باسم المؤسسة وليس العميل، حتى لو كان هذا الأخير وكيلاً عنها.

15.3.1 يجب اتخاذ الإجراءات التي تتأكد المؤسسة فيها من توافر شروط محددة في حالة توكيل العميل بشراء السلعة، ومنها:

1.15.3.1 أن تباشر المؤسسة دفع الثمن للبائع بنفسها وعدم إيداع ثمن السلعة في حساب العميل الوكيل.

2.15.3.1 أن تحصل من البائع على وثائق للتأكد من حقيقة البيع.

#### 4.1 إبرام عقد المرابحة<sup>1</sup>:

1.4.1 لا يسمح للمؤسسة اعتبار عقد المرابحة للأمر بالشراء مبرماً تلقائياً بمجرد تملكها السلعة، كما لا يجوز لها إلزام العميل الأمر بالشراء بتسلم السلعة وسداد ثمن بيع المرابحة في حالة امتناعه عن إبرام عقد المرابحة.

2.4.1 يحق للمؤسسة الحصول على التعويض عن الضرر الفعلي الناشئ عن تراجع العميل في حال الوعد الملزم، وذلك بتحمل العميل الفرق الحاصل بين ثمن السلعة المباعة للغير وبين الثمن الأصلي المدفوع من المؤسسة للبائع الأول.

3.4.1 إذا اشترت المؤسسة السلعة بالأجل بقصد بيعها بالمرابحة فإنه يجب عليها الإفصاح للعميل عن ذلك. ويجب أن تصرح المؤسسة عند التعاقد على البيع بتفاصيل المصروفات التي ستدخلها في الثمن. ولها أن تدخل أي مصروفات متصلة بالسلعة إذا قبل بها العميل. أما إذا لم تفصل تلك المصروفات فليس للمؤسسة أن تدخل إلا ما جرى العرف على اعتباره من التكلفة؛ مثل مصروفات النقل، والتخزين، ورسوم الاعتماد المستندي، وأقساط التأمين.

4.4.1 لا يحق للمؤسسة أن تضيف إلى تكلفة السلعة إلا المصروفات المالية المباشرة المدفوعة للغير، فليس لها مثلاً أن تضيف إلى الثمن مقابلاً لأعمال موظفي المؤسسة أو نحو ذلك.

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص، 75.

5.4.1 إذا حصلت المؤسسة على حسم من البائع على السلعة المباعة نفسها ولو بعد العقد فإن العميل يستفيد من ذلك الحسم بتخفيض الثمن الإجمالي بنسبة الحسم.

6.4.1 يجب أن يكون كل من ثمن السلعة في بيع المارباحة للأمر بالشراء وربحها محددًا ومعلومًا للطرفين عند التوقيع على عقد البيع. ولا يجوز بأي حال أن يترك تحديد الثمن أو الربح لمتغيرات مجهولة أو قابلة للتحديد في المستقبل.

7.4.1 يجب أن يكون الربح في عقد المارباحة للأمر بالشراء معلومًا ولا يكفي الاقتصار على بيان ثمن الإجمالي، ويجوز أن يكون الربح محددًا بمبلغ مقطوع أو بنسبة مئوية من ثمن الشراء فقط أو من ثمن الشراء مضافًا إليه مبلغ المصروفات. ويتم هذا التحديد بالاتفاق والتراضي بين الطرفين.

8.4.1 يجوز الاتفاق على سداد ثمن السلعة في بيع المارباحة للأمر بالشراء على أقساط متقاربة أو متباعدة ويصبح ثمن السلعة حينئذ دينًا في ذمة العميل يجب أدائه عند الأجل المتفق عليه، ولا يجوز بعدها المطالبة بالزيادة عليه سواء بسبب زيادة الأجل أو التأخير لعذر أو غير عذر.

9.4.1 يجوز للمؤسسة أن تشترط في عقد المارباحة للأمر بالشراء أنها بريئة من جميع عيوب السلعة أو من بعضها، ويسمى هذا ببيع البراءة. وفي حالة وجود هذا الشرط فإنه يفضل للمؤسسة أن تفوض العميل بالرجوع على البائع الأول بشأن التعويض عن العيوب الثابتة للمؤسسة التعويض عنها تجاه البائع.

10.4.1 إذا لم تشترط المؤسسة براءتها من العيوب الخفية القديمة التي يظهر أثرها بعد العقد فإن مسؤوليتها تقتصر على العيوب الخفية القديمة دون الحادثة (المستجدة).

11.4.1 للمؤسسة أن تشترط على العميل: أنه إذا امتنع عن تسلم السلعة في الموعد المحدد بعد إبرام عقد المارباحة يحق للمؤسسة فسخ العقد أو بيع السلعة نيابة عن العميل ولحسابه وتستوفي مستحقاتها من الثمن وترجع عليه بالباقي إن لم يكف الثمن.

### 5.1 ضمانات المارباحة ومعالجة مديونيتها:

تقع مسؤولية متابعة إجراءات تطبيق ومعالجة عقد المارباحة من الناحية الشرعية على الهيئات الشرعية بالمصارف مع الزامية بيان الخلل ابراء للذمة وكذلك من أجل التصويب والتعديل<sup>1</sup>، وعليه يمكن ذكر المعايير التالية:

1.5.1 يجوز اشتراط المؤسسة على العميل حلول جميع الأقساط المستحقة قبل مواعيدها عند امتناعه أو تأخره عن أداء أي قسط منها من دون عذر معتبر. وهذا يكون بإحدى الصور الآتية:

<sup>1</sup> علي القره داغي: فقه البنوك الإسلامية، دراسة فقهية اقتصادية، ط1، (بيروت: دار البشائر الإسلامية، 2007)، ص538.

1.1.5.1 الحلول تلقائياً بمجرد تأخر السداد مهما قلت مدته.

2.1.5.1 أن يكون الحلول بالتأخر عن مدة معينة.

3.1.5.1 أن تحل بعد إرسال إشعار من البائع بمدة معينة، وللمؤسسة أن تنتازل في هذه الحالات عن جزء من المستحقات.

2.5.1 ينبغي أن تطلب المؤسسة من العميل ضمانات مشروعة في عقد بيع المرابحة للأمر بالشراء. ومن ذلك حصول المؤسسة على كفالة طرف ثالث، أو رهن الوديعة الاستثمارية للعميل أو رهن أي مال منقول أو عقار، أو رهن سلعة محل العقد هنا ائتمانيا (رسمياً) دون حيازة، أو مع الحيازة للسلعة وفك الرهن تدريجياً حسب نسبة السداد.

3.5.1 يجوز مطالبة المؤسسة للعميل بتقديم شيكات أو سندات لأمر قبل إبرام عقد المرابحة للأمر بالشراء ضماناً للمديونية التي ستنشأ بعد إبرام العقد، شريطة النص على إنه لا يحق للمؤسسة استخدام الشيكات أو السندات إلا في مواعيد استحقاقها، وتمتع المطالبة بالشيكات في البلاد التي لا يمكن فيها تقديمها للدفع قبل موعدها<sup>1</sup>.

4.5.1 لا يجوز اشتراط عدم انتقال ملكية السلعة إلى العميل إلا بعد سداد الثمن؛ ولكن يجوز إرجاء تسجيل السلعة باسم العميل المشتري لغرض ضمان سداد الثمن؛ مع الحصول على تفويض من العميل للمؤسسة ببيع السلعة إذا تأخر عن سداد الثمن. وعلى المؤسسة إعطاء المشتري (سند ضد) لإثبات حقه في الملكية. وإذا باعت المؤسسة السلعة لعدم سداد الثمن في حينه فيجب عليها الاقتصار على مستحقاتها وإعادة الباقي إلى العميل.

5.5.1 يحق للمؤسسة في حال الحصول على رهن من العميل أن تشترط تفويضه لها ببيع الرهن من أجل الاستيفاء من ثمنه دون الرجوع إلى القضاء.

6.5.1 يجوز أن ينص في عقد المرابحة للأمر بالشراء على التزام العميل المشتري بدفع مبلغ أو نسبة من الدين تصرف في الخيرات في حالة تأخره عن سداد الأقساط في مواعيدها المقررة، على أن تصرف في وجوه الخير بمعرفة هيئة الرقابة الشرعية للمؤسسة ولا تنتفع بها المؤسسة.

7.5.1 لا يجوز تأجيل موعد أداء الدين مقابل زيادة في مقداره (جدولة الدين) سواء كان المدين موسراً أم معسراً.

8.5.1 إذا وقعت الماطلة من العميل المدين بالأقساط فإن المستحق هو مبلغ الدين فقط ولا يجوز للمؤسسة أن تلزم العميل بأداء أي زيادة لصالحها.

<sup>1</sup> هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI): المعيار (8) المرابحة للأمر بالشراء، مرجع سبق ذكره، ص 76.

9.5.1 يجوز للمؤسسة أن تتنازل عن جزء من الثمن عند تعجيل المشتري سداد التزاماته إذا لم يكن بشرط متفق عليه في العقد.

10.5.1 يجوز الاتفاق بين المؤسسة والعميل على أداء دين المرابحة للأمر بالشراء بعملة أخرى مغايرة لعملة الدين إذا كان ذلك بسعر الصرف يوم السداد، شريطة أن يتم تسديد الدين بأكمله أو تسديد المقدار المتفق على مصارفته، بحيث لا يبقى في الذمة شيء من المبلغ المتفق على مصارفته.

## 2. الإجارة (التشغيلية أو الإجارة المنتهية بالتمليك):

تحاول الدراسة في هذا العنصر التطرق لماهية الإجارة من خلال مفهومها وأنواعها وكذلك التعرف على ضوابطها.

### 1.2 المفهوم:

للإجارة عدة مفاهيم ونحن في دراستنا نركز المفهوم الاصطلاحي حيث تعرف على انها ((تمليك منفعة بعوض معلوم))<sup>1</sup>.

كما عرفها ابن رشد الاندلسي بأنها " عقد على منفعة مباحة معلومة، تأخذ شيئاً فشيئاً مدة معلومة من عين معلومة أو موصوفة بالذمة، أو عمل معلوم بعوض معلوم"<sup>2</sup> ومن الممكن القول انها بيع منفعة أصل ما، وهي نوعين (تشغيلية، ومنتهية بالتمليك).

### 1.1.2 الإجارة التشغيلية:

تتميز صيغة التأجير التشغيلي بقيام المصرف بشراء أصول ما وتملكها تلبية لرغبة عملائه والقيام بتأجيرها لهم مقابل قسط تأجيري مع بقاء الملكية للمصرف ويتحمل تبعات الصيانة والتأمين (العميل يملك الأصل والعميل يشغله)<sup>3</sup>.

### 2.1.2 الإجارة المنتهية بالتمليك:

((إذا وقع التعاقد بين مالك ومستأجر على أن ينتفع المستأجر بمحل العقد بأجرة محددة بأقساط موزعة على مدد معلومة، على أن ينتهي هذا العقد بملك المستأجر للمحل، فإن هذا العقد يصح إذا روعي فيه ضبط مدة الإجارة، وتطبيق أحكامها طيلة تلك المدة، تحديد مبلغ كل قسط من أقساط الأجرة، نقل

<sup>1</sup> سعاد سطحي: عقد الإجارة وبعض تطبيقاته الفقهية المعاصرة، مجلة المعيار، جامعة الأمير، قسنطينة، العدد، 29، جوان، 2012، ص، 10.

<sup>2</sup> ابن رشد الاندلسي: بداية المجتهد ونهاية المقتصد، ج5، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1996)، ص، 124.

<sup>3</sup> محمد العجلوني: البنوك الإسلامية، احكامها وتطبيقاتها المعاصرة، ط1، (عمان: دار المسيرة، 2008)، ص، 268.

الملكية إلى المستأجر في نهاية المدة بواسطة هبتها إليه، تنفيذاً لوعده سابق بذلك بين المالك والمستأجر<sup>1</sup>.

نفهم من ذلك أن الاجارة المنتهية بالتملك تعطي الخيار لا الالزام للمستأجر في تملك العين المؤجرة على أن يتم ذلك بعقد مستقل.

كما يجدر التنويه أن هذه الصيغة تعطي حلول ميسرة للمصنعين و المقاولين في استئجار وتملك المعدات والمباني وأدوات العمل المختلفة.

## 2.2 محددات العين المؤجرة:

1.2.2 يجب أن يملك المصرف العين المراد تأجيرها أو يملك منفعتها.

2.2.2 يمكن للعميل أن يطلب من مصرفه تملك عين أو يملك منفعتها مع وعده باستئجارها، مع دفع هامش جدية للعملية يستقطع في حالة التراجع بمقدار الضرر<sup>2</sup>.

3.2.2 يمكن لمن أجر عينا (أصلاً) أن يؤجره للغير أو حتى للمصرف (ما لم يفض للعينة).

4.2.2 العين المؤجرة تكون تحت ضمان المؤجر طيلة مدة الاجارة ويمكن له التأمين عليها تأميناً تكافلياً، كما يتحمل الصيانة الاساسية ما لم يكن تعدياً واضح من المستأجر باعتبارها أمانة عنده.

## 3.2 عقد الإجارة:

1.3.2 عقد الإجارة عقد لازم لا يملك لأحد الطرفين الانفراد بفسخه أو تعديله دون موافقة الآخر، يجب أن تحدد فيه مدة الاجارة وكذلك ثمن الاجارة.

2.3.2 يمكن ابرام عقود اجارة بشكل متوالي على نفس الأصل، بحيث عند انتهاء مدة الأول تبدأ مدة الذي يليه.

3.3.2 يشترط في عقد الاجارة ان يكون على عين يمكن الانتفاع بها مع بقاء أصل العين، كما يجب أن يكون الغرض من الإجارة يحكمه معيار (الحلال).

<sup>1</sup> قرار بيت التمويل الكويتي بشأن (التأجير المنتهي بالتمليك)، الصادر بتاريخ: 11 مارس 1987م.

<sup>2</sup> هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI): المعيار ( 9 ) الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك، جانفي، 2003، ص،

4.3.2 يمكن فسخ عقد الإجارة باتفاق الطرفين أو بهلاك العين المؤجرة أو بانتهاء المدة مالم يتفق على التجديد، مع مراعاة عدم الضرر.

#### 4.2 أحكام الأجرة:

1.4.2 يمكن أن تكون الأجرة نقود أو عينا ( سلعة ) أو منفعة ( خدمة ). ويجب أن تكون الأجرة معلومة، ويجوز تحديدها بمبلغ للمدة كلها، أو بأقساط لأجزاء المدة.

2.4.2 لا تجب الأجرة بمجرد توقيع العقد ولكن باستقاء المنفعة ويمكن أن تدفع دفعة واحدة أو على فترات.

3.4.2 يمكن الاتفاق على أن تكون الأجرة مكونة من جزأين محددين أحدهما يسلم للمؤجر، والآخر يبقى لدى المستأجر لتغطية أي مصروفات أو نفقات يقرها المؤجر؛ مثل التي تتعلق بتكاليف الصيانة الأساسية والتأمين وغيرها. ويكون الجزء الثاني من الأجرة تحت الحساب.

4.4.2 يمكن للمؤجر أخذ ضمانات لتوثيق الحصول على الأجرة، كما انه يمنع المطالبة بزيادة إذا تأخر المستأجر في دفع قسط من الأجرة.

#### 5.2 تملك العين المؤجرة في الإجارة المنتهية بالتمليك<sup>1</sup>:

1.5.2 يجب في الإجارة المنتهية بالتمليك، تحديد طريقة تملك العين المستأجر بوثيقة مستقلة عن عقد الإجارة، ويكون بإحدى الطرق الآتية:

1.1.5.2 وعد البيع بثمن رمزي، أو بثمن حقيقي، أو بتعجيل أجرة المدة الباقية، أو بسعر السوق.  
2.1.5.2 وعد الهبة.

3.1.5.2 عقد هبة معلق على شرط سداد الأقساط.

وفي حالات إصدار وعد بالهبة أو وعد بالبيع أو عقد هبة معلق بمستندات مستقلة لا يجوز أن يذكر أنها جزء لا يتجزأ من عقد الإجارة المنتهية بالتمليك.

2.5.2 الوعد بالتمليك بإحدى الطرق المذكورة ملزم لمن صدر منه، ويجب أن يقتصر الوعد الملزم على طرف واحد، أما الطرف الآخر فيكون مخييرا؛ تجنباً للمواعدة الملزمة للطرفين الممنوعة؛ لأنها حينئذ في حكم العقد.

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص، 99.



3.5.2 في جميع حالات التمليك عن طريق الوعد بالهبة أو بالبيع، لابد من إبرام عقد التمليك بصيغة جديدة عند تنفيذ الوعد، ولا تنتقل ملكية العين تلقائياً بمجرد وثيقة الوعد الأولى.

4.5.2 في حال اقتران عقد الإجارة بعقد هبة معلق على شرط سداد جميع الأقساط الإيجارية، وذلك بوثيقة مستقلة منفصلة، تنتقل ملكية العين للمستأجر إذا تحقق الشرط دون الحاجة لأي إجراء تعاقدية آخر، أما إذا تخلف المستأجر عن السداد ولو لقسط واحد فلا تنتقل له الملكية، لعدم تحقق الشرط.

### 3. صيغة السلم:

تحاول الدراسة في هذا العنصر التطرق لماهية صيغة السلم من خلال المفهوم و التطبيق.

#### 1.3 المفهوم:

وهو بيع يقبض ثمنه حالا، ويؤجل تسليمه إلى فترة قادمة، وقد يسمى (بيع السلف) فصاحب رأس المال يحتاج أن يشتري السلعة، وصاحب السلعة يحتاج إلى ثمنها مقدماً ليُنْفِقَه في سلعته. يمكن القول أن السلم بيع موصوف في الذمة مؤجلاً بثمن معجلاً، يحتاجه خاصة التجار وأصحاب المصانع، وهكذا يمكن للبنك الإسلامي أن يستفيد من هذه الصيغة لتوظيف أمواله و مساعدة عملائه<sup>1</sup>. أي أن عقد السلم يتكون من ثلاث عناصر رئيسية: المسلم(المشتري)، المسلم فيه(البضاعة)، المسلم اليه (البائع).

#### 2.3 الإطار العام لعقود السلم<sup>2</sup>:

1.2.3 صيغة عقد السلم: ينعقد السلم بلفظ السلم أو السلف أو البيع أو أي لفظ على بيع موصوف في الذمة بثمن معجل.

2.2.3 رأس مال السلم وشروطه: يمكن أن يكون رأس مال السلم نقداً أو عينا أو منفعة و يشترط فيه التسليم أو التمكين وقت العقد.

3.2.3 المسلم فيه وشروطه: يمكن السلم في المتليات (الموزونات) والمزروعات والعدديات المتقاربة التي لا تتفاوت أحادها تفاوتاً يعتد به (منتجات صناعية) يجب أن يكون غالب الوجود حين التسليم ويثبت في الذمة.

<sup>1</sup> البنك الإسلامي للتنمية: كتاب السلم، ط2، السعودية، 2004، ص، 13.

<sup>2</sup> هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية(AAOIFI): المعيار (10) السلم والسلم الموازي، جانفي، 2002، ص، 108.

كما أنه يمنع أن يكون المسلم فيه نقوداً أو ذهباً أو فضة إذا كان رأس مال المسلم نقوداً أو ذهباً أو فضة تجنوا للربا ويجب تحديد مواصفاته، مقداره، تاريخ ومكان تسليمه و يمكن توثيق المسلم فيه بالرهن أو الكفالة، أو غيرهما من وسائل التوثيق المشروعة.

### 3.3 ضوابط تحكم (المسلم، المسلم فيه، المسلم اليه)

1.3.3 يمنع على المسلم (المشتري) أن يبيع المسلم فيه قبل قبضه.

2.3.3 يمكن بالاتفاق الإقالة في المسلم فيه كله في مقابل استرداد رأس المال كله، كما تجوز الإقالة في جزء من المسلم فيه نظير استرداد ما يقابله من رأس المال.

3.3.3 يجب على المسلم إليه تسليم المسلم فيه إلى المسلم (المشتري) عند حلول أجله على ما يقتضيه العقد من الصفة والقدر، كما يجب على المسلم قبوله إذا كان مطابقاً للمواصفات المبنية في العقد، ويجبر على قبوله إذا امتنع.

4.3.3 يمكن للمسلم إليه تسليم المسلم فيه قبل الأجل، وإذا عجز عن التسليم فلا يمكن تطبيق شرط جزائي، وللمسلم الخيار في استرداد ماله أو الانتظار.

### 4.3 السلم الموازي<sup>1</sup>:

1.4.3 يمكن للمسلم إليه (البائع) أن يعقد سلماً موازياً مستقلاً مع طرف ثالث للحصول على سلعة مواصفاته مطابقة للسلعة المتعاقد على تسليمها في السلم الأول ليتمكن من الوفاء بالتزامه فيه، وفي هذه الحالة يكون البائع في السلم الأول مشترياً في السلم الثاني (من باب التحوط).

2.4.3 يمكن للمسلم (المشتري) أن يعقد سلماً موازياً مستقلاً مع طرف ثالث لبيع سلعة مطابقة في مواصفاتها للسلعة التي اشتراها بعقد السلم الأول. وفي هذه الحالة يكون المشتري في السلم الأول بائعاً في السلم الثاني.

في كلتا الحالتين المذكورتين في البندين السابقين يمنع ربط عقد السلم بعقد سلم آخر، بل يجب أن يكون كل واحد منهما مستقلاً عن الآخر في جميع حقوقه والتزاماته، وعليه فإن أخل أحد الطرفين في عقد السلم الأول بالتزامه لا يحق للطرف الآخر (المتضرر بالإخلال) أن يحيل ذلك الضرر إلى من عقد معه سلماً موازياً، سواء بالفسخ أو تأخير التنفيذ، كما لا يمكن إصدار صكوك سلم قابلة للتداول.

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص، 110.

#### 4. صيغة الاستصناع:

تحاول الدراسة في هذا العنصر التطرق لماهية صيغة الاستصناع من خلال المفهوم والتطبيق.

#### 1.4 المفهوم:

الاستصناع في اللغة طلب الصنع، وهو عمل الصانع في حرفته ومصدر استصنع الشيء، أي دعا إلى صنعه. أما في الاصطلاح فهو (( عقد يشتري به في الحال شيء مما يصنع صنعا يلتزم البائع بتقديمه مصنوعا بمواد من عنده بأوصاف مخصوصة وثمان محدد))<sup>1</sup>.  
المصرف يقوم بالتوسط لدفع قيمة السلعة المصنعة للصانع بدلا من العميل، وبعد الانتهاء من التصنيع يقوم البنك ببيعها لعميله لقاء ما دفعه في تصنيعها زائد ربح.  
ومنه تكون الصيغة مكونة من عنصرين رئيسيين: العميل (طالب الصنع، المستصنع)، المصرف (المشرف على عملية الصنع، المصنع).

#### 2.4 عقد الاستصناع:

1.2.4 إبرام عقد الاستصناع مباشرة أو بعد المواعدة: يمكن إبرام عقد الاستصناع بين المصنع والمستصنع ولو لم يسبق ذلك تملك المصنع للمبيع أو للمواد المكونة له.

2.2.4 يمنع أن يكون دور المصرف تمويل عقد استصناع أبرم بين مستصنع وجهة أخرى، ولاسيما عند عجزه عن سداد مستحقات تلك الجهة، سواء كان ذلك قبل الشروع أم بعد إذ لا بد ان يتحمل المصرف مخاطرة العملية التصنيعية.

3.2.4 عقد الاستصناع ملزم للطرفين إذا توافرت فيه شروطه، وهي: بيان جنس الشيء المستصنع ونوعه وقدره وأوصافه المطلوبة ومعلومية الثمن وتحديد الأجل إن وجد. ويثبت للمستصنع الخيار إذا جاء المصنوع مخالفا للمواصفات المشروطة.

4.2.4 يمنع أن تتم عقود أو إجراءات الاستصناع بصورة تجعل العملية حيلة على التمويل الربوي، مثل التواطؤ على شراء المصرف من الصانع مصنوعات أو معدات بثمن حال وبيعها إليه بثمن مؤجل أزيد، أو أن يكون طالب الاستصناع هو نفسه الصانع، أو أن يكون الصانع جهة مملوكة للمستصنع بنسبة الثلث فأكثر، حتى لو تم ذلك عن طريق المناقصة، وذلك تجنبا لبيع العينة.

<sup>1</sup> محمد الأشقر: بحوث فقهية، عقد الاستصناع، ط1(عمان: دار النفائس، 1998)، ص، 240.

### 3.4 ضوابط عملية الاستصناع<sup>1</sup>:

1.3.4 يجب أن يكون عقد الاستصناع محصورا في ما تدخله الصنعة وتخرجه عن حالته الطبيعية، ويمكن أن تكون ذات مواصفات لا مثيل لها في السوق.

2.3.4 يمكن أن يشترط في عقد الاستصناع أن يتم الصنع من المؤسسة نفسها، وفي هذه الحالة يجب عليها التقيد بذلك، ولا يحق لها أن تعهد بالإنجاز إلى غيرها.

3.3.4 يجوز للصانع تسليم ما صنعه هو قبل إبرام عقد الاستصناع، أو ما صنعه غيره، إذا لم يشترط عليه الصنع بنفسه، ولا يتخذ ذلك ذريعة لتأجيل البدلين في بيع موصوف في الذمة غير مقصود صنعه.

4.3.4 يجوز تحديد مدة لضمان عيوب التصنيع أو الالتزام بالصيانة لمدة معينة يتفق عليها الطرفان أو يجري بها العرف.

5.3.4 يشترط أن يكون ثمن الاستصناع معلوما عند إبرام العقد، ويجوز أن يكون نقودا، أو عينا، أو منفعة معينة، سواء كانت منفعة عين أخرى أم منفعة المصنوع نفسه. وهذه الصورة الأخيرة تصلح للتطبيق في حال منح الجهات الرسمية عقود امتياز نظير الانتفاع بالمشروع لمدة معين كما يمكن تأجيل ثمن الاستصناع، أو تقسيطه إلى أقساط معلومة لآجال محددة، كما أنه لا يمكن إجراء المرابحة في الاستصناع بأن يحدد الثمن بالتكلفة وزيادة معلومة.

6.3.4 يجوز أن تقبل المؤسسة إن كانت صانعة أو أن تدفع إن كانت مستنعة، عربونا لتوثيق العقد، بحيث يكون جزءا من الثمن إن لم يفسخ العقد، أو يستحقه الصانع في حال فسخ العقد. والأولى أن يقتصر على مقدر الضرر الفعلي وكذلك الضمانات.

7.3.4 التعديلات والإضافات والمطالبات الإضافية تكون بالتراضي دون الالتزام مع مراعاة الثمن ومدة التسليم كما يمنع زيادة الثمن من أجل تمديد تاريخ السداد أما تخفيض الثمن عند تعجيل السداد فلا مانع إذا كان غير مشروط في العقد.

8.3.4 الظروف الطارئة أو القاهرة: إذا وجدت ظروف طارئة تستدعي تعديل ثمن الاستصناع زيادة أو نقصا فإنه يجوز باتفاق الطرفين، أو بالتحكيم، أو بالرجوع إلى القضاء.

<sup>1</sup> هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI): المعيار ( 11 ) الاستصناع والاستصناع الموازي، جانفي، 2002، ص، ص، 120، 123.

9.3.4 الإشراف على التنفيذ: يمكن للمؤسسة بصفتها مستصنعا أن توكل مكتبا فنيا للنيابة عنها بموافقة الصانع للتحقق من التقيد بالموصفات المشروطة، والموافقة على تسليم الدفعات وفقا لذلك، والتسليم، والتسلم.

#### 4.4 تسليم المصنوع والتصرف فيه:

1.4.4 تبرا ذمة الصانع بتسليم المصنوع إلى المستصنع أو تمكينه منه، أو تسليمه إلى من يحدده المستصنع، إذا كان المصنوع وقت التسليم غير مطابق للمواصفات فإنه يحق للمستصنع أن يرفضه، أو أن يقبله بحاله، فيكون من قبيل حسن الاقتضاء. ويجوز للطرفين أن يتصالحا على القبول ولو مع الحط من الثمن<sup>1</sup>.

2.4.4 يمكن التسليم قبل الأجل بشرط أن يكون المصنوع مطابقا للمواصفات، فإذا امتنع المستصنع من تسلمه فيختلف الحكم بين وجود مانع مقبول وعدم وجوده، فإذا وجد مانع مقبول فلا يجبر على التسلم، وإن لم يوجد مانع مقبول فيلزم بالتسلم.

3.4.4 يمكن أن يكون تسليم المصنوع بطريقة القبض الحكمي بتمكين الصانع للمستصنع من قبض المصنوع بعد إنجازه، وبذلك تنتهي ضمان الصانع ويبدأ ضمان المستصنع، فإذا حصل بعد التمكن تلف للمصنوع غير ناشيء عن تعدي الصانع أو تقصيره يتحمله المستصنع، وبذلك يتم الفصل بين الضمانين: ضمان الصانع وضمان المستصنع.

4.4.4 إذا امتنع المستصنع عن قبض المصنوع بدون حق بعد تمكينه من القبض يكون أمانة في يد الصانع لا يضمنه إلا بالتعدي أو التقصير. ويتحمل المستصنع تكلفة حفظه ويمكنه توكيل الصانع ببيعه له.

#### 5.4 الاستصناع الموازي<sup>2</sup>:

1.5.4 يمكن أن تيرم المؤسسة بصفتها مستصنعا عقد استصناع مع الصانع للحصول على مصنوعات منضبطة بالوصف المزبل للجهالة وتدفع ثمنها نقدا عند توقيع العقد، لتوفير السيولة للصانع، وتبيع لطرف آخر بعقد استصناع مواز مصنوعات تلتزم بصنعها بنفس المواصفات ما اشترته، والى أجل بعد أجل الاستصناع الأول وهذا بشرط عدم الربط بين العقدين.

<sup>1</sup> المرجع نفسه.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص، 123.

2.5.4 يجوز أن تجري المؤسسة بصفقتها صانعاً عقد استصناع مع عميل بثمن مؤجل، وتتعاقد مع صانع أو مقاول للشراء منه بالاستصناع الموازي لمصنوعات أو مبان بنفس المواصفات بثمن حال، بشرط عدم الربط بين العقدین، مع مراعاة شرط التنفيذ.

3.5.4 يجب أن تتحمل المؤسسة نتيجة إبرامها عقد استصناع بصفقتها صانعاً تبعات المالك ونفقات الصيانة والتأمين قبل التسليم إلى المستصنع (العميل)، ولا يحق لها أن تحول التزاماتها مع العميل إلى الصانع في عقد الاستصناع الموازي.

4.5.4 يمنع الربط بين عقد الاستصناع وعقد الاستصناع الموازي، ولا يجوز التحلل من التسليم في إحداها إذا لم يقع التسليم في الآخر، وكذلك التأخير أو الزيادة في التكاليف، ولا مانع من اشتراط المؤسسة على الصانع في الاستصناع الموازي شروطاً ( بما فيها الشرط الجزائي ) مماثلة للشروط التي التزمت بها مع العميل في الاستصناع الأول أو مختلف عنها.

### 5. صيغة التورق:

تحاول الدراسة في هذا العنصر التطرق لماهية التورق من خلال الماهية و التطبيق.

### 1.5 المفهوم:

التورق لغة طلب الورق (بكسر الراء وتسكين القاف)، و الورق هي (النقود الفضية) قال الله تعالى في قصة أصحاب الكهف: [ فَابْعَثُوا أَحَدَكُمْ بِوَرِقِكُمْ هَذِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا.. ]<sup>1</sup>، ومنه فالتورق يعني طلب النقود ( السيولة النقدية).

أما التورق اصطلاحاً فهو (عملية شراء العميل سلعة ما من المصرف (لأجل) وبيعها حالاً لغير المصرف بأقل من سعر الشراء بغية الحصول على السيولة النقدية (التسييل)).

وعليه فالعملية تتكون من: المصرف (مورق) (دافع النقود أو الدائن))، العميل (مستورق أو متورق (وهو المشتري طالب النقود أو الورق))، ومحلها: السلعة (شراء وبيعاً)<sup>2</sup>.

### 2.5 أنواع التورق<sup>3</sup>:

للتورق عدة أنواع وتتمثل في :

<sup>1</sup> القرآن العظيم: سورة الكهف، الآية 19.

<sup>2</sup> وهبة الزحيلي: التورق، حقيقته، أنواعه، ورقة بحثية مقدمة لمجمع الفقه الدولي، الدورة التاسعة عشر، (الامارات العربية المتحدة: اماره الشارقة، ابريل، 2009، ص، 2.

<sup>3</sup> أحمد الجبوسي وأخرون: التورق المصرفي بين المجيزين والمانعين، ورقة بحثية محكمة قدمت في المؤتمر العلمي الاول (التورق المصرفي والحيل الربوية، جامعة عجلون الوطنية، الاردن، ابريل، 2012، ص، 6.

### 1.2.5 التورق الفردي خارج النظام المصرفي:

وهو الحصول على النقد من خلال شراء سلعة بأجل ثم بيعها نقدا لطرف آخر. ويطلق عليه أيضا التورق الفقهي. وهذه الصيغة للحصول على النقد عرفت منذ الصدر الأول للإسلام - وان اختلف في تسميتها - واستمر استخدامها حتى العصر الحاضر، ولكن بدرجات متفاوتة بين أقطار المسلمين؛ حيث كان الأفراد والتجار يلجؤون إلى شراء سلعة (كالقمح والشعير والسكر والسيارات والمعدات) من التجار والوكلاء بالأجل، ثم يعيدون بيعها بالنقد إلى تجار آخرين من أجل الحصول على السيولة.

### 2.2.5 التورق المنظم جزئياً من خلال النظام المصرفي:

وجاء هذا النوع استجابة لطبيعة الحياة المعاصرة وازدياد حاجة الأفراد والمؤسسات للسيولة، الأمر الذي جعل العملاء و المصارف وبخاصة الإسلامية تلجأ إليه، سعياً منها للتوسيع على الأفراد للحصول على السيولة من جهة، وسعياً لتحقيق الأرباح بهذه الآلية من جهة أخرى. وذلك باستغلال صيغ التمويل المتاحة؛ كالمراحة الشخصية والبيع بالتقسيط لكي تؤول إلى التورق، وذلك عن طريق شراء سلع (غالبا سيارات) وبيعها بالأجل على العملاء، ثم يقوم العميل بإعادة بيعها بالنقد، دون أن يكون للبنك أي دور في عملية البيع الأخيرة؛ حيث تنتهي مهمة البنك في عملية البيع الأولى ومنه فهذه الصيغة تشبه التورق الفردي حيث يكون المصرف بمثابة التاجر الذي يبيع لعملائه سلعة ما.

### 3.2.5 التورق المنظم كلياً من خلال النظام المصرفي:

وهو الصيغة المستحدثة للتورق، حيث تتولى البنوك جميع إجراءات العملية من شراء السلع ثم بيعها إلى العميل بثمن آجل، ثم بيعها بالوكالة عن العميل بثمن حال وإيداع ثمنها في حساب العميل.

فهو يشبه التورق المنظم جزئياً، إلا أنه يختلف عنه من ناحية أنه يسبقه عملية مراحة للأمر بالشراء (حيث يكون الأمر بالشراء هو المتورق)، وذلك لأن المصارف لا تملك السلع (على الأغلب). فإذا ما رغب العميل في الحصول على النقد من خلال التورق المنظم عبر المصرف فنتم عملية المراحة للأمر بالشراء حيث يقوم المصرف بشراء السلعة للأمر بالشراء<sup>1</sup>، ثم يبيعها عليه بأجل، ثم يتولى بيعها نيابة عنه نقدا ويسلم النقد للعميل.

وهذه الصيغة الثالثة فيها نزاع بين فقهاء المالية الإسلامية بين مانع لها بحجة الصورية والتحايل عن القرض بفائدة، وبين مجيز لها بشروط تخرجها من الصورية للمعاملة الحقيقية ومنه فان الدراسة لا ترى مانع في صيغتي التورق الفردي و المصرفي المنظم جزئياً و تتوقف في صيغة المصرفي المنظم كلياً

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص، 8.

مع الميل الى قبولها اذا احترمت الشروط التي تخرجها من الصورية الى العملية الحقيقية كما ستشير لها الدراسة لاحقاً.

### 3.5 صور التورق المنظم كليا:

للتورق المنظم صور كثيرة منها:

1.3.5 التورق المصرفي عن طريق بيع السلع: حيث يقوم المصرف بشراء السلع المحلية أو الدولية نقداً وبيعها بالأجل للمتورق، ثم توكيل المصرف ببيع الحال إلى مشتر ثالث، ويكون غالباً نفس البائع الأول كون السلعة لم تتحرك من مكانها. وهذه أشهر صور التورق المصرفي وهذه الصورة عليها نزاع كبير والدراسة ترى منعها كونها قريبة للصورية منها للعملية الحقيقية.

2.3.5 أخذ توقيع العميل مسبقاً على تفويض المصرف بإجراء تورق لحسابه في كل مرة ينكشف حسابه سواء في بطاقة الائتمان أو في الحساب الجاري، والقيام بعملية التورق لتحقيق زيادة نقدية للمصرف الإسلامي على حسابه المنكشف، نفس الملاحظة الموجهة للصورة السابقة.

### 4.5 الضوابط الفقهية للتورق:

وضع فقهاء المالية الإسلامية ضوابط يجب مراعاتها لجعل عملية التورق تخرج من الصورية الى غرضها الأصلي (الحصول على السيولة عن طريق بيع السلع) وهي:

1.4.5 أن يتم استيفاء المتطلبات الشرعية لعقد شراء السلعة بالثمن الآجل، مساومة أو مرابحة، ويراعى في بيع المرابحة للأمر بالشراء وجود السلعة، وتملك البائع لها قبل بيعها.

2.4.5 أن تكون السلعة المباعة من غير الذهب أو الفضة، أو العملات الورقية المعاصرة.

3.4.5 أن تكون السلعة المباعة معينة تعييناً يميزها عن موجودات البائع الأخرى.

4.4.5 أن يكون الشراء حقيقياً، وليس صورياً، ويفضل أن تتم العملية بالسلع المحلية.

5.4.5 أن يتم قبض السلعة حقيقة أو حكماً بالتمكن فعلاً من القبض الحقيقي، وانتفاء أي قيد أو إجراء يحول دون قبضها من قبل المتورق.

6.4.5 أن يكون بيع السلعة (محل التورق) لغير البائع الذي اشترت منه بالأجل، بأقل مما اشترتها به، لا مباشرة ولا بالواسطة، وذلك لتجنب العينة المحرمة شرعاً.

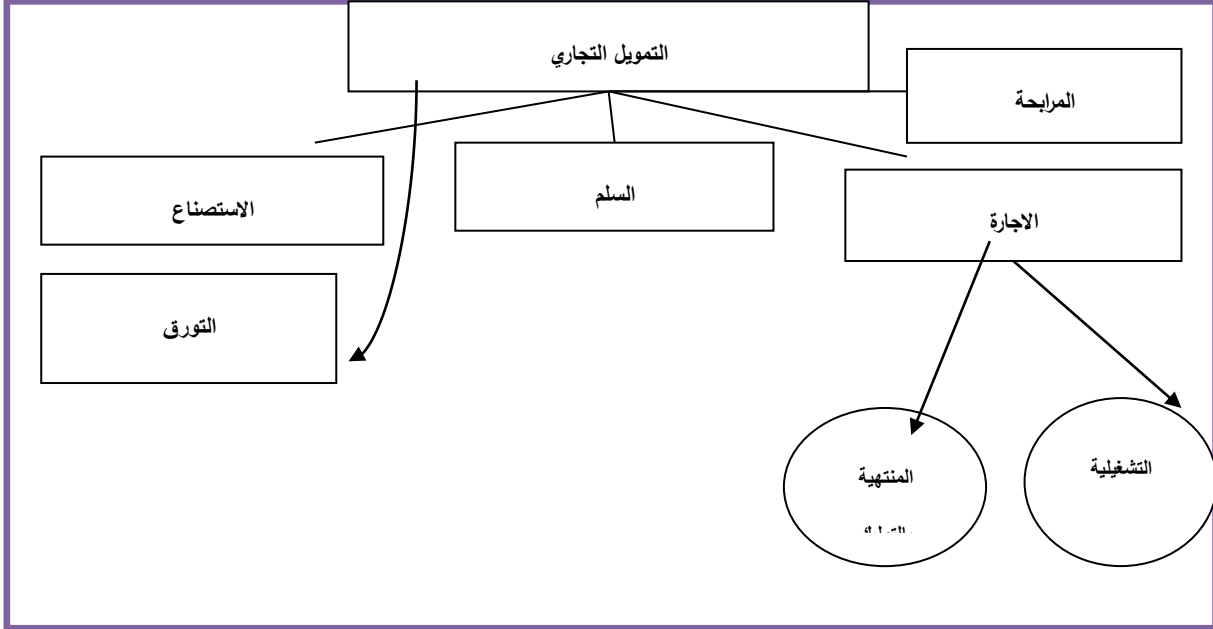
7.4.5 أن لا يكون هناك ربط بين عقد شراء السلعة بالأجل، وعقد بيعها بثمن حال، بطريقة

تسلب العميل حقه في قبض السلعة، سواء كان الربط بالنص في المستندات، أم بالعرف، أم بتصميم الإجراءات.



وتجدر الإشارة لرأي أستاذنا الدكتور عبد الباري مشعل في بحثه نقطة النزاع حول التوريق المصرفي المنظم الذي خلص فيه لسبب المنع يرجع لأمرين مترابطين: الوكالة الملزمة و سلب العميل القدرة على قبض السلعة من الناحية العملية<sup>1</sup>. والشكل الموالي يلخص صيغ التمويل التجاري (شكل 2).

الشكل (2): يوضح صيغ التمويل التجاري.



المصدر: من إعداد الباحث بناء على ما سبق.

المطلب الثالث: الصيغ القائمة على التكافل (التمويل التكافلي لغرض تشجيع الطلب).

في هذا المطلب تستعرض الدراسة صيغ تمويلية تعتبر مما انفردت به المالية الإسلامية وهذه الصيغ أساسها التكافل لأجل الربح الأخرى وتشجيع الطلب ومن أبرز هذه الصيغ نجد:

### 1. صيغة القرض الحسن:

تحاول الدراسة التطرق لمفهوم وتطبيقات القرض الحسن.

#### 1.1 المفهوم:

فكرة القرض في حياة الناس جاءت من خلال العجز المالي عند قوم من جهة، ووفرة فائض من الأموال عند آخرين من جهة أخرى، وباعتبار أن المصرف يقوم بالتوسط بين أصحاب العجز وأصحاب الفائض يستطيع بكل سهولة تأطير عملية الإقراض.

<sup>1</sup> عبد الباري مشعل: التورق كما تجرته المصارف الإسلامية، موقع مجلة للاقتصاد الإسلامي العالمية (giem.kantakji.com)، ت. ص،

حيث أن فكرة الإقراض في المصارف التقليدية تقوم على الإقراض بفائدة تؤدي في كثير من الأحيان الى تأزم حالة المقرض بإضافة عبء آخر على كاهله.

أما عند المصرف الإسلامي فالإقراض يكون قرصاً حسناً يرجى فيه العوض من الله (جل جلاله)، يقول الله (جل جلاله) ((من ذا الذي يقرض الله قرصاً حسناً فيضاعفه له أضعافاً كثيرة))<sup>1</sup>.

ومنه يعرف القرض الحسن في المصرفية الإسلامية على أنه ((ما يقرضه أو يعطيه الميسر (صاحب الفائض) للمعسر (صاحب العجز) من مال بغير عوض رجاء الأجر الأخروي))<sup>2</sup>.

يعني تملك مال مثلي لمن يرد مثله دون زيادة.

## 2.1 أركان صيغة القرض الحسن: يتكون عقد القرض الحسن من التالي:

1.2.1 المقرض (في دراستنا المصرف) ويشترط فيه أهلية التبرع.

2.2.1 المقرض (العملاء) ويشترط فيه أهلية التبرع.

3.2.1 محل القرض (مال متقوم يسهل رده) مملوكاً للمقرض.

4.2.1 الصيغة (الإيجاب و القبول).

## 3.1 توثيق القرض الحسن<sup>3</sup>:

1.3.1 الكتابة: الكتابة (التوثيق) هي من أهم الوسائل لحفظ المعلومات من الضياع أو التحريف،

2.3.1 الإشهاد: طريقة لحفظ الحقوق من الضياع وهي أن يخبر الشاهد العدل بما رأى.

3.3.1 الكفالة: والكفيل هو الضامن للعميل المستفيد من القرض الحسن.

4.3.1 الرهن: الرهن من أهم وسائل حفظ حق المقرض في الاستيفاء، وذلك ببيع العين المرهونة،

وحصوله على كامل حقوقه من دون أن يقع في مخاطر عدم عودة المال الذي قام بإقراضه للمقرض.

<sup>1</sup> القرآن الكريم: سورة البقرة، الآية، 245.

<sup>2</sup> محمد بابكر: القرض الحسن ودوره في تمويل المؤسسات الصغيرة، مجلة كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان، العدد 13، أبريل، 2013، ص، 8.

<sup>3</sup> سيف هاشم: أثر القرض الحسن المقدم من المصارف الإسلامية في تنمية المجتمع، رسالة ماجستير في الاقتصاد و المصارف الإسلامية، جامعة سانت كليمانت، البريطانية، 2008، ص، 50.

#### 4.1 آداب القرض الحسن:

1.4.1 التعامل مع المقترضين: إنظار المُعسر والتجاوز عنه، حُسن التقاضي، الوضع من الدين.

1-4-2) التعامل مع المقرضين: حُسن القضاء، عدم المماطلة، الاهتمام بوفاء القرض.

#### 5.1 تطبيقات القرض الحسن<sup>1</sup>:

1.5.1 الحسابات الجارية: تعتبر قرض حسن لدى المصرف.

2.5.1 تغطية الحسابات المكشوفة: وهذه التغطية تكون مجاناً.

3.5.1 صندوق القرض الحسن: وتكون موارده من أموال المصرف الخاصة وكذلك المودعين

الراغبين في منح القرض الحسن للمعسرين.

#### 2. صيغة الوقف:

تحاول الدراسة التطرق في هذا العنصر لماهية صيغة الوقف من خلال المفهوم والتطبيق.

1.2 المفهوم: الوقف لغة هو الحبس، يقال وقفت الدار وقفاً بمعنى حبستها، وجمعه أوقاف مثل

ثوب أثواب، والوقف والحبس معنى واحد وكذلك يقبل معنى التسبيل (جعل الشيء في سبيل الخير).

ويعرف فقهاء الفقه الإسلامي الوقف بأنه ( تحبيس الأصل و تسبيل المنفعة) أي حبس الأصل عن

التصرفات الناقلة للملكية (وقف لله) و التصدق بثماره في سبيل الخير.

أما من وجهة نظر الاقتصاديين فالوقف هو تحويل أصل من الإستهلاك وتوجيهه للإستثمار من

أجل الإنفاق الخيري.<sup>2</sup>

#### 2.2 أنواع الوقف وأركانه:

1.2.2 أنواع الوقف: أهم أنواع الوقف نجد الوقف الخيري، الذري، المختلط (المشترك)، الوقف

على النفس.

#### 1.1.2.2 الوقف الخيري: يصرف ريعه في جهة خيرية.

<sup>1</sup> هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI): المعيار (19) القرض، جانفي، 2004، ص، 271.

<sup>2</sup> ابراهيم محمد، بن يمينية فاطمية الزهراء: الوقف الاسلامي ودوره في التنمية، ورقة بحثية مقدمة لمؤتمر الوقف الاسلامي الخامس، (جامعة القرآن والعلوم الاسلامية)، الخرطوم، السودان، جوان، 2017، ص، 4.

2.1.2.2 الوقف الذري: يصرف ريعه لأشخاص معينين عادة ما يكونوا ذرية أو أقارب، بعد انقراضهم يعود لجهة خيرية.

3.1.2.2 الوقف المشترك: يصرف ريعه على الذرية والجهة الخيرية معا.

4.1.2.2 الوقف على النفس: يصرف ريعه على الواقف نفسه طيلة حياته وبعدها يؤول لجهة خيرية.

2.2.2 أركان الوقف: يتكون من ثلاث اركان (الصيغة، الواقف، الموقوف عليه، الموقوف).

1.2.2.2 الصيغة: وهي الايجاب (النص الدال على توقيف أصل ما ) باللفظ أو الكتابة أو العرف، ويمكن أن تكون بلفظ المستقبل كما انه يمكن أن تنص على توقيت غير مؤبد للوقف مخالفة الأصل.

2.2.2.2 الواقف: يمكن أن يكون شخصا أو مؤسسة (يصدر قرار الوقف من الجمعية العمومية) كما يجب أن يتمتع الواقف بالأهلية، ويجب احترام شروطه في وقفه ما لم تضر بالوقف.

3.2.2.2 الموقوف عليه: ويشترط أن يكون جهة غير ممارسة للأنشطة الحرام، عند انقراضها يعود الوقف على جهة خيرية ثانية.

4.2.2.2 الموقوف: ويشترط فيه قابلية التقويم أي يمكن أن يكون ( عقارا، نقود، منافع، أسهم وصكوك) وكذلك الملكية للواقف، ويجب احترام شروط الواقف في إدارته.

3.2 نظارة (إدارة) الوقف<sup>1</sup>: وهي الجهة المديرة للوقف ويمكن أن تكون شخصا أو مؤسسة ومن

مهامها ما يلي:

1.3.2 تنمية أموال الوقف من خلال الاستثمار بالمضاربة، المشاركة، الإجارة التشغيلية إلى غير ذلك من طرق الاستثمار المقبولة.

2.3.2 صيانة الوقف من الضياع والتلف وذلك بترميمه واستبداله إذا اقتضى الأمر ذلك مع إمكانية تخصيص قيمة دورية لإحلال بعض أصول الوقف.

3.3.2 يمنع على الجهة المديرة استغلال الوقف لصالحها دون أجره المثل وبموافقة القاضي كما يمنع عليها رهن أملاك الوقف، أو الاستدانة عليه أو إعارة ممتلكاته إلا بإذن القاضي.

<sup>1</sup> هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI): المعايير الشرعية، المعيار (33)، الوقف، 2010، ص، 449.

### 3. صيغة الزكاة:

تحاول الدراسة هنا التطرق لماهية الزكاة من خلال المفهوم والتطبيق.

#### 1.3 المفهوم:

الزكاة لغة تعني: الزيادة والنماء (زكا الزرع) أي نما و ازداد، ومنه فالزكاة هي البركة والنماء و الطهارة و الصلاح<sup>1</sup>.

الزكاة في الفقه الاسلامي تعني تلك الحصة التي فرضها الله (جل جلاله) للمستحقين والتي تأخذ من الأغنياء، قال تعالى ((خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها))<sup>2</sup>.

من الناحية الإقتصادية يمكن القول أن الزكاة هي اقتطاع جزء معين من مال مخصوص بهدف إعادة توزيع الدخل بين فئات المجتمع وتشجيع الطلب الذي بدوره يحرك العجلة الإقتصادية.

#### 2.3 ضوابط تحكم صيغة الزكاة:

1.2.3 تجب الزكاة في الذهب والفضة والعملات وكذلك عروض التجارة والأنعام والثمار والزرع حسب نصاب كل نوع.

2.2.3 لا تجب الزكاة في الأصول الرأسمالية غير المعدة للتجارة وإنما يزكى ناتجها، كما أنها لا تجب في المال العام والوقف الخيري.

3.2.3 لا تجب الزكاة في الأجور والإيجار ودخل مهن الأعمال الحرة عند قبضها بل بما يبقى عند تمام الحول.

#### 3.3 شروط الزكاة<sup>3</sup>:

1.2.3 الملك التام: ويتحقق في كل مالم يتعلق به حق الغير ويمكن التصرف فيه حسب الاختيار.

2.2.3 النصاب: بلوغ المال حد معين.

<sup>1</sup> يوسف القرضاوي: فقه الزكاة، الجزء الأول، الطبعة الثانية، (مؤسسة الرسالة): بيروت، لبنان، 1973، ص، 37.

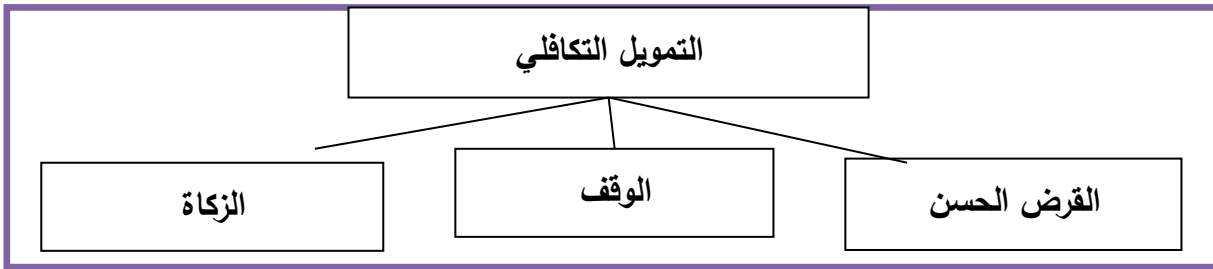
<sup>2</sup> القرآن العظيم: سورة التوبة، الآية، 103.

<sup>3</sup> هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI): المعايير الشرعية، المعيار (35) الزكاة، 2010، ص، 484.

3.2.3 الحول: وهو سنة قمرية لكل من العملات والذهب والفضة، اما الزروع فحولها يوم حصادها.

4.2.3 المقدار الواجب إخراجه: ويختلف باختلاف الوعاء الزكوي.

5.2.3 صرفها لمستحقيها (الفقراء، المساكين، العاملين عليها وفي الرقاب والمؤلفة قلوبهم والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل، والشكل الموالي يلخص صيغ التمويل التكافلي (شكل 3).  
الشكل (3): يوضح صيغ التمويل التكافلي.



المصدر: من إعداد الباحث بناء على ماسبق.

من خلال ما تم عرضه في هذا الفصل تخلص الدراسة إلى أن المالية الإسلامية اعتنت بشكل كبير بالمال حيث يعتبر من الكليات لديها لذلك نظمت طريقة كسبه وإنفاقه وطرق تنميته والمحافظة عليه.

أن التمويل الإسلامي ذا جذور ضاربة في التاريخ حيث عرف مع فجر الإسلام إبان القرن السادس للميلاد وتميز بتنوعه وتركيزه على الاقتصاد الحقيقي وتعدد صيغته بين (التشاركي، التجاري، التكافلي) مما يتيح له إمكانية الاستمرارية والتطور.

# الفصل الثاني:

## النمو الاقتصادي وعوائد حجم

## التمويل الإسلامي

المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي.

المبحث الثاني: نظريات مفسرة للنمو الاقتصادي.

المبحث الثالث: عوائد صيغ التمويل الإسلامي على النمو الاقتصادي.

النمو الاقتصادي هدف من الأهداف الأساسية التي تسعى إلى تحقيقها مختلف الدول مهما كان نظامها الإقتصادي ومهما كانت مرحلة التقدم أو التخلف التي بلغتها. ويعبر النمو الإقتصادي عن عملية معقدة ومتشابكة، تتضافر لإنجاحها عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسة ومؤسسية. دفعت أهمية النمو الاقتصادي الباحثين الإقتصاديين على اختلاف توجهاتهم الفكرية إلى دراسة هذه الظاهرة الاقتصادية وإنشاء فرع جديد في علم الاقتصاد يعنى بالبحث في النمو الاقتصادي.

يمكن ذكر خمس مقاربات أساسية طورت منذ بداية البحث في النمو الاقتصادي، وتتمثل الأولى فيما قدمه (آدم سميث) في نهاية القرن الثامن عشر وما تلاه من رواد المدرسة الكلاسيكية أمثال (دافيد ريكاردو، روبرت مالتوس)،

أما الثانية فتتلخص في التصور الكينزي لنموذج رياضي عرض من قبل (هاوردر 1939، دومار 1957)، أما الثالثة فتتمحور حول النموذج النيوكلاسيكي للنمو الخارجي الذي وضعه (روبرت سولو 1957) والذي أعتبر من أهم الإضافات لنظريات النمو الاقتصادي، ومن ثم نماذج النمو الخارجي التي ظهرت ابتداء من الثمانينيات الماضية، والتي كانت تجديدا كبيرا لنظريات النمو الاقتصادي كونها تفسر النمو على أنه نتيجة تراكم عدد من عوامل داخلية مثل المعرفة التقنية (رومر 1986)، رأس المال البشري (روبرت لوكاس 1988) والإنفاق العمومي (بارو، 1990) وبعد أن ظهرت تغيرات متعددة في هذه النظريات برزت مجموعة من الأفكار الحديثة لتفسر ظاهرة النمو الاقتصادي وذلك بالتركيز على عوامل متنوعة تؤثر في مستوى النمو كالعامل الديني والجغرافي والمؤسسي والسياسي<sup>1</sup>.

بغيت الإحاطة بكافة الجوانب النظرية المتعلقة بالنمو الاقتصادي تحاول الدراسة في هذا الفصل عرض المفاهيم العامة للنمو الاقتصادي، طرق قياسه وتطوره تاريخيا، وأهم النظريات والنماذج التي حاولت تفسير هذه الظاهرة الاقتصادية، كما تتطرق إلى عوائد التمويل الإسلامي على النمو الاقتصادي.

<sup>1</sup> - بوعكاز ايمان: أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي، اطروحة دكتوراه الطور الثالث، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، موسم 2015/2016، ص، 84.



### المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي.

تحاول الدراسة في هذا المبحث الإحاطة بماهية النمو الاقتصادي من خلال التعريف والمحددات  
المطلب الأول: المفهوم، العوامل و العناصر.

سنحاول من خلال هذا المطلب تبيان ماهية النمو ، وكذا العوامل المرتبطة بالنمو الاقتصادي،  
والعناصر المكونة له.

#### 1. التعريف:

يختلف الدارسون على إعطاء تعريف موحد وشامل للنمو الاقتصادي؛ لكن أهم هذه التعريفات  
نوجزها كالآتي:

1.1 النمو الاقتصادي هو "حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي بما  
يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي"<sup>1</sup>.

2.1. يعرف أيضا على أنه "عملية يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية ومستمرة عبر فترة  
ممتدة من الزمن؛ بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من معدل النمو السكان، مع توفير الخدمات الإنتاجية  
والاجتماعية وحماية الموارد المتجددة وغير المتجددة"<sup>2</sup>.

3.1 كما عرف أنه "حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن".

$$\text{متوسط الدخل الفرد} = \frac{\text{الدخل الكلي}}{\text{عدد السكان}}$$

أي يشير إلى نصيب الفرد في متوسط من الدخل الكلي للمجتمع<sup>3</sup>.

$$\text{معدل النمو الإقتصادي} = \text{معدل نمو الدخل القومي} - \text{معدل نمو السكان}$$

بحيث تكون الزيادة في متوسط دخل الفرد حقيقية وليست نقدية؛ وهذا يتطلب أن يكون معدل الزيادة  
في دخل الفرد يفوق معدل التضخم؛ حيث أن<sup>4</sup>:

$$\text{معدل النمو الإقتصادي الحقيقي} = \text{معدل الزيادة في دخل الفرد النقدي} - \text{معدل التضخم}$$

<sup>1</sup> بوعبد الله علي، سبتي وسيلة: إشكالية التنمية الاقتصادية المستدامة، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول أداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية  
المستدامة، جامعة المسيلة، الجزائر، يومي 10-11 نوفمبر، 2009، ص 77.

<sup>2</sup> سهيلة فريد النباتي: التنمية الاقتصادية (دراسات، مفهوم شامل)، ط1، (دار الزاوية: عمان، 2015)، ص، 61.

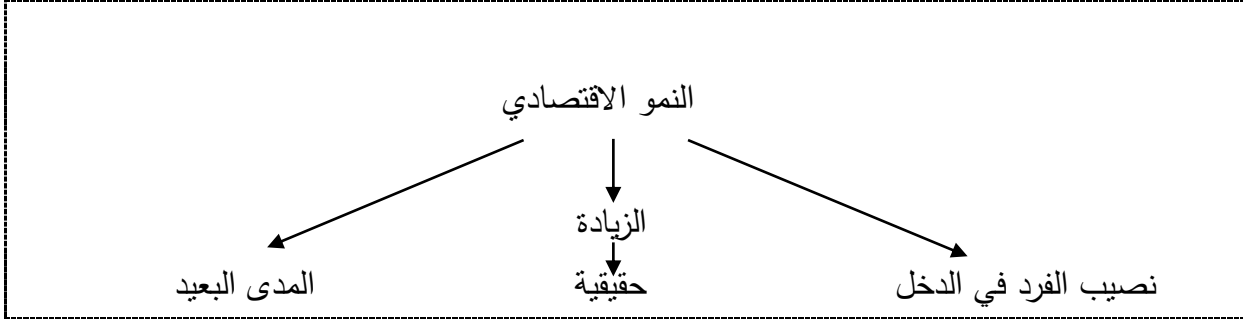
<sup>3</sup> عبد القادر عطية: اتجاهات حديثة في التنمية، (الدار الجامعية: الإسكندرية، 2000)، ص، 338.

<sup>4</sup> السيد محمد السيرتي، علي عبد الوهاب نجا: النظرية الاقتصادية الكلية، (الدار الجامعية: الإسكندرية، 2008)، ص، 338.

ومنه يمكن أن نعرف النمو الاقتصادي بأنه مجموع القيم المضافة في اقتصاد دولة ما والذي يرفع من متوسط الدخل الفردي للساكنة.

من التعريف السابقة نخلص أن النمو الاقتصادي الذي يقصد به حدوث زيادة في إجمال الناتج المحلي أو إجمال الدخل الوطني بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد في الدخل الحقيقي يعني بالأدوار التالية أنظر الشكل (4):

الشكل(4): أدوار النمو الاقتصادي في المجتمع



المصدر: حاج بن زيدان: أثر تقلبات أسعار البترول على النمو الاقتصادي في الجزائر - قراءة تحليلية للفترة (2000-2010)، مقال، د، ت، كلية الحقوق والعلوم التجارية، جامعة مستغانم، الجزائر، ص، 5.

2. العوامل المرتبطة بالنمو الاقتصادي:

يعتبر النمو الاقتصادي على الأرجح أهم عامل مؤثر على مستوى الدخل الفردي، ولهذا فإن فهم محددات النمو الاقتصادي هو المفتاح الأهم لفهم كيفية الزيادة في مستوى معيشة الأفراد، وبالتالي القضاء على الفقر، وقد دفعت هذه الأهمية الباحثين الإقتصاديين إلى البحث في خصائص الدول التي لها معدلات نمو مرتفعة عن غيرها، أي البحث عن خصائص محددة في هذه الدول بما في ذلك ما تتبعه من سياسات وما تمتلكه من مؤسسات وما لها من أثر على رفع معدلات النمو الاقتصادي و تضاعف الفجوة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد الواحد بين الدول<sup>1</sup>، غير أن الإجابة عن هذه التساؤلات كانت معقدة للغاية، ومن ثم فقد تم التركيز على أخرى أكثر بساطة وهو دراسة العوامل التي ارتبطت مباشرة مع النمو الاقتصادي عقب الحرب العالمية الثانية.

فبالتركيز على النتائج التي توصلت إليها النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي (والتي سنتناولها لاحقاً)، يتبين لنا أن الخاصيتين الأساسيتين للمصاحبتين للنمو الاقتصادي هما رأس المال المادي ورأس المال البشري؛ حيث أن الدول التي نمت بشكل أسرع من الدول الأخرى غالباً ما استثمرت في رأس المال،

<sup>1</sup> Mohamed kefi et hadhek zouhair :inequality and economic growth,Asian economic and financial review,2(8), p, 1013.

إلى جانب امتلاكها لرأس مال بشري هام وتكنولوجيا مناسبة\* عقب الحرب كأمثال كوريا الجنوبية وسنغافورة، فقد نجحت كل منهما في تحقيق معدلات نمو إيجابية، ورغم ذلك فكل هذه الخصائص لا يمكن اعتبارها سوى أسباب مباشرة للنمو<sup>1</sup>، بيد أن هناك عوامل أخرى متعددة قد تؤثر على هذه الأسباب المباشرة مسببًا اختلافها بين بلد وآخر.

إن ما يثبت وجود عوامل أخرى بجانب العاملين الأساسيين هو فشل بعض المجتمعات في تحقيق معدلات نمو مرتفعة بالرغم من توفر واحد أو أكثر من الخصائص المذكورة؛ فمن ذلك نيجيريا التي لم تتمكن من الاستفادة من فرص النمو نتيجة العوامل الرئيسية المؤثرة على الأسباب المباشرة للنمو الإقتصادي، هذا ما أكدته معظم الروايات الإقتصادية التي تفيد بأن السياسات الإقتصادية في كل من كوريا الجنوبية وسنغافورة قد أكدت بعد الحرب على تعزيز النمو الإقتصادي بما في ذلك تأمين الأمن النسبي لحقوق الملكية الفكرية.

### 3. عناصر النمو الإقتصادي:

يمكن حصر عناصر النمو الإقتصادي باعتباره دالة في الآتي<sup>2</sup>:

**1.3 العمل:** ونعني به مجموع القدرات الفيزيائية والثقافية التي يمكن للإنسان استخدامها في إنتاج السلع والخدمات الضرورية لتلبية حاجياته.

**2.3 رأس المال:** مجموع السلع التي توجد في وقت معين في اقتصاد معين، يساعد على تحقيق التقدم التقني من جهة، وعلى توسيع الإنتاج بواسطة الاستثمارات المختلفة المحققة من جهة أخرى.

**3.3 التقدم التقني والتنظيم:** ويعني الاستخدام الأمثل لعوامل الإنتاج في العملية الإنتاجية، وفق توليفة مختارة من طرف المنظم.

\* يتضمن الاختلاف التكنولوجي بين الدول الاختلاف في كل من التقنيات ونوعيات الآلات المستخدمة، وأيضاً الاختلافات في الكفاءة الإنتاجية الناتجة عن الاختلافات في تنظيم الإنتاج، واختلافات في الطريقة التي يتم تنظيم الأسواق ومن إخفاقات السوق المحتملة.

<sup>1</sup> W Rstow, : **the Stages of Economic Growth**, A Non-Communist Manifesto, Third Edition, British Library cataloguing, USA, 1991, p10.

<sup>2</sup> - بناني فتيحة: السياسة النقدية والنمو الإقتصادي - دراسة نظرية -، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس،

المطلب الثاني: فوائد ومصادر النمو الاقتصادي.

### 1. فوائد النمو الاقتصادي:

تشير الدراسات التنموية التي أجريت على بعض الدول النامية إلى أن النمو الاقتصادي هو أفضل طريقة للتخلص من الفقر، وتحقيق مستوى معيشي أفضل، حيث إن ارتفاع مستوى الدخل بنسبة (10%)، يؤدي إلى انخفاض معدل الفقر بمقدار (20% إلى 30%)، وللمنمو الاقتصادي فوائد عديدة منها:

#### 1.1 تقليل مستوى الفقر:

يرفع النمو الاقتصادي من معدل دخل الأفراد بشكل سريع وفعال، مما يؤدي إلى تخفيض مستوى الفقر، فقد أثبتت الدراسات التي أجريت على (14) دولة في التسعينات، أن مستوى الفقر في إحدى عشرة دولة قد انخفض بنسبة (1.7%) عند الزيادة في معدل دخل الفرد بنسبة (1%)<sup>1</sup>.

#### 2.1 إعادة تشكيل المجتمع:

يعزز النمو الاقتصادي من مستوى دخل الأفراد، من خلال توزيع الدخل، فكلما كان مقياس التشتت لتوزيع الدخل عالياً قل مستوى الفقر، مع ضرورة عدم الربط بين النمو والمساواة في توزيع الدخل.

#### 3.1 دفع التقدم البشري:

ليس مادياً فقط، إنما بتوفير فرص معيشية أفضل للأفراد، كتحسين مستوى الصحة والتعليم، والعمل على إضافة الحوافز الإستثمارية، عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي، وانتظار عوائد هذا الإنفاق في المستقبل.

#### 4.1 خلق فرص عمل:

يعمل النمو الاقتصادي على خلق فرص وظيفية؛ من فقط، إنما بتوفير فرص معيشية أفضل للأفراد، كتحسين مستوى الصحة والتعليم، والعمل على إضافة الحوافز الإستثمارية، عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي، وانتظار عوائد هذا الإنفاق في المستقبل.

<sup>1</sup> بن قلبية زين الدين: أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر، أطروحة دكتوراه العلوم، كلية الاقتصاد، جامعة تلمسان، الجزائر،

### 5.1 تطوير الصحة والتعليم:

يساعد ارتفاع مستوى الدخل الناتج عن النمو الاقتصادي في تحسين الخدمات الصحية المقدمة للأفراد، ويتأثر التعليم أيضا بارتفاع معدل الدخل، من خلال ارتفاع أعداد الملتحقين بالمدارس والجامعات، وهذا من شأنه تعزيز مستويات الدخل

### 2. مصادر النمو الاقتصادي:

يعتمد النمو الاقتصادي على أربعة مصادر رئيسية، وهي كالآتي<sup>1</sup>:

#### 1.2 الموارد الطبيعية:

ترتبط الزيادة في النمو الاقتصادي بكمية الموارد الطبيعية المتوفرة ضمن أي دولة؛ حيث إن المزيد من الأراضي والمواد الخام يؤدي إلى زيادة النمو الطبيعي المحتمل حدوثه، ويعد النفط والمعادن والأراضي الزراعية من الأمثلة على الموارد الطبيعية الواجب توافرها من أجل الوصول إلى مستويات أعلى في النمو الاقتصادي؛ لكن شريطة استخدامها بكفاءة عالية وبالشكل الأمثل، حيث إن شرط توافر الموارد الطبيعية مرتبط بكفاءة استخدامها.

#### 2.2 الموارد البشرية:

يعد حجم الأيدي العاملة وتوافرها من المصادر الرئيسية لعملية النمو الاقتصادي والزيادة فيه، ومن الطبيعي أن تتوافر الأيدي العاملة كنتيجة للزيادة السكانية ضمن أي دولة؛ ففي الواقع يمكن لبلد ما زيادة القوى العاملة لديه عن طريق زيادة سكانه، وتجدر الإشارة إلى أن كمية العمالة وحدها غير كافية لضمان الزيادة في معدلات النمو الاقتصادي، وإنما نوعية القوى العاملة وما تلقته من تدريب مهني وتحصيل علمي ومهارات خاصة بالعمل.

#### 3.2 رأس المال المادي:

يرتبط مفهوم رأس المال المادي بالادخار كما يشمل الأصول المختلفة من آلات، ومصانع، ومكاتب، ومحلات تجارية، وسيارات، وغيرها؛ حيث إن تراكم رأس المال من ادخار وأصول يساهم في تمويل المزيد من الاستثمارات والتي من شأنها أن تقود إلى مستويات أعلى من النمو الاقتصادي بحسب ما يشير له نموذج النمو (هارود-دومار)، ويمكن أيضاً أن يساهم تراكم رأس المال المادي من مدخرات

<sup>1</sup> عادل زقير: أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي - دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1998/2012)، أطروحة

دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية الاقتصاد، جامعة بسكرة، الجزائر، 2015، ص، 9.

في تمويل التعليم والتدريب، الأمر الذي يساعد على تكوين رأس المال البشري وتحسين المهارات التقنية التي لها الدور البارز في زيادة القوة العاملة المنتجة، وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من قدرة توسيع رأس المال المادي في زيادة الانتاج إلا أنه ليس بالضرورة أن يحسن الإنتاجية؛ فالإنتاجية ترتبط مع عامل التكنولوجيا وما لها من أثر كبير في تحسين إنتاجية العامل.

#### **4.2 العامل المؤسسي:**

يحتاج النمو الاقتصادي في أي دولة إلى بنية تحتية ذات نوعية جيدة؛ بمعنى آخر يحتاج إلى إطار مؤسسي مالي وقانوني واجتماعي يتناسب مع التطلعات في الوصول إلى معدل نمو اقتصادي عال، ويبين الآتي أهم العوامل المؤسسية المهمة لتحقيق ذلك<sup>1</sup>:

#### **1.4.2 القطاع المالي:**

حيث إن النظام المالي المتطور والفعال يعد عامل جذب يستقطب ثقة المدخرين للادخار في مختلف المؤسسات المالية، وعليه يمكن إعادة ضخ هذه المدخرات في الاقتصاد مرة أخرى عن طريق النظام المالي؛ كإعطاء القروض والتسهيلات للشركات مما يساهم في نموها وازدهارها وجعلها محركا مهما لعملية النمو الاقتصادي.

#### **2.4.2 النظام التعليمي:**

تتطلب عملية النمو الاقتصادي الاستثمار في رأس المال البشري والذي يتم عن طريق التعليم وتنمية المهارات وتوسيع القدرة على جمع المعرفة والمعلومات وتحسين استخدامها، وعليه فإن التعليم والتدريب يوفر للاقتصاد العمالة المنتجة المحتملة.

#### **3.4.2 البنية التحتية:**

التي تشمل على مختلف المرافق والخدمات الأساسية مثل شبكات الاتصالات، وشبكات النقل، وشبكات الطاقة، وغيرها، من شأنها مجتمعة أن تسرع وتسهل عملية النمو الاقتصادي بالإضافة إلى زيادة الأنشطة الاقتصادية.

#### **4.4.2 الاستقرار السياسي:**

الذي يتمثل بالبيئة السياسية المستقرة والتي لها دور كبير في استقطاب رواد الأعمال لجلب استثماراتهم.

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص، 10.

المطلب الثالث: محددات وطرق قياس النمو الاقتصادي.

في خضم دراستنا للنمو الاقتصادي، سنعرض من خلال هذا المطلب كل من المحددات وطرق قياس النمو الاقتصادي.

### 1. محددات النمو الاقتصادي:

هنالك عدة محددات للنمو الاقتصادي نذكر منها ما يلي<sup>1</sup>:

#### 1.1 كمية ونوعية الموارد البشرية:

نستطيع قياس معدل النمو الاقتصادي بواسطة معدل الدخل الفردي الحقيقي مع العلم أن:

$$\text{معدل الدخل الحقيقي للفرد} = \frac{\text{الناتج القومي الإجمالي الحقيقي}}{\text{عدد السكان}}$$

من المعادلة نستنتج أنه كلما كان معدل الزيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي أكبر، كلما تم تحقيق زيادة أكبر في معدل النمو الاقتصادي.

أما إذا تضاعف الناتج القومي الإجمالي الحقيقي مع تضاعف عدد السكان؛ فإن الدخل الحقيقي لا يتغير، لكن هناك اعتبارات كمية ونوعية يجب أخذها بعين الاعتبار، فالزيادة في عدد السكان القادرين والراغبين في العمل تؤثر على إنتاجية العمل، وبالتالي على معدل النمو الاقتصادي.

#### 2.1 كمية ونوعية الإنتاج:

يعتمد إنتاج اقتصاد معين ونموه الاقتصادي على كمية ونوعية موارده الطبيعية مثل (درجة خصوبة التربة، وفرة المعادن، المياه، الغابات....إلخ).

حيث أن امتلاك الأرض الصالحة للزراعة والمعادن والثروات التي تحويها الأرض من حيث وفرتها وتنوعها، تمثل عامل أساسي في زيادة التنمية الاقتصادية، هذه الموارد تحقق الأهداف الاقتصادية التي استغلها الإنسان ليحقق من خلالها الاستثمار الأجنبي المباشر.

#### 3.1 تراكم رأس المال

على المجتمع التضحية بجزء من الاستهلاك الجاري وذلك لإنتاج السلع الرأسمالية مثل (العامل، طرق المواصلات، الجسور، المباني.....إلخ).

<sup>1</sup> جبوري محمد: تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي: دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات بانل، أطروحة دكتوراه العلوم، كلية الاقتصاد، جامعة تلمسان، الجزائر، 2013، ص، 270.

أي أن تراكم رأس المال يتعلق بشكل مباشر بحجم الادخار الذي يمثل التضحية بالاستهلاك من أجل زيادة الاستثمار، وبالتالي الرفع من معدل النمو الاقتصادي.

## 2. قياس النمو الاقتصادي

رقمياً يعبر عن النمو الاقتصادي بحساب نمو الناتج الوطني الإجمالي في شكل نسبة تشير إلى معدل النمو وبالتالي يقاس النمو الاقتصادي عادة بمعدل الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي (PIB).

ويعبر بذلك عن القيمة المضافة الكلية لجميع المؤسسات في اقتصاد ما، إلى جانب أنه يعكس في نفس الوقت الدخل الكلي لمجموع الأفراد داخل المجتمع، بالإضافة إلى قيمة الإنفاق الكلي للحصول على السلع والخدمات<sup>1</sup>.

يقاس الناتج المحلي الإجمالي بالوحدات النقدية، حيث يتم استخدام الأسعار السائدة في السوق (السعر السوقي) في احتساب قيمة إجمالي الناتج المحلي؛ إلا أن هذه الأسعار تتعرض للتغير (ارتفاعاً أو انخفاضاً)، ومن ثم ستؤدي إلى تغيير القيمة الفعلية (أو الحقيقية) لإجمالي الناتج المحلي.

نتيجة لذلك فإننا نقوم بالتفريق بين مفهومين لإجمالي الناتج المحلي وهما الناتج المحلي النقدي أو الاسمي والناتج المحلي الحقيقي.

ويقاس الناتج المحلي النقدي أو الاسمي (PIB nominal) طبقاً للأسعار السوقية للسلع والخدمات حيث أن:

$$\text{PIB nominal} = \sum P_{jt} Y_{jt}$$

P<sub>jt</sub>: سعر الجاري للسلعة (j).

ومنه يعتبر الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من الطرق الأكثر استخداماً لقياس النمو الاقتصادي، ويمكن تعريف الناتج المحلي الإجمالي بأنه ( القيمة الكلية لكافة السلع والخدمات التي يتم إنتاجها داخل الاقتصاد المحلي)، أما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ( فهو الناتج المحلي الإجمالي بعد تعديله واستبعاد آثار التضخم منه)، ومن الطرق الأكثر استخداماً لقياس النمو الاقتصادي ما يأتي<sup>2</sup>:

<sup>1</sup> بن قبلية زين الدين، مرجع سبق ذكره، ص، 72.

<sup>2</sup> bank of canada: Measuring Economic Growth ([https://www.bankofcanada.ca/core-functions/monetary-policy/measuring-economic-growth/d.o.\(22/09/2021](https://www.bankofcanada.ca/core-functions/monetary-policy/measuring-economic-growth/d.o.(22/09/2021)).



### 1.2 معدل النمو السنوي الفصلي:

تفسر هذه الطريقة التقلب في الناتج المحلي الإجمالي بطريقة ربع سنوية، ومقارنتها وجمعها، ثم تسجيلها في نهاية العام، ويشار إلى أن وسائل الإعلام تستخدم هذه الطريقة لإظهار التغيرات والتطورات الاقتصادية، كما يعد إظهار التغيرات الناتجة عن العوامل الاقتصادية خلال الربع السنوي إحدى سلبيات هذه الطريقة، حيث يؤثر ذلك على المعدل السنوي الكامل<sup>1</sup>.

### 2.2 معدل النمو الربع سنوي:

تقارن هذه الطريقة مستوى الناتج المحلي الإجمالي في كل ربع بنتائج الربع نفسه في العام السابق، وتستخدم الشركات هذه الطريقة لمعرفة أرباحها السنوية، والحد من التقلبات الموسمية.

### 3.2 معدل النمو المتوسط السنوي:

تعد هذه الطريقة أقل تقلبا من الطرق الأخرى؛ فهي تلغي التغيرات الناتجة عن العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي، إضافة إلى مقارنة التطورات والتغيرات خلال العام السابق بشكل كامل.

## المبحث الثاني: النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي

منذ بداية التحليل الاقتصادي المنتظم من طرف الاقتصاديين الكلاسيكيين؛ أصبحت مشكلة النمو الاقتصادي (مصادره وأشكاله وتأثيراته) من أهم أولويات الباحثين الاقتصاديين، غير أنه في الواقع تمتد جذور هذه الأبحاث إلى مدة أبعد من ذلك.

فألواح القرميد في منطقة ما بين النهرين بالعراق توفر معلومات حول الإنتاجية الاجتماعية بأدوات حساب (المدخلات - المخرجات) البسيطة بواسطة (الشعير)، حيث كان التساؤل الرئيسي يتعلق بالفائض من الشعير الذي كان المجتمع القديم قادرا على توليده أو تلك الزيادة في الإنتاج الكلي في سنة واحدة مع حصاد اعتيادي عبر كمية الشعير بوصفها بذور أو وسيلة معيشة الحد الأدنى للعمال، زائدا أية مدخلات أخرى مطلوبة في المجتمع مقاسا بوحدة الشعير<sup>2</sup>.

بعبارة أخرى أن ما احتوته الألواح أو الصفائح كان نظام أولي بدائي للمحاسبة الاجتماعية والذي أصبح يعرف فيما بعد "بنموذج الذرة"، وقد اعتبرت هذه الخطوة الفكرية البسيطة نقلة تاريخية ضخمة

<sup>1</sup> المرجع نفسه.

<sup>2</sup> كبداني سيدي أحمد: أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه العلوم، كلية الاقتصاد، جامعة تلمسان، الجزائر، 2013، ص، ص، 29، 35.

لمفهوم معدل النمو الاقتصادي، والتي تبناها فيما بعد العديد من الاقتصاديين في القرن السابع عشر أمثال "ديفيد ريكاردو" و"روبارت مالتوس" وغيرهما.

توالى فيما بعد جهود الاقتصاديين من مختلف التيارات الفكرية المتمثلة أساساً في التيار "الكلاسيكي" و"الكينزي" اللذان تناولوا أولى المقاربات المفسرة للنمو الاقتصادي<sup>1</sup>.

### المطلب الأول: النمو الإقتصادي في الفكر الكلاسيكي

قدم الاقتصاديون الكلاسيكيون أمثال (آدم سميث، 1776) و(توماس مالتوس، 1798) و(ديفيد ريكاردو، 1817) و(جوزيف شومبتر، 1934) و(فرانك نايت، 1944) وغيرهم العديد من الأفكار الأساسية التي ظهرت فيما بعد ضمن النظريات الحديثة للنمو الاقتصادي؛ وشملت هذه الأفكار (المقاربات الأساسية للسلوك التنافسي، قانون تناقص الغلة وعلاقته مع تراكم رأس المال المادي والبشري، العلاقة بين دخل الفرد ومعدل النمو السكاني، آثار التقدم التكنولوجي على أشكال زيادة التخصص في العمل وطرق الإنتاج الجديدة، دور القوى الاحتكارية كحافز للتقدم التكنولوجي).

رغم اختلاف وجهات نظر الاقتصاديين الكلاسيكيين المفسرة للنمو الاقتصادي، وتباين طرق التحليل المستخدمة، إلا أن آراؤهم تقاربت في كونهم بحثوا عن كيفية تحقيق النمو الاقتصادي طويل الأجل، معتمدين في ذلك على أدوات التحليل الاقتصادي الجزئي.

وفيما يلي أهم هذه الأفكار الواردة عند الكلاسيكيين في تفسير النمو الاقتصادي:

#### 1. نظرية (آدم سميث) للنمو الاقتصادي

ساهم (آدم سميث)<sup>2</sup> بقدر هام في تحليل النمو الاقتصادي من خلال تعرضه لمبادئه العامة في كتابه "دراسة في طبيعة ومسببات ثروة الأمم 1776"، وقد قدم "سميث" تفسيراً للنمو الاقتصادي كونه ظاهراً داخلية المنشأ، تعتمد على كمية ونوعية عناصر الإنتاج الثلاثة (العمل، رأس المال، الأرض).

وضح سميث ذلك من خلال الأفكار التالية:

##### 1.1 تقسيم العمل

ركز آدم سميث على العوامل التي تحدد "نمو إنتاجية العامل" والتي تؤثر في "مهارته وبراعته"، و"نظم العمل التي تطبقها الدولة". وقد اعتبر أن تقسيم العمل هو أساس رفع الإنتاجية، إلى جانب كونه

<sup>1</sup> المرجع نفسه.

<sup>2</sup> آدم سميث (1723-1790): اقتصادي سكوتلاندي، من أبرز كتاباته "البحث عن طبيعة وأسباب ثروة الأمم" (1776).

أيضا نقطة انطلاق العملية التنموية؛ إذ أن تخصص العمال في نشاط معين بدل من القيام بأعمال متعددة تؤدي إلى تحسين مهارة العمال؛ وبالتالي خفض الوقت اللازم لإنتاج السلع، ومنه رفع كمية المنتجات.

وبما أن تقسيم العمل لا يمكن أن يؤخذ على نطاق واسع إلا إذا استطاع العمال استخدام المعدات والآلات المتخصصة، فإن "سميث" يؤكد على أهمية التقدم التقني والتعلم عن طريق الممارسة والاستخدام. كما أكد على أهمية تنمية المعرفة التقنية بشكل منتظم واستخدامها اقتصاديا، حيث يتم التعامل معها على أنها سلع لها مقابل خاص؛ لكي تصبح على المدى الطويل سلعا عامة؛ وهكذا ستصبح الدراسات العلمية مستقبلا جزءا لا يتجزأ من النشاطات الاقتصادية<sup>1</sup>.

### 2.1 تراكم رأس المال وحجم السوق

يبين "آدم سميث" أن التخصص وتقسيم العمل لا بد أن يسبق بتراكم في رأس المال، الذي يعتمد بدوره على السلوك الادخاري للأفراد؛ حيث أنه سيفتح أسواقا جديدة وسيوسع تلك القائمة منها؛ مما سيفتح آفاق جديدة للقيام بـ<sup>2</sup>:

\* تقسيمات جديدة للعمل.

\* تحسين الفنون الإنتاجية المستخدمة.

\* الزيادة في المداخل الفردية.

\* تزايد الادخار والاستثمار.

وبالتالي ستكون القوة الرئيسية المحركة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

### 3.1 القانون الطبيعي

يرى "آدم سميث" أنه لا يوجد خطر من احتمال توقف عملية التراكم نتيجة للقصور في عرض العمل، حيث أن المعروض من العمل ينشأ داخل المنظومة الاجتماعية والاقتصادية، كونه يفترض التصرف الرشيد من قبل جميع أفراد المجتمع في ظل الحرية التجارية التي تسود سوق المنافسة الكاملة؛ مما يحقق التوازن وتعظيم ثروة المجتمع، وبالتالي سيادة القانون الطبيعي.

<sup>1</sup> كبداني سيدي أحمد، مرجع سبق ذكره، ص، 30.

<sup>2</sup> Eric Bsserelle: **les Nouvelles Approches de la Croissance et du Cycle**, Dunod, Paris, 1999, p18.

فالنمو الاقتصادي يساوي زيادة في كمية ونوعية العوامل الإنتاجية الرئيسية التي هي:

\* العمل. \* رأس المال. \* الأرض.

وبالتالي فإن معدل النمو سيستند دوماً إلى هذه العوامل الثلاثة.

## 2. نظرية ريكاردو:

لقد قدم (دافيد ريكاردو)<sup>1</sup> مفهوماً عاماً للنمو في كتابه "مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب"، حيث ركز على استخدام مصطلحات (زيادة الثروة الوطنية، التقدم الطبيعي للمجتمع، دولة تقدمية، التقدم الطبيعي لثروة السكان).

تناول "ريكاردو" في أعماله "أساليب الإنتاج المختلفة" الهادفة إلى "تخفيض التكلفة"، والتي يمكن للمنتجين أن يختاروا من بينها، وكيف يؤثر شح الموارد (مثل الأرض) على الربحية (المتتملة في رأس المال)؛ وقد سُمي "ريكاردو" النتائج التي توصل إليها باسم "المسار الطبيعي للأحداث".

اعتبر (ريكاردو) الزراعة أهم القطاعات الاقتصادية لمساهمتها في توفير الغذاء للسكان، وهي تتميز بتناقص الغلة، ما يعني تناقص العوائد الذي يعتبر سبباً لحالة الركود والثبات. كما يعتبر توزيع الدخل بين الطبقات الثلاث للمجتمع العامل الحاسم والمحدد لطبيعة النمو الاقتصادي، حيث للرأسماليين دور مركزي في عملية النمو بتوفيرهم لرأس المال ومستلزمات العمل ودفعهم لأجور العمال، وهم باندفاعهم لتحقيق أقصى الأرباح فإنهم يعملون على تكوين رأس المال والتوسع فيه، وهو ما يضمن تحقيق النمو، أما العمال فيعتمد عددهم على مستوى الأجور، حيث يزيد عدد السكان بارتفاع الأجور، فيؤدي ذلك إلى زيادة عرض العمل مما يخفض الأجور إلى حد الكفاف. وأما ملاك الأراضي فتتمو مداخيلهم كلما حدثت ندرة للأراضي الخصبة التي يطلب مقابلها ثمناً أكبر مما لو كانت متوفرة بكثرة.

نظرية التوزيع الوظيفي حسبه توضح أن حصتي الأجور والريع ترتفعان مقارنة بالأرباح كلما حدث توسع في الإنتاج للأسباب السابقة جراء التقدم الاقتصادي، وهو ما يعيق ارتفاع حصة الأرباح، فينخفض معدل نموها التي من المفروض يعاد استثمارها، فينخفض التراكم الرأسمالي لاعتباره المحرك الأساس للنمو الاقتصادي للمشروع وللإقتصاد الوطني ككل.<sup>2</sup>

بالنسبة لكل من (أدم سميث) و(دافيد ريكاردو) يتولد عرض العمل داخل نظام (اقتصادي)،

<sup>1</sup> دافيد ريكاردو ( 1772-1823): مفكر اقتصادي بريطاني مفكر اقتصادي إنجليزي ومحلل للرأسمالية الليبرالية، أبرز مؤلفاته كتاب "مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب" سنة 1871.

<sup>2</sup> محمد صالح: علم اقتصاد التنمية، الطبعة الأولى (إثراء للنشر والتوزيع: الأردن، 2010)، ص، ص، ص، 81، 79.



الأعلى والأرباح إلى الأسفل، وكل محاولة من قبل الرأسماليين لعكس العملية يجب أن تحل رأس المال محل العمل، مما يؤدي إلى انتشار البطالة، ويعجز العمال عن استهلاك كل المنتجات، فيعجز الرأسماليون عن تصريفها، فتتسبب الإضطرابات الإجتماعية وتتحوّل معها السلطة ووسائل الإنتاج إلى العمال، فتنهار الرأسمالية.

إن تحليلات (كارل ماركس)<sup>1</sup> بخصوص أداء الرأسمالية كانت محاولة جيدة لفهم الميكانيزمات التي تعتمد عليها في تحقيق النمو الاقتصادي، إلا أن تنبؤاته بخصوص انهيار ذلك النظام لم تكن صحيحة حيث زيادة الأجور النقدية لا تؤدي حتماً إلى زيادة الأجور الحقيقية، بل يمكن أن يعوض الرأسماليون ارتفاعها برفع إنتاجية العامل، مما يمكن تحقيقهما معاً باستخدام التقدم التكنولوجي الذي أهمله (كارل ماركس)<sup>2</sup>.

### المطلب الثاني: النمو الاقتصادي في الفكر الكلاسيكي الجديد

اعتمدت المدرسة الكلاسيكية على قانون " Say " لتحليل النمو الاقتصادي، فإن العديد من الاقتصاديين المكونين للمدرسة الجديدة أمثال: جفونس (" Jevons ") ومنجر (" Menger ") وولراس (" Walras ") وأهمهم (ألفريد مارشال) ( Alfred Marshall ) اهتموا عوضاً عن ذلك بالمنفعة الحدية في تحديد أثمان عوامل الإنتاج، حيث تتم عملية تكوين رأس المال من خلال إحلاله محل العمل وبمعزل عن نظرية السكان، اعتماداً على الادخار، الذي يعتمد بدوره على سعر الفائدة ومستوى الدخل، في حين يتحدد الاستثمار بسعر الفائدة بعلاقة عكسية وبالإنتاجية الحدية لرأس المال، كما يلعب السكان والتكنولوجيا والتجارة الدولية دوراً مشجعاً في توسع الإنتاج وتحقيق النمو الاقتصادي و من أهم المفكرين وفق هذه المدرسة نجد:

#### 1. نظرية مارشال:

يرى (الفريد مارشال)<sup>3</sup> أنه يمكن حدوث استمرارية النمو بدون حدوث ركود وذلك لأن النمو الاقتصادي عملية مترابطة ومتكاملة ومتوافقة ذات تأثير إيجابي متبادل، يؤدي فيها نمو قطاع معين إلى

<sup>1</sup> كارل هانريك ماركس (Karl Marx)، كان فيلسوف ألماني، واقتصادي، وعالم اجتماع، ومؤرخ، وصحفي واشتراكي ثوري (5 مايو 1818م -

14 مارس 1883م). لعبت أفكاره دوراً هاماً في تأسيس علم الاجتماع وفي تطوير الحركات الاشتراكية، نشر العديد من الكتب خلال حياته، أهمها بيان الحزب الشيوعي (1848، و رأس المال (1867).

<sup>2</sup> كبداني سيدي أحمد، مرجع سبق ذكره، ص، 37.

<sup>3</sup> ألفرد مارشال (بالإنجليزية: Alfred Marshall) اقتصادي بريطاني ولد في 26 يوليو 1842 في لندن وتوفي في 13 يوليو 1924 في

كامبريدج، كان من أكثر الاقتصاديين تأثيراً في عصره. اشتهر بكتابه "مبادئ الاقتصاد" (1890) حيث كان الكتاب المهيمن لتدريس الاقتصاد

دفع القطاعات الأخرى للنمو (الوفرات الخارجية)، ويؤدي نمو الناتج الوطني إلى نمو فئات الدخل المختلفة من أجور وأرباح.

يعتمد على القدر المتاح من عناصر الإنتاج في المجتمع، فبينما يرتبط حجم القوى العاملة بالتغيرات السكانية وبحجم الموارد، فإن سعر الفائدة يلعب دور الموجه لرؤوس الأموال من خلال استقطاب مدخرات السكان وتوجيهها نحو الاستثمار مما يجعل النمو محصلة التفاعل بين التراكم الرأسمالي والنمو السكاني، في الوقت الذي يقوم فيه المنظم باستغلال التطور التكنولوجي بكيفية لا تسمح بحدوث الجمود في العملية التطويرية وذلك بالتجديد والابتكار.

النمو الاقتصادي كالنمو العضوي لا يتحقق فجأة وإنما تدريجياً، فيحدث أولاً على المستوى الجزئي وبتأثير متبادل مع المشاريع الأخرى، الأمر الذي يتطلب التخصص وتقسيم العمل وحرية التجارة، وذلك في سبيل تحسين معدل التبادل الدولي في صالح البلد<sup>1</sup>.

وجهت للفكر النيوكلاسيكي عدة انتقادات أهمها:

\* التركيز على النواحي الاقتصادية في تحقيق النمو والتنمية متجاهلة للنواحي الأخرى التي لا تقل أهمية، كالنواحي الاجتماعية، والثقافية، والسياسية.

\* القول بأن التنمية تتم تدريجياً بخلاف ما هو متفق عليه في الكتابات الاقتصادية حول أهمية وجود دفعة قوية لحدوث عملية التنمية.

\* الاهتمام بالمشكلات الاقتصادية في المدى القصير بدون الإشارة إلى ما قد يحدث على المدى الطويل.

\* افتراض حرية التجارة الخارجية أمر لم يسهل تطبيقه بعد ذلك مع وجود التدخل الحكومي والحوافز التجارية، خاصة بعد الثلاثينيات من القرن العشرين.

## 2. نظرية شومبتر (Joseph Schumpeter)

اعتبر (شومبتر)<sup>1</sup> أن التنظيم هو مفتاح عملية التنمية الاقتصادية حيث يقوم المنظم بإدخال الابتكارات في العملية الإنتاجية، وتأخذ هذه الابتكارات عدة صور مثل تقديم طرق مزج جديدة للعوامل

لفترة طويلة في إنجلترا، شرح من خلاله الأفكار الرئيسية للاقتصاد مثل العرض والطلب، المنفعة الحدية، كلفة الإنتاج. ويعتبر الفرد من أهم مؤسسي علم الاقتصاد الحديث

<sup>1</sup> كبداني سيدي أحمد، مرجع سبق ذكره، ص، 38.

الإنتاجية وإدخال سلع جديدة للسوق واستخدام طرق إنتاج جديدة، وتنمية موارد جديدة للإمداد بالمواد الخام وخلق تنظيمات جديدة للمجالات القائمة، وليس من الضروري أن يكون المنظم مخترعاً أو رأسمالي يقدم الأرصدة الاستثمارية بل هو الذي يقوم بخلق شيء جديد في السوق عن طريق إستغلاله لهذ الأرصدة المالية التي يوفرها له الرأسمالي، وقد ذهب (شومبتر) إلى أبعد من ذلك في تقليل أهمية الدور الذي يقوم به المدخرون<sup>2</sup>.

تتضمن نظرية النمو حسب (شومبتر) ثلاثة عناصر تتمثل في (الابتكار، المنظم والائتمان المصرفي)، وذلك لأن الاستثمار في الابتكار يمول عن طريق الجهاز المصرفي وليس من الادخار، ما يؤدي إلى زيادة عدد المنظمين، مما يرفع حصة الأرباح عن الأجور في الدخل، بسبب التغيرات الديناميكية الناتجة عن الابتكار الذي يولد الرغبة لدى المنظم ليحصل على أعلى الأرباح بتجديده المنتج والابتكارات، فيساهم في عملية النمو التي تحدث بسبب وجود نوعان من الاستثمارات، أحدهما محفز وتابع لحجم النشاط الاقتصادي ويتحدد بالربح والفائدة وحجم رأس المال القائم، وبالتالي فهو يتحدد على أساس الموازنة بين الإيراد الحدي لإنتاجية رأس المال والفائدة المفروضة للحصول عليه، أما الآخر يحدث تلقائياً وهو المحدد الأساسي لعملية النمو في الأجل الطويل ولا يرتبط بالتغيرات في النشاط الاقتصادي وإنما يحدده الابتكار والتجديد.

انتقدت النظرية لكونها يجب أن تستند على مجموع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية وليس فقط على الابتكارات، التي اعتبرها من مهام المبتكر وحده، في حين هي في الوقت الحالي من مهام المؤسسات ذاتها التي أصبحت تتفق على البحث والتطوير.

الائتمان المصرفي لا يكفي وحده لتمويل الاستثمارات، بل يمكن تمويلها بالعجز إذا لم تكفي الادخارات والاستثمارات الحقيقية، أو بواسطة أدوات السوق المالي من أسهم وسندات وغيرها، كما أنه لا تتوفر الكثير من البلدان النامية على المنظمين الذين تعتمد عليهم نظريته في النمو، إضافة إلى أن الابتكارات وحدها لا تقود في الأجل الطويل إلى التنمية بل تحتاج إلى توليفة متنوعة من العوامل مثل الهياكل التنظيمية والإدارية والعمل الماهر والدوافع والمحفزات<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> جوزيف ألويس شومبتر (Joseph Schumpeter) ( 8 فبراير 1883 – 9 يناير 1950): عالم أمريكي في الاقتصاد والعلوم السياسية من

أصل نمساوي. اشتهر بترويجه لنظرية الفوضى الخلاقة في الاقتصاد

<sup>2</sup> صلاح الدين نامق: قادة الفكر الاقتصادي، (دار المعارف: القاهرة، 1986)، ص، 52.

<sup>3</sup> مدحت القرشي: مرجع سبق ذكره، ص، 71، 73.



## 3. نظرية كينز للنمو الاقتصادي.

ظهر التحليل (الكينزي)<sup>1</sup> مخالفا للكثير من الآراء والتحليل التي سبقته، خصوصا ما تعلق منها بحالة التوازن والاستقرار الاقتصادي، يوضح النموذج احتمال حدوث التوازن الاقتصادي عند مستوى أقل من مستوى الاستخدام الكامل، والذي يتحدد من خلال الطلب الكلي، كما أن المشكلات التي تتخلل النظام الرأسمالي لا تكمن في جانب العرض بل هي بسبب عدم كفاية الطلب الفعال، وحيث أن الاستثمار هو دالة لسعر الفائدة، وأن الادخار هو دالة للدخل، فإن التوازن في الإنتاج والدخل يحدث عندما يتساوى الاستثمار المخطط مع الادخار المخطط، وحيث أن أساس تكون الدخل الوطني في المدى القصير هو اتحاد الاستثمارات الإنتاجية وغير الإنتاجية الخاصة والحكومية، وهي العامل الرئيسي المضاد للأزمات، والمؤشر الرئيسي في توسيع الطاقة الإنتاجية، ورفع معدلات النمو في المدى الطويل. وإذا كان الدخل عبارة عن قيمة الناتج الكلي، فإن أي زيادة مستهدفة فيه لا تتحقق إلا بزيادة قيمة الإنتاج الذي لا يتحقق إلا بزيادة الاستثمار العيني، وزيادة الطاقة الإنتاجية اللازمة لتحقيق توسع في قيمة وكمية الإنتاج الكلي، ولهذا وضع (كينز) التسلسل المنطقي التالي لعملية النمو الاقتصادي للبلدان المتقدمة:

1.3 يقوم المصنع بإنتاج كمية من الإنتاج تعادل قيمة معينة من الوحدات النقدية، وعند بيعها يدفع المصنع تكاليف الإنتاج في شكل أجور وريع وفائدة، والتي تمثل إيرادات للأفراد مثلما يمثل الربح دخلا لملاك المصنع، فإنه لا بد أن تتساوى قيمة الإنتاج مع قيمة الدخل المتولدة من هذه العملية.

2.3 لهذا، فإنه حتى تبيع جميع المصانع كل ما أنتج يجب أن ينفق الأفراد كل ما حصلوا عليه من دخول لتحافظ الأرباح على مستوياتها العالية، مما يولد لدى المصانع الرغبة في إنتاج نفس الكمية أو أكثر في الفترة التالية، وحيث أن النقود التي تتدفق من رجال الأعمال إلى أفراد المجتمع في شكل أجور وريع وفائدة وأرباح، تعود لتتدفق في تيار عكسي مرة أخرى إلى رجال الأعمال عندما يشتري الأفراد السلع والخدمات منهم، مما يضمن تتابع واستمرار المراحل.

3.3 غير أن ذلك لا يحدث بشكل آلي، فالأفراد قد لا ينفقون كل دخلهم بل يدخرون نسبة منه (عادة في البنوك)، ولذلك يحدث تراجع في تيار الإنفاق، أو يتم إنفاق جزء منه على السلع الأجنبية (الواردات) وليس على السلع المحلية، كما يدفع بعض الأفراد جزءا من دخلهم إلى الحكومة في شكل ضرائب، وكلاهما أيضا يشكل تراجعا في تيار الإنفاق.

<sup>1</sup> جون مينارد كينز (John Maynard Keynes) «5 يونيو 1883 - 21 أبريل 1946»: هو اقتصادي انجليزي ساهمت أفكاره بإحداث تغيير جذري في نظرية وممارسة الاقتصاد الكلي؛ عُرف كينز بأنه مُنقذ الفردية الرأسمالية.

4.3 إن هذه التسريبات (الادخار، الواردات، الضرائب) يمكن أن يقابلها ثلاثة تيارات عكسية تمثل حقنا لتيار الإنفاق، مثل الصادرات التي يطلبها الأجانب على السلع الوطنية، والإنفاق الحكومي الممولة من الضرائب المحصلة سابقا، والاقتراض من البنوك لزيادة رأس مال المنشآت لتمويل الاستثمار في سلع رأس المال. وبالتالي فإن تساوي التيارات الثلاثة للتسرب والحقن يكون عندها الإنفاق يساوي قيمة الإنتاج، ومع افتراض أن التركيب الهيكلي لكل الأسعار النسبية يوزع الطلب على الصناعات المختلفة لدرجة أن الطلب والعرض في كل صناعة متساوية فإن ذلك يعني أن كل ما ينتج يباع ومن ثم يسود الرخاء في المجتمع، وفي هذه الحالة وتوفر السلع والخدمات فإن تخلف الطلب الكلي هو السبب في حدوث الأزمة، مما يدفع بالمنظمين ورجال الأعمال إلى الإحجام عن التوسع في حجم النشاط إلا بتزايد الطلب لزيادة تشغيل الموارد العاطلة<sup>1</sup>.

وأخيرا، يتم توازن الاقتصاد الوطني بتوازن الطلب الكلي مع العرض الكلي بغض النظر عن حجم الموارد المشغلة مع وجود البطالة، أي عند مستوى التشغيل الناقص وليس الكامل، مما يحقق النمو الاقتصادي إحدى مراحلها في الدول الرأسمالية.

ظهور النموذج الكينزي في النمو الاقتصادي كان يخص المجتمعات الرأسمالية، غير أن الاقتصاديات المتخلفة تستلزم تحليلا خاصا نظرا لبعض الخصائص والمشاكل التي تميزها والتي تختلف تماما عما اشترطه (كينز) في نموذجه؛ مما يعني ضرورة تعديله على مثل تلك الدول.

### المطلب الثالث: النماذج المفسرة للنمو الاقتصادي.

من خلال الأفكار الواردة في المدارس سالفة الذكر بدءا بالكلاسيكيين إلى الكلاسيكيين الجدد ظهرت عدة نماذج تفسر النمو الاقتصادي من أهمها:

#### 1. نموذج هارود و دومار (Harrod-Domar):

حاول الاقتصادي البريطاني (هارود)<sup>2</sup> في مقاله المنشور سنة (1939) بعنوان "مقال في النظرية الحركية" البحث في كيفية المحافظة على التشغيل الكامل من جهة ومعرفة مدى استقرارية النمو المتوازن

<sup>1</sup> كبداني سيدي أحمد، مرجع سبق ذكره، ص، 40.

<sup>2</sup> هنري روي فوربيز هارود (1900-1978): اقتصادي وكاتب إنجليزي، ناقد ليبرالي صريح للسياسات الحكومية المقيدة ومن كتبه: الاقتصاديات العالمية (1933)؛ النظم ضد التضخم (1958)؛ الاقتصاد البريطاني (1963)؛ نحو نظم اقتصادية جديدة (1967)؛ الديناميكية الاقتصادية (1973).

من جهة أخرى. وقد استخدم هاورد المنهج الحركي (الديناميكي) لصباغة النمو الاقتصادي باستعمال مبدأ المعجل ونظرية المضاعف.

كما حاول (دومار)<sup>1</sup> في كتابه عام (1957) "نظرية النمو الاقتصادي" أن يعالج مشكلة كيفية الوصول إلى معدل نمو الدخل الوطني الذي يحافظ على مستوى التشغيل الكامل. حيث بحث عن المعدل اللازم للاستثمار الذي يجعل الزيادة في الدخل تتساوى مع الزيادة في الطاقات الإنتاجية الغير مستغلة، استنادا إلى الأثر المزدوج للاستثمار على الاقتصاد على كل من جانب الطلب وجانب العرض<sup>2</sup>.

يحتفظ كل إقتصاد بنسبة معينة من دخله الوطني لاستبدال المهلك والتالف من السلع الرأسمالية (المباني، المعدات، المواد)، حيث من الضروري خلق إضافات استثمارية صافية جديدة لرأس المال كي يتم النمو، وهذه العلاقة المعروفة اقتصاديا بمعامل رأس المال إلى الناتج هي التي تحدد كيفية حدوث النمو الاقتصادي. ولهذا فإن النظرية التي صاغها كل من (هارود) و (دومار) والتي عرفت فيما بعد بنموذج "Harrod-Domar"، تستند إلى التحليل الكينزي الساكن، حيث اعتمدت على تجارب البلدان المتقدمة في متطلبات النمو المستقر، فقاما بالبحث في مشكل الرأسمالية والمتمثل حسبهما في أزمة البطالة، فكان تحليلهما محاولة تبرير توازن ديناميكي على المدى الطويل عند مستوى التشغيل الكامل، مما جعل نموذجهما يتقاربان من حيث المحتوى والمضمون<sup>3</sup>.

حسب هذا النموذج فإن الزيادة في معدل النمو الاقتصادي يتم عن طريق تخفيض معامل (رأس المال / الدخل) أو بزيادة الاستثمار (نسبة الإدخار الى الدخل) أي أن هذا النموذج يراعي جانبي العرض والطلب، ومن خصوصيات هذا النموذج إهماله لجانبي النقدي و المالي و تركزه على الدول المتقدمة.

طبقت نتائج نموذجي (هاورود ودومار) في أوروبا الغربية عقب الحرب العالمية الثانية ضمن مشروع مارشال وكانت النتائج المحققة مقبولة جدا. ورغم أن النموذج يفترض تشابه ظروف الدول المتقدمة والدول النامية أو الناشئة، لكن الواقع يختلف بسبب اختلاف مستويات النمو، حيث أن الدول المتقدمة تتميز بـ:

\* ارتفاع معدلات الادخار والاستثمار (بسبب ارتفاع الدخل وتوفر البيئة الإستثمارية المناسبة)

<sup>1</sup> ايفسي ديفيد دومار (Doma shevitsky) ( 16 أبريل 1914 - 1 أبريل 1997 ) اقتصادي أمريكي روسي، اشتهر بصفته مؤلفاً مشاركاً لنموذج هارود - دومار.

<sup>2</sup> Pierre-Alain Muet: **Croissance et cycle: Théorie contemporaine**, 1re édition, Ed Economica, 1994, p 12.

<sup>3</sup> طالب دليلة: الانفتاح التجاري وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر -دراسة قياسية للفترة (1980-2013)، أطروحة دكتوراه العلوم، كلية الاقتصاد، جامعة تلمسان، الجزائر، 2015، ص، 69.

\* انخفاض معامل رأس المال نتيجة للتقدم التكنولوجي.

\* انخفاض المعدلات السكانية بسبب نوعية الثقافة السائدة في الدول المتقدمة.

أما بالنسبة للدول النامية فتتميز بـ:

\* ضعف معدلات الادخار والاستثمار العام.

\* ارتفاع معامل رأس المال (رأس المال / الناتج) وذلك بسبب ضعف التقدم التكنولوجي.

\* ارتفاع معدلات النمو السكاني.

حيث أن هذه الظروف جميعا متوفرة في الدول النامية وقد شكلت عثرة أمام خططها التنموية. وقد شجع نموذج (هاورود ودورمار) على زيادة اقتراض الدول النامية من أجل تعبئة الادخار مما أسقطها في فخ المديونية<sup>1</sup>.

## 2. نموذج سولو (Solow) :

يعتبر نموذج (سولو)<sup>2</sup> النيوكلاسيكي للنمو إسهاما حمل بذور التطوير للنظرية النيوكلاسيكية في النمو حيث اعتمد على أعمال ريكاردو (قانون تناقص الغلة)، كما قام بتطوير نموذجي (هارود ودومار) عن طريق إدخال عنصر إنتاجي إضافي (عنصر العمل)، ومتغير مستقل ثالث هو المستوى التكنولوجي الى معادلة النمو.

خلافا للافتراضات التي اشتملت عليها أعمال (هارود ودومار)، نجد أن نموذج النمو النيوكلاسيكي الذي قدمه (سولو) يستخدم فكرة تناقص الغلة لكل من العنصرين (العمل، رأس المال) مع إمكانية الإحلال بين المعاملين، وعلى ذلك يصبح التقدم التكنولوجي هو العامل المتبقي الذي يمكن من خلاله تفسير النمو في المدى الطويل، كما أنه يستخدم في نموده دالة الإنتاج النيوكلاسيكية. وقد عرض (سولو) نموده هذا في مقال تحت عنوان (مساهمات في نظرية النمو الاقتصادي عام 1956) تناول فيها بناء نموده للنمو على المدى الطويل من أجل البحث في أسباب اختلاف معدلات النمو بين مختلف البلدان والتي أدت إلى وجود بلدان غنية وأخرى فقيرة<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> إيمان بوعكاز: مرجع سبق ذكره، ص، 142.

<sup>2</sup> روبرت سولو (R.Solow) (1924): إقتصادي أمريكي، متخصص في ميدان العمل وسياسات النمو، متحصل على عدة جوائز من بينها جائزة نوبل للاقتصاد سنة 1987.

<sup>3</sup> ميشيل تودارو: التنمية الاقتصادية، ت، محمد حسين، محمود حامد، (دار المريخ للنشر والتوزيع: المملكة العربية السعودية، 2006، ص، 1.

بين هذا النموذج نتيجة واضحة بخصوص غنى وفقر البلدان عبر العالم، حيث البلدان المتقدمة تتمتع بمعدل استثمار مرتفع لرأس المال، أو معدل نمو سكاني ضعيف، أو رقي تقني قوي، أو كل هذه الأسباب مجتمعة، وهو عكس ما تعانيه البلدان النامية، حيث يرجع سبب تخلفها إلى انخفاض معدل الاستثمار أو الزيادة المفرطة في معدل النمو السكاني، أو الانخفاض الكبير في مستوى التقدم التقني، أو كل هذه الأسباب مجتمعة.

بالرغم من الإنتشار الواسع لنظرية " Solow " وتحليلاتها التي استمرت إلى غاية بداية الثمانينات من القرن الماضي، إلا أنها لم تستطع تفسير أسباب تناقص معدل النمو في المدى الطويل لاعتمادها على فرضية تناقص الإنتاجية الحدية الفردية، مما جعل بعض الإقتصادييين يشككون في دقتها، وأهمهم الذين ينتسبون لمدرسة نماذج النمو الداخلي<sup>1</sup>.

### 3. النماذج الحديثة (رومر، لوكاس، بارو)

تمثل نظريات النمو الداخلي مجموعة من النماذج التي ظهرت في منتصف الثمانينات وبداية التسعينيات، وعلى عكس النظريات النيوكلاسيكية الذي تعتقد أن النمو هو نتيجة لعوامل تتحدد خارج النموذج، فإن هذه النظريات تفسر النمو على أنه نتيجة تراكم عدد من عوامل داخلية (رؤوس الأموال الخاصة، رأس المال البشري، رأس المال العام، رأس المال التكنولوجي) وما يرفع كفاءة قوة العمل من مهارات ومعارف، أو ما يزيد من مستوى التقدم التقني كالابتكارات والاختراعات بما يسمح بنشوء نمو جديد واستخدامه لخلق نمو مستقبلي، فالنمو الاقتصادي إذن ظاهرة مستدامة كون أنها تتجدد ذاتيا. تتمثل الفرضيات الأساسية لهذه النماذج في ما يلي:

- الإنتاجية الحدية لرأس المال (البشري أو المادي) غير متناقصة (كما في نموذج سولو) حيث أنها ثابتة وبالتالي لا تعتمد على مخزون رأس المال المتراكم بالفعل.
- يتولد النمو الاقتصادي من مجموعة من العوامل الداخلية المنشأ.
- عموما هناك قطاعين اقتصاديين: القطاع الأول يعمل من أجل تحقيق رفاهية المجتمع (مكلف بالإنتاج) في الحاضر والقطاع الثاني يساهم في تحقيق رفاه المجتمع مستقبلا (مكلف بتحقيق نمو في الإنتاج). وقد يكون القطاع الثاني نظاميا (مراكز التطوير والتعليم) وقد يكون غير نظامي (التدريب، التمهين...).

<sup>1</sup> كبداني سيدي أحمد، مرجع سبق ذكره، ص، 62.

وسنتناول فيما يلي أهم نظريات النمو الداخلي.

### 1.3 نموذج رومر (Paul Michael Romer):

عرض (بول رومر)<sup>1</sup> سنة (1986) أول نموذج لنظرية النمو الداخلي والتي قام بنشرها في مقال بعنوان "زيادة العائد والنمو طويل الأجل"، وقد اعتمد نموذج رومر على المعرفة التقنية بدلا من العمل حيث أنها تنمو بشكل آلي مع رأس المال، وتكمن فكرته في كون الأفكار التكنولوجية سلعا قابلة للاستثمار، ويمكن استعمالها في توليفة مع عوامل أخرى للحصول على منتج نهائي، فهي قابلة للتخزين والاهتلاك في العملية الإنتاجية، كما يمكن أن تتراكم وفقا لأشكال مختلفة، حيث (K) لا يمثل فقط سلعا استثمارية مختلفة ولكن يشمل أيضا المعرفة التقنية، وكانت دالة الإنتاج عنده وفق التالي:  $(Y=F(k_i, K))$ <sup>2</sup>.

### 2.3 نموذج لوكاس (Robert Emerson Lucas):

اقترح (روبرت لوكاس)<sup>3</sup> عام 1988 نموذج النمو الداخلي بالاعتماد على تراكم رأس المال البشري، وقد انطلق (لوكاس) من فرضية مفادها أن الشخص الاقتصادي يعيش لفترة زمنية لانهائية، حيث يقوم في كل فترة زمنية بعملية تحكيمية بين الوقت المخصص للإنتاج وبين الوقت الخاص لتطوير مستوى تعليمه الذي يسمح له برفع الإنتاجية المستقبلية لديهم.

فاذا كان (h) يمثل مخزون رأس المال البشري للمتعامل الاقتصادي، و (u) يمثل الوقت الذي يكرسه الأفراد في عملية إنتاج السلع حيث:  $((u-0.1))$  ، تكون دالة الإنتاج الأساسية لنموذج لوكاس على الشكل:  $((Y=K^{\beta}(uh)^{1-\beta}))$  ، وتعتبر هذه الدالة على كيفية أثر رأس المال البشري على الناتج الجاري و (K) يمثل مخزون رأس المال المادي<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> بول رومر (Paul Michael Romer) (1955): اقتصادي أمريكي اشتهر بمساهمته في نظرية النمو الاقتصادي ومن مرشحي جائزة نوبل للاقتصاد.

<sup>2</sup> إيمان بوعكاز، مرجع سبق ذكره، ص، 131.

<sup>3</sup> (روبرت لوكاس) (Robert Emerson Lucas) (1937) : اقتصادي أمريكي ينتمي للمدرسة الاقتصادية النيوكلاسيكية، متحصل على جائزة نوبل في العلوم الاقتصادية سنة 1995.

<sup>4</sup> Philippe Aghion, Peter Howitt: **Théorie de la croissance endogène, Traduit par Fabrice Mazerolle, Dunod, Paris, 2000, p355.**

### 3.3 نمو بارو (Barro J. Rober):

طرح (روبرت بارو)<sup>1</sup> ( 1990 ) نموذج انطلاقا من فكرة كون الاستهلاك الحكومي ممول من الضرائب وأن الإنفاق على إنشاء البنى التحتية (النقل والاتصالات، ...) يعمل على تحسين ظروف النمو، حيث يزيد من فعالية النشاط الإنتاجي للمؤسسات الخاصة ويكمل الاستثمار الخاص حيث أن هذه الزيادة في حجم الاستثمار الخاص ستتسبب في زيادة الضرائب ونمو الإيرادات الحكومية التي تؤدي بعد ذلك إلى زيادة الإنفاق. وتتمثل فكرة (بارو) في كون أن النفقات العامة لها أثران متعاكسان:

• الأول: كون أن رأس المال العام يزيد من إنتاجية رأس المال الخاص، ويبطل أثر إلغاء إنتاجيته الحدية بزيادة الدخل.

• الثاني: كون أن للضريبة أثر مخفض على هذه الإنتاجية كون أنها تنقص من دخل المؤسسات الناتج عن العملية الإنتاجية.

وبين لنا هذا النموذج النمو الداخلي المنشأ حيث أن الإنفاق العمومي يسمح بنمو القاعدة الضريبية والتي بدورها تؤدي إلى نمو النفقات العامة والتي ستسمح بدورها بالتراكم الرأسمالي، حيث نستطيع أن نلاحظ أن النمو الاقتصادي المتولد عن الإنفاق العمومي، ناتج عن عوامل خارجية حيث أن نشاط عون اقتصادي واحد (الدولة) سيكون له آثار على أعوان اقتصاديين آخرين (المؤسسات الخاصة)، ومنه تكون دالة الإنتاج التي طرحها وفق الآتي:  $(y(t) = Ak(t)^{1-\alpha} \cdot g(t)^\alpha)$  ، (g) معدل الإنفاق العمومي الفردي المحدد بمعدل الضريبة، (k) رأس المال الفردي<sup>2</sup>.

### المبحث الثالث: عوائد التمويل المصرفي الإسلامي على النمو الاقتصادي

يعتمد التمويل المصرفي الإسلامي في عمله على أحكام الشريعة الإسلامية وأسس الاقتصاد الإسلامي الذي يحرم التعامل بالفائدة وفقا لذلك فان فرص الاستثمار تنحصر بالإنتاج الفعلي والذي يقوم بتوجيه مباشر للموارد إلى الاستثمار الحقيقي، وهنا يوضح الاقتصاد الإسلامي أن رأس المال لا يستحق عائدا إذا لم يشارك في العملية الإنتاجية على عكس ما تتعامل به المصارف التقليدية التي تعطيه عائدا الفائدة. ووفق المنظور الإسلامي فان الصيغة المشروعة للربح تكون من خلال اشتراك رأس المال مع

<sup>1</sup> بارو روبرت جوزيف: ( 1944): هو أستاذ في الاقتصاد الكلي في جامعة هارفرد الأمريكية هارفرد وزميل في جامعة ستانفورد، له عدة أعمال هامة حول "التكافؤ الريكاردى" و"محددات النمو الاقتصادي".

<sup>2</sup>Barro J. Robert: **Government Spending In A Simple Model Of Endogenous Growth**, Journal Of Political Economy , USA, 1990, p,p, 103,110.

الجهد البشري والموارد الاقتصادية الأخرى والتي ينتج عنها السلع والخدمات فيكون ذلك الربح مبني على أساس المخاطرة<sup>1</sup>.

وفقا لهذا المبدأ الذي تحكمه قاعدة (الخارج بالضمان) وقاعدة (الغنم بالغرم) جاءت صيغ التمويل المصرفي الإسلامي لتساهم في دعم النمو الاقتصادي الحقيقي من خلال المساهمة في انشاء القيم المضافة الحقيقية للاقتصاد.

### المطلب الأول: تشجيع تمويل الأفراد.

عادة ما تقوم البنوك التقليدية بالإفراض بنا مدى توفر الضمانات (أصول)، في حين تتيح الكثير من أشكال التمويل المصرفي الإسلامي خاصية تقاسم المخاطر بين أطراف العقد كما هو الحال في عقدي (المشاركة والمضاربة)، حيث يتقاسم طرفا العقد (البنك الممول والعميل المتمول) أخطار الاستثمار (وفق شروط كعدم التعدي أو التقصير) كما يقتسمان الأرباح، وهذه العقود لا تحتاج في العادة إلى تقديم ضمانات مادية من طرف المتمول، هذا ما يشجع الأفراد على طلب التمويل خاصة عديمي الأصول، وتعتبر هذه الصيغ ملائمة جدا لأصحاب الشركات الناشئة و منه المساهمة في انشاء قيم مضافة تساهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي<sup>2</sup>.

### المطلب الثاني: تحفيز الادخار وتشجيع الطلب.

يساهم التمويل الإسلامي في استقطاب فئة كبيرة من الزبائن الذين يرفضون التعامل مع المصارف التقليدية ومنه يتم توجيه هذه المدخرات للاستفادة من مزايا التمويل الإسلامي في تمويل المشاريع الاقتصادية وفق الصيغ الشرعية.

هذا ما يؤدي الى إعادة هذه الأموال من الاكتناز الى الدائرة الاقتصادية ومنه المساهمة في رفع معدلات النمو الاقتصادي.

كما تساهم صيغ التمويل الإسلامي في تشجيع الطلب من خلال عقد المرابحة الذي يوفر منتوجات بالتنقيط لمختلف فئات المجتمع مما يساهم في رفع الطلب وزيادة الاقبال على إقتناء المنتوجات

<sup>1</sup> احمد ياسين، عزيز إسماعيل: التمويل الاستثماري في المصارف الإسلامية وأهميته الاقتصادية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد الخاص بمؤتمر الكلية، 2013، ص، 463.

<sup>2</sup> عبد الكريم قندوز: التمويل الإسلامي والنمو الاقتصادي دراسة قياسية على دول مجلس التعاون الخليج العربي، مجلة صندوق النقد العربي، العدد، 7، 2021، ص، 26.



خاصة الصناعية منها (أدوات كهربومنزلية، سيارات، أدوات إنتاجية...) مما يساهم في نمو الشركات و توسعها مما يؤدي الى ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في البلد.

### المطلب الثالث: تعزيز الاستقرار المالي وتمويل المشاريع المقبولة شرعا.

كشفت معظم دورات الازدهار والكساد التي شهدتها جميع أنحاء العالم في العقود الأخيرة عن العديد من عوامل الهشاشة الأساسية التي تتطوي عليها المصرفية التقليدية، المتمثلة في: الرافعة المالية العالية، وتمويل الجملة، واستخدام الأدوات المالية المعقدة<sup>1</sup>.

في التمويل الإسلامي، لا يوجد خطر عدم مواعمة الأصول والخصوم بالميزانية العمومية للبنك الإسلامي، نظرا لكون الودائع قصيرة الأجل تمويل التداول قصير الأجل، بينما تستخدم الودائع طويلة الأجل للاستثمارات طويلة الأجل، كما أن مبادئ التمويل الإسلامي لا تسمح بالأدوات المالية التي تتطوي على مخاطرة شديدة كالمشتقات المالية، ويتيح مبدأ تقاسم الأرباح والخسائر إيجاد نظام أكثر متانة وأقل عرضة للأزمات المالية مما يعزز النمو الاقتصادي.

كما يوجه التمويل الإسلامي لتمويل المشاريع المقبولة شرعا وفق قاعدة (لا ضرر ولا ضرار) أي أن عنصر الملاءمة الشرعية للمشاريع عنصر مهم جدا في دراسة الجدوى التمويلية للمشروع.

يقوم التمويل المصرفي الإسلامي على نظام أخلاقي يستمد أسسه من الشريعة الإسلامية، والذي يسمح فقط بتمويل الأصول غير الضارة بالمجتمع، وبالتالي لا يسمح للمصارف الإسلامية بتمويل مشروعات كالقمار أو الكحول والأنشطة الأخرى التي تعتبر ضارة بالمجتمع<sup>2</sup>.

كل هذه العوامل مجتمعة، من حيث المبدأ، تؤدي إلى زيادة النمو وتخفيف حدة الفقر.

في نهاية هذا الفصل يمكن للباحث استخلاص أن النمو الاقتصادي عرف تعاريف عديدة وخلصت الدراسة إلى أن النمو الاقتصادي في أي بلد هو مجموع القيم المضافة الجديدة سنويا في اقتصاد ذلك البلد.

فسرت العديد من النظريات ظاهرت النمو الاقتصادي ابتداء من الكلاسيك إلى النيوكلاسيك إلى النماذج الحديثة في تفسير ظاهرة النمو إلا أن الدراسة خلصت إلى صعوبة الإمام بالمتغيرات الداخلة في تفسير ظاهرة النمو الاقتصادي خاصة أن البلدان تختلف من حيث التقدم والتخلف وهذا ما يشكل صعوبة

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص 27.

<sup>2</sup> حربي محمد عريقات وآخرون: أداة المصارف الإسلامية مدخل حديث، ط، 11(دار وائل، عمان: الأردن، 2010)، ص، 119.

في تطبيق النظرية أو النموذج في جميع البلدان مما يقودنا إلى القول أن لكل بلد نموذج خاص به لتفسير ظاهرة النمو لديه.

من الناحية النظرية يساهم التمويل المصرفي الإسلامي في دعم النمو الإقتصادي هذه الفرضية أكدتها العديد من الدراسة القياسية في ماليزيا ودول الخليج العربي.

## الفصل الثالث:

# تطور التمويل الإسلامي المصرفي في كل من الجزائر وماليزيا.

- المبحث الأول: تطور التمويل المصرفي الإسلامي في الجزائر.
- المبحث الثاني: تطور التمويل المصرفي الإسلامي في ماليزيا.
- المبحث الثالث: مقارنة تطور التمويل المصرفي الإسلامي في الجزائر وماليزيا.

تتناول الدراسة في هذا الفصل موضوع تطور التمويل الإسلامي في كل من ماليزيا والجزائر محاولة ابراز مراحل واهم المحطات التي عرفها هذا التطور والقيام بالمقارنة النظرية، لذلك تم تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث نتناول في المبحث الأول تطور التمويل المصرفي الإسلامي في الجزائر، وفي المبحث الثاني تطور التمويل المصرفي الإسلامي في ماليزيا وفي المبحث الثالث نقوم بالمقارنة النظرية بين السوقين.

### المبحث الأول: تطور التمويل المصرفي الإسلامي في الجزائر.

تحاول الدراسة في هذا المبحث عرض أهم المحطات التي عرفها التمويل المصرفي الإسلامي بالجزائر وذلك باستعراض واقع المالية الإسلامية بالبلد معرجة على المعوقات والتحديات والآفاق المستقبلية.

احتضنت الجزائر الدين الإسلامي العظيم منذ أن أشرقت دعوة الصحابة ومن تبعهم من رجال صالحين كرسوا حياتهم لبعث الحضارة الإسلامية التي أرسى قواعد العدل في المعاملات التجارية والمالية المبنية على مبادئ الشريعة السمحاء بعيدا عن كل أشكال الربا والغرر والغش والتدليس، فهي جديرة أن تساهم في تطوير الصناعة المالية الإسلامية بأسلوب معاصر يقوي الاقتصاد الوطني ويزيد من فعالية النظام المالي بما يمكن من تعبئة موارد مالية إضافية توجه لتعزيز البنية الإنتاجية للأمة بما يخدم الأهداف التنموية.

يكفي هذا البلد فخرا أن فكرة إنشاء مصرف إسلامي هي جزائرية بامتياز ويرجع الفضل لذلك للعلامة إبراهيم أبو اليقظان الذي قدم مشروعا متكاملًا لإدارة الاحتلال الفرنسي سنة (1929) بغية انشاء مصرف إسلامي، حيث قوبل بالرفض آنذاك فما كان للاستعمار أن يسمح للجزائريين انشاء مصرف اسلامي يتماشى ومعتقداتهم<sup>1</sup>.

### المطلب الأول: تطور الإطار القانوني والتنظيمي للصيرفة الإسلامية بالجزائر.

لأسباب تاريخية فرض على الدول الإسلامية ومن بينها الجزائر تطبيق أنظمة وقوانين غربية موروثه عن الدول الإستعمارية، ومنه فإن مسيرة الإصلاح والتطوير بدأت بعد الاستقلال.

#### 1. مرحلة ما بعد الاستقلال الى غاية (1990):

تميزت هذه المرحلة بإعادة بناء النظام المصرفي الجزائري بناء على التوجه الاشتراكي الذي تبنته الدولة آنذاك، حيث تم تأميم مخلفات الاستعمار وإعادة هيكلتها.

<sup>1</sup> كمال بوزيدي، محمد بوجلal: الأسس الشرعية والقانونية للبنوك الإسلامية بالجزائر، بحث مقدم لليوم الدراسي حول "الصيرفة الإسلامية" الواقع والآفاق، الذي نظمه اللجنة المالية والميزانية بالمجلس الشعبي الوطني، الجزائر يوم 04 أبريل 2018، ص 2.

### 1.1.1. إقامة جهاز مصرفي وطني:

قامت السلطات الجزائرية خلال هذه المحطة بإنشاء البنك المركزي والخزينة العمومية وبعض البنوك العمومية.

#### 1.1.1.1 البنك المركزي الجزائري (BCA):

تم تأسيسه في (01 جانفي 1963) على شكل مؤسسة عمومية وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وذلك بموجب القانون رقم (62/144) المصادق عليه من قبل المجلس التأسيسي في (13 ديسمبر 1962)، ومن مهامه اصدار عملة وطنية، الاشراف على السياسة النقدية، وتوجيه البنوك التي يتم تأميمها<sup>1</sup>.

#### 2.1.1.1 الخزينة العمومية:

تم انشاؤها في (أوت 1962) وذلك للقيام بالوظائف التقليدية الخاصة بالخزينة، الا ان ذلك لم يمنعها من القيام ببعض الأنشطة الاستثنائية مراعاة للوضعية الحرجة للاقتصاد الوطني في تلك الفترة حيث ساهمت في تمويل الاستثمار في بعض القطاعات الاقتصادية وقروض التجهيز للقطاع الفلاحي.

#### 3.1.1.1 الصندوق الجزائري للتنمية (CAD):

تم تأسيسه بتاريخ (07 ماي 1963) بموجب القانون (165 /63) وتم تحويل اسمه إلى البنك الجزائري للتنمية في (1972)<sup>2</sup> نتيجة رفض البنوك تمويل الاقتصاد الوطني، حيث ضم الصندوق أربع مؤسسات مالية كانت تنشط في الجزائر ويتعلق الأمر ب: القرض العقاري، القرض الوطني، صندوق صفقات الدولة وصندوق تجهيز وتنمية الجزائر، و ذلك بهدف تمويل الاستثمارات المبرمجة في إطار المخططات التنموية إلى جانب تمويل الشركات الوطنية التي تأسست في نهاية الستينات.

#### 4.1.1.1 الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط (CNEP) :

أنشأ هذا الصندوق في ( 10 أوت 1964 ) بموجب القانون رقم (227/64)، ويتكفل بتعبئة مدخرات الأفراد إلى جانب إدارة أموال الهيئات العمومية و أموال منتسبي الهيئات العمومية والمستشفيات و ذلك بهدف استغلالها في خدمة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية وتمويل البناء و الجماعات المحلية، ومن أجل التشجيع على الادخار عمد الصندوق إلى إنشاء فروع عديدة له، حيث بلغت حاليا ( 206 ) وكالة و ( 15 ) مديرية جهوية عبر الوطن و يتواجد الصندوق أيضا على مستوى الشبكة البريدية لبريد الجزائر<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> شاكر القزويني: محاضرات في اقتصاد البنوك، ط1، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2000)، ص، 57.

<sup>2</sup> الطاهر لطرش: تقنيات البنوك، ط3، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2003)، ص، 186.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص، 187.

5.1.1. البنك الوطني الجزائري (BNA) :

أنشأ بموجب الأمر (178/66) الصادر بتاريخ (13/06/1966)، و يعتبر أول بنك تجاري حكومي جزائري تم إنشاؤه في عهد الجزائر المستقلة، وتم إنشاؤه بعد القيام بتأميم مجموعة من البنوك الأجنبية التي كانت تنشط بالجزائر، و من بين الأنشطة التي أسندت للبنك الوطني الجزائري في تلك الفترة، قيامه بتعبئة المدخرات الوطنية و منح القروض للقطاعات الاقتصادية العمومية صناعية كانت أو زراعية، و ذلك كله إلى جانب القيام بالعمليات المصرفية التقليدية للبنوك التجارية، وتتوزع شبكته حاليا أكثر من (200) وكالة عبر الوطن<sup>1</sup>.

6.1.1. القرض الشعبي الجزائري (CPA):

تأسس هذا البنك بموجب الأمر رقم (36/66) المؤرخ في (29 ديسمبر 1966) المعدل و المتمم بالأمر رقم (67/75) المؤرخ في (11 ماي 1967) و المتعلق بإنشاء القرض الشعبي الجزائري، من خلال القيام بتأميم عدة، و يمارس القرض الشعبي الجزائري جميع العمليات التقليدية للبنوك التجارية، مهمة الإشراف على التمويل قصير الأجل للقطاع الحرفي، القطاع السياحي، قطاع الصيد و التعاونيات غير الفلاحية، قطاع المياه والري و أصحاب المهن الحرة، و يحتوي حاليا على حوالي (139) وكالة تنفيذية.

7.1.1. بنك الجزائر الخارجي (BEA) :

يعتبر بنك الجزائر الخارجي ثالث بنك عمومي جزائري تم إنشاؤه بعد الاستقلال حيث تأسس البنك في (01 أكتوبر 1967) بموجب الأمر رقم (204/67) برأسمال قدره (20) مليون دينار جزائري، و ذلك على إثر تأميم خمس بنوك أجنبية، و أسندت له مهمة تمويل التجارة الخارجية وتدعيم الصادرات الجزائرية، وقد توسعت عمليات البنك منذ عام (1970) وذلك بإشرافه على حسابات شركة سوناطراك وشركات التعدين الكبرى والنقل البحري وتكفل بمنحها مختلف القروض، أما حاليا فقد أصبح البنك يتدخل في تمويل مختلف القطاعات ويحوي شبكة من حوالي (110) وكالة عبر الوطن<sup>2</sup>.

2.1. إصلاحات السبعينيات والثمانينات:

نتيجة للظروف الصعبة التي شهدتها الصناعة البنكية في فترة السبعينيات جعلت السلطات الجزائرية سنة (1978) تقوم بإعادة هيكلة كل من البنك الوطني الجزائري و القرض الشعبي الجزائري باعتبارهما أكبر بنكين في تلك الفترة، حيث نتج عن إعادة الهيكلة كل من بنك الفلاحة و التنمية الريفية وذلك بموجب المرسوم (82 /206) المؤرخ في (16 مارس 1982) و ذلك بعد إعادة هيكلة البنك الوطني

<sup>1</sup> محمود حميدات: مدخل للتحليل النقدي، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2000)، ص، 131.

<sup>2</sup> الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص، 189.

الجزائري، وبنك التنمية المحلية الناتج عن إعادة هيكلة القرض الشعبي الجزائري وذلك بموجب المرسوم (85/85) الصادر بتاريخ (30 ماي 1985)، حيث كان الهدف من إعادة الهيكلة هو تحقيق المزيد من التخصص للبنوك الجزائرية على غرار تخصص بنك الفلاحة و التنمية الريفية في تمويل القطاع الفلاحي و الصناعات التقليدية و الحرفية، و تخصص بنك التنمية المحلية في تمويل الاستثمارات المخططة من قبل الجماعات المحلية<sup>1</sup>.

بعدها دخلت الجزائر في أزمة انهيار أسعار النفط سنة (1986) والتي أدت الى أزمة مظاهرات (1988) مما جعل السلطات المالية آنذاك تبادر بإصلاحات تهدف الى منح استقلالية للبنوك من اجل تحقيق التنمية الاقتصادية وفق مبدأ الخطر والعائد.

على الرغم من التوجه الاشتراكي لم تكن الجزائر في معزل على محيطها الإسلامي فبتطور التمويل الإسلامي في الأقطار الإسلامية فرض ظهور هيئات مالية إسلامية دولية كالبنك الإسلامي للتنمية بجدة سنة (1974)، حيث تعتبر الجزائر من مؤسسي هذا البنك، حيث صادقت على الاتفاقية المتعلقة بإنشائه بموجب الأمر (17 / 75)، وتمكنت فيه نسبة (2.54) بالمائة من إجمالي الأسهم (22)<sup>2</sup>.

ومنه نستطيع القول ان هذه المرحلة تميزت بمحاولة بناء نظام مصرفي وفق التوجه الاشتراكي حيث تسيطر الدولة على النشاط المصرفي، حيث لم تولي السلطات حينها التمويل المصرفي الإسلامي أي أهمية سوى مشاركتها في انشاء البنك الإسلامي للتنمية.

## 2. مرحلة ما بعد سنة (1990):

تميزت هذه المرحلة بإعادة بناء النظام المصرفي الجزائري بناء على التوجه المبني على اقتصاد السوق الذي تبنته الدولة وفق تعليمات صندوق النقد الدولي.

### 1.2. الإصلاحات المصرفية من خلال قانون النقد والقرض (10/90):

يعتبر قانون النقد والقرض (10/90) الصادر في (14 أبريل 1990) نقطة التحول في الصناعة البنكية في الجزائر والذي اعتمد على القانونين (1986 و 1988) ليعطي النظرة الجديدة للصناعة البنكية والذي سمح بالاستثمار الأجنبي ومكن من إنشاء بنوك خاصة وأجنبية ومنه فتح مجال واسع أمام المنافسة البنكية ومن بين أهم التدابير التي جاء بها قانون النقد والقرض:

• أعاد للبنك المركزي كل صلاحياته في تسيير النقد والإئتمان في ظل استقلالية واسعة من خلال توجيه السياسة النقدية في البلاد وتفعيل دوره بإعادة تنظيمه وهيكلته حيث تغير اسمه الى (بنك الجزائر).

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص، 190.

<sup>2</sup> الجريدة الرسمية الجزائرية: الاتفاقية المتعلقة بإنشاء البنك الإسلامي للتنمية، الامر 17، 1975.

- تفعيل دور البنوك التجارية في تنمية الاقتصاد، إضافة إلى تحرير الصناعة البنكية وفتح المجال أمام البنوك الأجنبية للاستثمار إلى جانب إقرار إنشاء سوق الأوراق المالية.
- إلغاء التخصص في نشاط البنوك العمومية وتشجيعها على تقديم منتجات وخدمات حديثة ودخول الأسواق المالية ومواجهة المنافسة الناتجة عن تحرير السوق المصرفية.
- تم فصل دائرة ميزانية الدولة عن الدائرة النقدية من خلال وضع سقف للاقتراض من البنك المركزي من أجل تمويل عجز الميزانية مع تحديد مدتها واسترجاعها إجباريا على كل سنة، وكذا إرجاع ديون الخزينة العمومية تجاه البنك المركزي المتركمة لغاية (14 أبريل 1990) وفق جدول يمتد إلى (15) سنة.
- جعل عملية تسيير وإدارة البنوك التجارية خادمة للاقتصاد الوطني ورد الاعتبار لدور البنك المركزي في تسيير النقد والقرض من خلال تحويل السلطة النقدية إلى مجلس القرض والنقد الذي يعتبر بمثابة مجلس إدارة بنك الجزائر.
- إعادة تقييم العملة بما يخدم الاقتصاد الوطني، وإيجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من قبل البنوك وتشجيع الاستثمارات مع السماح بإنشاء بنوك وطنية خاصة وأجنبية، وإنشاء سوق نقد حقيقي مع إيجاد هيئات رقابية من أجل تنظيم الصناعة البنكية في الجزائر والعمل على استقرارها<sup>1</sup>.
- هذا الإصلاح جاء لتحرير النشاط المصرفي في الجزائر غير أنه لم يشر بشكل واضح للصيرفة الإسلامية، لكنه بإعطائه فرصة للاستثمار الأجنبي وإمكانية فتح البنوك الخاصة مهد لدخول المصارف التي تشتغل وفق مبادئ الصيرفة الإسلامية.
- حيث شهدت سنة (1990) حدثين مهمين في تاريخ الصيرفة الإسلامية في الجزائر وذلك بإبرام اتفاقية إنشاء هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) بالجزائر، حيث كانت مقر لاتفاقية تأسيسها الموقعة من عدد من المؤسسات المالية الإسلامية الدولية بتاريخ (26 فيفري 1990)<sup>2</sup> كهيئة عالمية ذات شخصية معنوية مستقلة لا تسعى إلى الربح، وتهدف إلى تطوير معايير الصناعة المالية والمصرفية الإسلامية تم التطرق لعملها في الفصل الأول من هذه الأطروحة.

<sup>1</sup> بوسنة محمد رضا: تحليل العلاقة بين الصناعة والأداء دراسة حالة الصناعة المصرفية في الجزائر (2014/2004)، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة بسكرة، الجزائر، 2016، ص، 198.

<sup>2</sup> بدر الدين برحلية: تاريخ الصيرفة الإسلامية في الجزائر، مقال على <https://www.researchgate.net/publication/340209053>، 2019، ص، 08، ت، م، 2020/12/12.



إنشاء بنك البركة كأول مصرف إسلامي بشكله الحديث، حيث تجنبت السلطات الجزائرية إخضاعه للقانون رقم (82/13) المؤرخ في ( 28/08/1982)، وتم إخضاعه لاتفاقية دولية بين الجزائر والطرف الأجنبي أبرمت بتاريخ (01 مارس 1990) ليتأسس المصرف بتاريخ (06 ديسمبر 1990)، ستة أشهر بعد صدور قانون النقد والقرض في شكل شركة مساهمة مدتها (99) سنة<sup>1</sup>.

## 2.2 التعديلات المصرفية لقانون النقد والقرض لسنوات (2001، 2003، 2010):

### 1.2.2. التعديلات المصرفية لقانون النقد والقرض لسنة (2001):

يعتبر الأمر ( 61/01 ) الصادر في فيفري ( 2001 ) كأول تعديل للقانون ( 90 / 10 )، حيث مس الأمر الرئاسي الجوانب الإدارية في تسيير بنك الجزائر فقط، دون المساس بمضمون القانون، وجاء فيه الفصل بين مجلس إدارة بنك الجزائر الذي يتولى عملية إدارة الشؤون اليومية للبنك المركزي، ومجلس النقد و القرض الذي تفرغ لمهامه الرئيسية إلى جانب تعديل بعض القوانين التي تنظم وظيفة محافظ البنك ونوابه.

### 2.2.2. التعديلات المصرفية لقانون النقد والقرض لسنة (2003):

أدت الأزمة التي شهدتها الصناعة البنكية في الجزائر سنة ( 2003 ) و المتعلقة بإفلاس بنكين خاصين هما بنك الخليفة و البنك التجاري الصناعي الجزائري بالسلطات الجزائرية إلى إعادة النظر في تنظيم الصناعة البنكية، و ذلك نتيجة الخسائر الفادحة التي حصلت بسبب إفلاس البنكين، و من أهم الإجراءات التي تم اتخاذها هو إصدار الأمر رقم (11/03) المعدل لقانون النقد و القرض والصادر بتاريخ ( 26 أوت 2003 ) حيث ركزت هذه الإصلاحات على ثلاثة محاور رئيسية تتمثل في<sup>2</sup>:

- دعم بنك الجزائر في ممارسة صلاحياته وتعزيز العلاقة بينه والحكومة.
- توفير حماية أكبر للبنوك وودائع الجمهور من خلال تدعيم الشروط والمعايير المتعلقة بتراخيص اعتماد البنوك والقيام بتوجيه عقوبات جزائية للمخالفين لها.
- إنشاء صندوق التأمين على الودائع وإلزام البنوك على تأمين جميع الودائع التي تتوفر عليها وتوضيح وتدعيم شروط عمل ومركزية المخاطر.

### 3.2.2. التعديلات المصرفية لقانون النقد والقرض لسنة (2010):

يعتبر الأمر رقم (04/10) المؤرخ في (26 أوت 2010) المعدل و المكمل للمرسوم رقم (11 / 03 في 26 أوت 2003 ) و الذي يعزز الرقابة التي تمارسها الدولة على البنوك الخاصة، حيث قدم هذا

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص، 8.

<sup>2</sup> بوسنة محمد رضا، مرجع سبق ذكره، 199.

القانون تعليمات مشددة لتنظيم نشاط البنوك الأجنبية في الجزائر، و هذا بالنص على أن أي افتتاح في المستقبل من بنك أو مؤسسة مالية من قبل مستثمر أجنبي سوف يكون مشروط بعقد حصته (51%) من المساهمين المحليين، إضافة إلى وجوب الحصول على إذن من الدولة لتتقل أي أسهم أو أوراق مالية من مؤسسة بنكية أو مالية ذات رأس مال خاص أو أجنبي.

لم تشر هذه التعديلات لعمل المصارف الإسلامية بتنظيم خاص ومنه كان عمل مصرف البركة وفق مبادئ الصيرفة الإسلامية عمل في إطار المتاح والمباح أي بالتكيف مع القوانين الموجودة.

كما سجلت هذه الفترة انشاء (مصرف السلام الجزائر) كثمرة تعاون مع مصرف (السلام البحريني) حيث تم اعتماده من طرف بنك الجزائر في (سبتمبر 2008) لتعزز الصيرفة الإسلامية في الجزائر بمصرف ثاني لخدمت الجمهور الجزائري المسلم<sup>1</sup>.

### 3.2. صدور التنظيم (02/18):

ظهور التنظيم (02/18) المؤرخ في (04 نوفمبر 2018) والذي ينظم أنشطة المصارف في يخص الأنشطة التساهمية او التشاركية (المضاربة، المشاركة) والأنشطة التمويلية التي لا تتعامل بالفائدة الربوية اخذا وعطاءا (المرابحة، الإجارة...). حيث يعتر هذا التنظيم اول إطار قانوني صريح لنشاط الصيرفة الإسلامية في الجزائر<sup>2</sup>.

### 4.2. صدور التنظيم (02/20):

النظام (02/20) المؤرخ في (15 مارس 2020) المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها و الصيغ المسموح بتسويقها مع اشتراط شهادة المطابقة لأي منتج يتم تسويقه ومنه تم انشاء الهيئة الوطنية الشرعية للإفتاء في المالية الإسلامية التابعة للمجلس الإسلامي الأعلى في (أفريل 2020) والتي تراقب عمل الهيئات الشرعية في البنوك وتمنح شهادات المطابقة للمصارف والمؤسسات الراغبة في ممارسة الصيرفة الإسلامية<sup>3</sup>.

وعلى ضوءه بدأت البنوك العمومية بفتح نوافذ الصيرفة الإسلامية حيث فتحت اول نافذة رسميا في (04 اوت 2020) للبنك الوطني الجزائري بالعاصمة.

يمكن القول ان هذه المرحلة عرفت انطلاقة العمل المصرفي الإسلامي بداية باتفاقيات دون تنظيم خاص لهذه الصناعة المالية، ما جعل مصرف البركة والسلام تشتغل بالتكيف مع الموجود ومع نجاح الصناعة المالية الإسلامية عالميا، جعل السلطات الجزائرية تتبنى هذه الصناعة بإصدار تعليمات

<sup>1</sup> مصرف السلام الجزائر: التقرير السنوي 2018، ص، 02.

<sup>2</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: الجريدة الرسمية 2018، العدد 73، التنظيم (02/18).

<sup>3</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: الجريدة الرسمية 2020، العدد 16، التنظيم (02/20).

لتأطيرها مع فتح نوافذ للمصرفية الإسلامية بالبنوك العمومية الأمر الذي يؤدي للانتشار الواسع للصيرفة الإسلامية عبر التراب الوطني بالنظر لشبكة فروع البنوك العمومية الواسعة.

### المطلب الثاني: المصارف الإسلامية العاملة في السوق الجزائري.

تتطرق الدراسة في هذا المطلب الى المصارف العاملة وفقا لمبادئ المصرفية الإسلامية وحيث تتمثل في مصرفين إسلاميين ونوافذ إسلامية بمصارف تقليدية.

#### 1. بنك البركة الجزائري:

تعود فكرة إنشائه إلى سنة (1984) من خلال المحادثات التي أجراها "بنك الفلاحة والتنمية الريفية الجزائري" مع شركة ( دلة البركة الدولية) <sup>1</sup>، حيث أسفرت هذه المحادثات على حصول الجزائر على قرض مالي قيمته ( 30 مليون دولار) خصص لتدعيم تمويل التجارة الخارجية، كما عززت هذه المحادثات ونتائجها ثقة الطرفين ببعضهما الأمر الذي سمح بإقامة الندوة الرابعة لمجموعة (دلة البركة المصرفية) في الجزائر في (نوفمبر 1986) أين نوقشت فكرة إنشاء مصرف إسلامي في الجزائر، لتتجدد هذه الفكرة على أرض الواقع بإبرام اتفاقية إنشائه بتاريخ (1 مارس 1990) بين بنك الفلاحة والتنمية الريفية الجزائري وشركة دلة البركة القابضة، وبصدور قانون النقد والقرض في (14 أبريل 1990) قدم الترخيص لبنك البركة الجزائري ليتم افتتاحه رسميا في (20 ماي 1991)، وبأشر أعماله المصرفية ابتداء من الفاتح سبتمبر 1991.<sup>2</sup>

#### 1.1 الشكل القانوني للبنك:

طبقا للقانون (10/90) المتعلق بالنقد والقرض الذي رخص لبنك البركة مزاوله نشاطه المصرفي في الجزائر، حيث يعتبره شركة مساهمة تقوم بالأعمال المصرفية المقررة بموجب القانون الجزائري وهو يجمع بين الصفة التجارية والاستثمارية، فهو عبارة عن بنك تجاري وفقا لقانون النقد والقرض وبنك أعمال وفقا للفقرة (8) من المادة (3) من نظامه التأسيسي، هذه الصفات تسمح له بالقيام بالوظائف التقليدية للبنوك التجارية من قبول للودائع وتقديم التمويل والقيام بمختلف الأنشطة الاستثمارية الأخرى.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> مجموعة دلة البركة: مجموعة شركات سعودية، أسسها المرحوم صالح عبد الله كامل سنة 1969م تحت اسم "مؤسسة دله". يشمل نشاطها الآن عدة قطاعات داخل المملكة العربية السعودية وحول العالم.

<sup>2</sup> عبد الله بن منصور، سليمان مرابط: "تقييم تجربة بنك البركة في إطار إصلاح المنظومة المصرفية الجزائرية"، مداخلة موجهة للدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، جامعة سطيف، الجزائر، 28، 25، ماي، 2003، ص، 785.

<sup>3</sup> أحلام فرج الله: طرق وأساليب تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الإسلامي-دراسة حالة بنك البركة الجزائري، رسالة

ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة سطيف، الجزائر، 2007/2008، ص، 175.

### 2.1. التأسيس:

تأسس بنك البركة الجزائري برأس مال مختلط قدره (500 مليون دينار جزائري) مقسمة على (500 ألف) سهم قيمة كل سهم (1000 دج) يشترك فيها مناصفة كل من:

• شركة دله البركة القابضة الدولية بنسبة (50%).

• بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) كبنك عمومي جزائري بنسبة (50%).

غير أنه بصدور الأمر (11/03) الذي ينص على إلزامية رفع رأس مال كل البنوك إلى حد أدنى قدره (2.5 مليار دج)، ومنه قام بنك البركة الجزائري خلال سنة (2006) برفع رأس ماله الاجتماعي ليصل لهذه القيمة، نجم عن هذا الرفع تغيير في نسب توزيع الحصص على المساهمين ليصبح:

\* مجموعة البركة المصرفية بنسبة (56%).

\* بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) بنسبة (44%).

### 3.1. الهيكل التنظيمي:

بنك البركة الجزائري وكأي وحدة اقتصادية لا بد أن يكون له تنظيم معين ليضمن السير الحسن لعملياته وتحقيق المهام المخولة له، يدير بنك البركة الجزائري مجلس إدارة يتكون من ستة أعضاء تحت رئاسة رئيس ونائب له، إضافة إلى مدير عام وستة مساعدين مشرفين على مختلف المديريات وأهمها: الإدارة العامة، الاستغلال وبنك التجزئة، الاستثمار والعلاقات الدولية، الإمداد والمراقبة، الموارد البشرية والتمويل، ويراقب عملياته مراقبين للحسابات إضافة إلى مستشار شرعي<sup>1</sup>.

### 4.1. أهم المراحل التي مر بها بنك البركة الجزائري:

\* 1991: تأسس بنك البركة الجزائري.

\* 1994: الاستقرار والتوازن المالي للبنك.

\* 2000: المرتبة الأولى بين البنوك ذات الرأس المال الخاص.

\* 2002: إعادة الانتشار في قطاعات جديدة في السوق بالخصوص المهنيين والأفراد.

\* 2006: زيادة رأسمال البنك إلى (2، 5) مليار دينار جزائري.

\* 2009: زيادة ثانية لرأسمال البنك إلى (10) مليار دينار جزائري.

\* 2016: الريادة في مجال التمويل الاستهلاكي على مستوى القطر الجزائري.

\* 2017: زيادة ثالثة لرأسمال البنك إلى (15) مليار دينار جزائري.

<sup>1</sup> بنك البركة: التقرير السنوي 2006، ص، 4.

\* 2018: أحسن مصرف إسلامي في الجزائر للسنة السادسة على التوالي (تصنيف مجلة ((Global Finance)).

من بين أحسن وحدات مجموعة البركة المصرفية من حيث المردودية، من أبرز البنوك على مستوى الساحة المصرفية الجزائرية<sup>1</sup>.

### 5.1. أهم الأرقام والتطور:

الجدول الموالي يوضح اهم التطور الذي عرفه بنك البركة بالأرقام.

الجدول (03): جدول يبين تطور ارقام بنك البركة الجزائر (2017/2012) الوحدة (مليار دج).

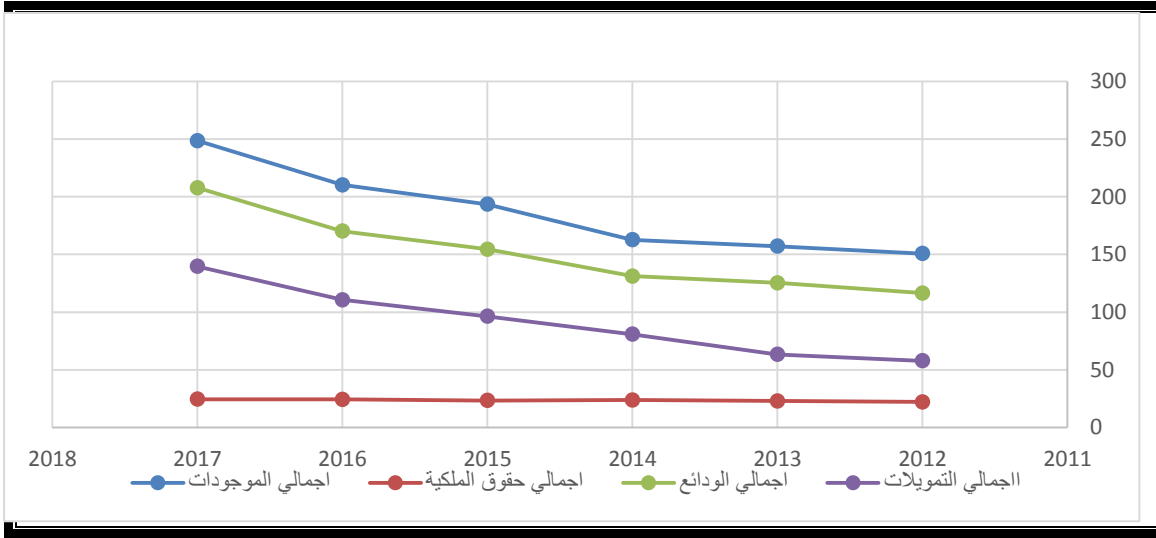
السنة	اجمالي الموجودات	اجمالي الملكية	اجمالي حقوق الودائع	اجمالي التمويلات
2012	150.7	22.1	116.5	57.8
2013	157.07	22.9	125.4	63.3
2014	162.7	23.8	131.1	80.8
2015	193.5	23.4	154.5	96.4
2016	210.3	24.3	170.1	110.7
2017	248.6	24.5	207.8	139.6

المصدر: من اعداد الباحث من خلال بيانات منشورات البركة (27 عام من الشفافية والحضور المميز)، 2018، ص، ص، 23، 20.

من خلال الجدول (03) يتضح التطور الإيجابي الذي عرفه البنك في معظم ارقامه ومنه نستطيع القول أنه فرض نفسه في السوق المصرفي الجزائري رغم كل الظروف والشكل (05) الموالي يؤكد ذلك.

<sup>1</sup> بنك البركة: منشورات البركة (27 عام من الشفافية والحضور المميز، 2018)، ص، 3.

الشكل (05): منحنى بياني يبين تطور ارقام بنك البركة (2017 / 2021)



المصدر: من اعداد الباحث من خلال بيانات الجدول (03).

### 6.1. استراتيجية البنك لخمس سنوات المقبلة (2018/2023):<sup>1</sup>

#### 1.6.1. الرؤية:

\* تعزيز حقوق الملكية للبنك.

\* تحسين الحصة السوقية و تعزيز مركز الريادة للبنك في القطاعات المتواجد بها.

\* مواصلة تطوير التكنولوجيات المعلوماتية والتحول الرقمي.

\* مضاعفة التبادلات بين الوحدات.

\* توزيع أحسن لمحظة الزبائن بين القطاعات الثلاثة (شركات، مهنيين و خاص).

#### 2.6.1. المشاريع:

\* انتهاء الاشغال القائمة للمقر الرئيسي.

\* التحول الرقمي.

\* فتح الوكالة الرقمية.

\* تخصيص فضاءات في كل وكالة خاصة بالمعاملات البنكية عن بعد.

\* التسيير الالكتروني للوثائق (la GED).

\* منظومة لمكافحة تبييض الأموال (SIRON).

\* مركز الإصغاء والاستعلامات عن طريق الهاتف (call center).

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص، 24.

### 3.6.1. المنتجات الجديدة:

\* تمويل العقارات في إطار البرنامج الحكومي الخاص بالسكن العمومي الترقوي الموجه للطبقة الاجتماعية والمتوسطة (LPP).

\*التحول الرقمي.

\* بطاقة فيزا (Gold , Platinum & Prepaid).

\* بطاقة شركات (Corporate)

\* تطوير الدفع عن طريق الانترنت (الإمضاء على اتفاقية مع كبار المتعاملين بالفوترة ( web marchand)

\* وضع منظومة جديدة التي تسمح للعملاء بالتواصل مع البنك عن طريق الرسائل القصيرة (SMS-Banking)

\* امداد التجار بأجهزة الدفع الالكتروني (TPE).

\* إطلاق الخدمة البنكية عن طريق الهاتف النقال (Mobile Banking).

### 7.1 المسؤولية الاجتماعية والاستدامة:

تتطابق فكرة المؤسسة المسؤولة مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية السمحاء التي تحكم نشاط البنك. وعليه امتثالا لهذه المبادئ يسعى البنك لتقديم يد العون والمساعدة لفئات مختلفة من المجتمع الذي ينتمي إليه، فبالإضافة إلى أخلاقيات البنك التجارية و مسؤولياته الاقتصادية التي تظهرها مختلف المشاريع و المنتجات و الخدمات والعمليات البنكية، يقوم البنك على مدار السنة بنشاطات تهدف إلى التطوير الاجتماعي بمختلف أشكاله من أجل إبراز روح المواطنة التي يتشبع بها<sup>1</sup>.

إن جوهر المسؤولية الاجتماعية لبنك البركة الجزائري يتمثل في العديد من البرامج المختلفة والتي تحتوي على برامج إنسانية وفرص اقتصادية وبرامج استثمارات اجتماعية وعلى سبيل المثال:

• اعتماد مؤسسة التكوين بأموال وقفية ودخولها مرحلة الاستغلال (مركز التكوين المتخصص في الصيرفة الإسلامية بالجزائر (IRFFI).

• منح فرص لعدة مؤسسات صغيرة في إطار القرض المصغر.

• منح وتسيير القروض الحسنة وقروض الزكاة.

• دعم والتبرع للعديد من المنظمات والأشخاص المعوزة.

• إطلاق عملية قفة رمضان ومطاعم الرحمة.

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص، 30.

• تكفل إشارات البنك بالعديد من الطلبة من مختلف المدارس والمعاهد لإعداد مذكرة التخرج وادماجهم في عالم الشغل.

• رعاية مختلف التظاهرات الاقتصادية والتربوية والدينية.

### 2. مصرف السلام الجزائر:

مصرف السلام الجزائر، بنك شمولي يعمل طبقا للقوانين الجزائرية، ووفقا أحكام الشريعة الإسلامية في كافة تعاملاته، كثمرة للتعاون الجزائري الخليجي، تم اعتماد المصرف من قبل بنك الجزائر في (سبتمبر 2008)، ليبدأ مزاوله نشاطه مستهدفا تقديم خدمات مصرفية مبتكرة، برأس مال قدره (7.2 مليار دج)، وهو ثاني مصرف إسلامي ينشط في السوق المصرفية الجزائرية بعد بنك البركة الجزائري الذي يمارس نشاطه منذ (20 أكتوبر 2008)، ويضم اليوم (16) فرعا موزعة عبر ولايات الوطن المختلفة<sup>1</sup>. طبقا لنظام بنك الجزائر رقم (08/04) الصادر بتاريخ (23 ديسمبر 2008) المتعلق برأس المال الأدنى للبنوك تم رفع رأس مال المصرف الى (10 مليار دج) موزعة على (5 مليون سهم) بقيمة اسمية (2000 دج).

كذلك وطبقا لنظام بنك الجزائر رقم (18/03) الصادر بتاريخ (04 نوفمبر 2018) المتعلق برأس المال الأدنى للبنوك تم رفع رأس مال المصرف الى (15 مليار دج) موزعة على (7.5 مليون سهم) بقيمة اسمية (2000 دج)<sup>2</sup>.

### 1.2 الهيكل التنظيمي:

مصرف السلام الجزائري وكأي وحدة اقتصادية لا بد أن يكون له تنظيم معين ليضمن السير الحسن لعملياته وتحقيق المهام المخولة له، يدير مصرف السلام الجزائري مجلس إدارة يتكون من خمس أعضاء تحت رئاسة رئيس ونائب له، إضافة إلى مدير عام وثلاثة مساعدين مشرفين على مختلف المديریات وأهمها: نائب المدير العام مكلف بالمخاطر، رئيس القسم التجاري ودعم الفروع إضافة إلى مدير مخاطر الائتمان، مدير التجارة الخارجية، مدير الرقابة الداخلية والخزينة، مدير التدقيق الداخلي، المراقب شرعي<sup>3</sup>.

### 2.2 التطور بالأرقام:

الجدول الموالي يوضح اهم التطور الذي عرفه مصرف السلام الجزائر بالأرقام.

<sup>1</sup> مصرف السلام الجزائر: التقرير السنوي 2019، ص، 104.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص، 100.

<sup>3</sup> مصرف السلام الجزائر: التقرير السنوي 2012، ص، 8.



## الفصل الثالث: تطور الصيرفة الاسلامية في كل من الجزائر وماليزيا

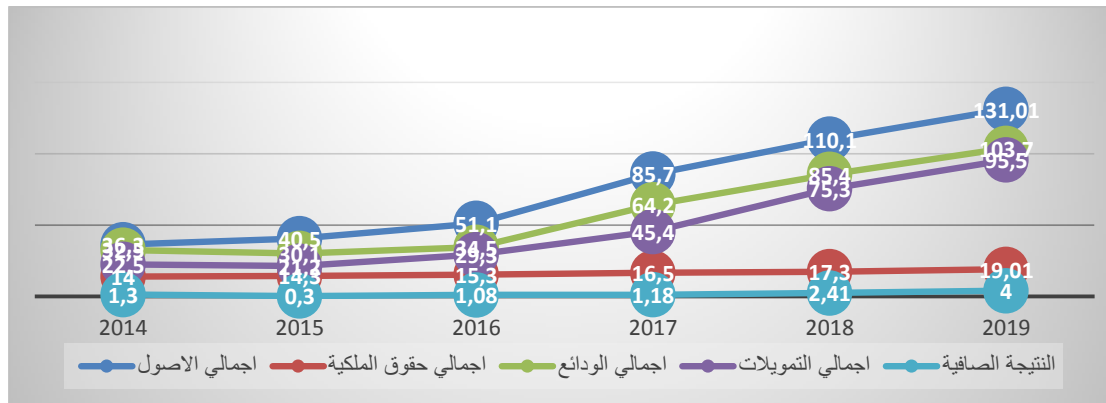
الجدول (04): جدول يبين تطور ارقام مصرف السلام الجزائر (2019/2014) الوحدة (مليار دج).

السنة	اجمالي الاصول	اجمالي حقوق الملكية	اجمالي الودائع	اجمالي التمويلات	النتيجة الصافية
2014	36.3	14	32.5	22.5	1.3
2015	40.5	14.3	30.1	21.2	0.3
2016	51.1	15.3	34.5	29.3	1.08
2017	85.7	16.5	64.2	45.4	1.18
2018	110.1	17.3	85.4	75.3	2.41
2019	131.01	19.01	103.7	95.5	4

المصدر: من اعداد الباحث من خلال بيانات التقارير السنوية لمصرف السلام الجزائر للفترة المعنية.

من خلال الجدول (04) يتضح التطور الإيجابي الذي عرفه المصرف في معظم ارقامه ومنه نستطيع القول أنه فرض نفسه في السوق المصرفي الجزائري رغم كل الظروف والشكل (06) الموالي يؤكد ذلك.

الشكل (06): منحنى بياني يبين تطور أرقام مصرف السلام الجزائر (2019 / 2014)



المصدر: من اعداد الباحث من خلال بيانات الجدول (04).

4.2. استراتيجية مصرف السلام الجزائر:

1.4.2. الرؤية:

\* اعتماد رفع معايير الجودة في الأداء لمواجهة التحديات المستقبلية في الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية.

\* التركيز على تحقيق أعلى نسب من العائدات للعملاء والمساهمين على السواء.

\* الريادة في مجال الصيرفة الشاملة بمطابقه مفاهيم الشريعة الإسلامية، وتقديم خدمات ومنتجات مبتكرة، معتمدة من الهيئة الشرعية للمصرف.

2.4.2. المنتجات التمويلية:

\* تمويل المؤسسات بصيغ استثمارية وصيغ استغلال.

\* التمويل بالإجارة (التمويل الايجاري).

\* التمويل الاستهلاكي (تمويل السيارات، الدراجات النارية).

\* التمويل العقاري للأفراد ومؤسسات الترقية العقارية.

5.2. المسؤولية الاجتماعية والاستدامة<sup>1</sup>:

أولى المصرف أهمية بالغة للمسؤولية الاجتماعية حيث تعتبر من صميم تعاليم ومبادئ الشريعة الإسلامية السحاء التي تحكم نشاط البنك، وامثالاً لهذه المبادئ يسعى المصرف لتقديم يد العون والمساعدة لفئات مختلفة من المجتمع الذي ينتمي إليه، فبالإضافة إلى أخلاقيات المصرف التجارية ومسئوليته الاقتصادية التي تظهرها مختلف المشاريع والمنتجات والخدمات والعمليات البنكية، يقوم البنك على مدار السنة بنشاطات تهدف إلى التطوير الاجتماعي بمختلف أشكاله من أجل إبراز روح المواطنة التي يتشبع بها.

إن جوهر المسؤولية الاجتماعية لمصرف السلام الجزائري يتمثل في العديد من البرامج المختلفة والتي تحتوي على برامج إنسانية وفرص اقتصادية وبرامج استثمارات اجتماعية وعلى سبيل المثال:

• خدمات اجتماعية للموظفين.

• خدمة المجتمع عن طريق دعم الجمعيات الخيرية، المدارس القرآنية، القرض الحسن.

• منح وتسيير القروض الحسنة وقروض الزكاة.

• دعم والتبرع للعديد من المنظمات والأشخاص المعوزة.

• رعاية مختلف التظاهرات الاقتصادية والتربوية والدينية.

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص، 45.

### 3. النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية:

عرف السوق المصرفي الجزائري وجود نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية بغرض استقطاب أموال الجمهور الذي يرفض التعامل مع البنوك التقليدية غير أن وجودها في مصرف تقليدي وقف عائق في تطورها وذلك للتشكيك في استقلال عملها، هذا ما تم مراعاته في التنظيم (02/20) للمالية الإسلامية في الجزائر الذي ينص بوجود استقلال النافذة الإسلامية في البنك التقليدي استقلال تام<sup>1</sup>.

#### 1.3 النافذة الإسلامية بمصرف المؤسسة العربية المصرفية:

أسس بنك المؤسسة العربية المصرفية (ABC) في البحرين في سنة (1980) وهو متواجد في أكثر من سبعة عشر (17) دولة منها دول الخليج وشمال إفريقيا والشرق الأوسط وأوروبا والأمريكتين وآسيا. إن أسهم بنك (ABC) مسجلة في البورصة مع مساهمين من المؤسسات الاستثمارية مثل البنك المركزي الليبي وهيئة الاستثمار الكويتية.

بدأ اهتمام البنك بالعمل في السوق الجزائري وتجدد من خلال إنشاء مكتب تمثيلي في عام (1995)، ما مكن بنك (المؤسسة المصرفية العربية) من تطوير وتعزيز روابط التعاون مع المؤسسات المالية الجزائرية.

ونظراً لتنامي الاهتمام تحول المكتب التمثيلي إلى بنك كامل في (ديسمبر 1998)<sup>2</sup>، بقرار من مجلس النقد والقرض في (24 سبتمبر 1998) وهكذا نشأت المؤسسة العربية المصرفية -الجزائر، التي تم تسميتها تحت الاسم التجاري ( لبنك ABC الجزائر)، والتي أصبحت بالفعل أول بنك خاص دولي يستقر في الجزائر بدأ نشاطه في (02 ديسمبر 1998) مع افتتاح وكالته الرئيسية في بئر مراد رابيس الجزائر العاصمة.

وبدأ بعدها بممارسة الصيرفة الإسلامية عن طريق نوافذ إسلامية داخل فروعها بالإضافة لعمله التقليدي الى غاية صدور التنظيم (02/20) بخصوص الصيرفة الإسلامية.

ومنه و تبعاً لحصوله على ترخيص بنك الجزائر لتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية، افتتح ( بنك ABC الجزائر) أول شبك "البراق" مخصص لعمليات الصيرفة الإسلامية والمتواجد على مستوى وكالة (بنك ABC بئر مراد رابيس) على بعد خطوات من مقر البنك المتواجد في الجزائر منذ 1998.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> عبد الرزاق بوعطية: واقع مساهمة الصيرفة الإسلامية في النظام المصرفي الجزائري، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد (9)، العدد (03)، ديسمبر 2018، ص، 248.

<sup>2</sup> زوبير عياش وآخرون: كفاءة البنوك الإسلامية في تمويل الاقتصاد الجزائري (حالة بنك السلام)، مداخلة بالملتقى الدولي، تحديات تمويل الاستثمار في بيئة الاعمال -رؤية إسلامية، كلية الاقتصاد، جامعة العربي تبسي، يومي، 12، 13، نوفمبر 2019، ص، 12.

<sup>3</sup> تقرير بموقع (بنك ABC): <https://www.bank-abc.com/world/Algeria/Ar/AboutABCNew/Pages/default.aspx>، ت، م (2021/02/18).

وسيتبع ذلك فتح شبابيك أخرى منتظرة هذا العام على مستوى وكالتي سطيف وحاسي مسعود قبل تعميم فتح شبابيك الصيرفة الإسلامية على كامل شبكة وكالات (بنك ABC).

تتميز نافذة الصيرفة الإسلامية "البراق" بإطار تنظيمي مبتكر يضمن استقلالية نشاطها عن النشاط التقليدي (البنك ABC). العرض التجاري لنافذة "البراق" يشمل 14 منتجا تم تصميمها بعناية ووفقا لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وهذا حرصا على تلبية احتياجات الزبائن سواء المؤسسات، المهنيين أو الأفراد مما يجعل العرض المقدم متكاملًا وتنافسيًا.

ولضمان المطابقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، أنشأ البنك هيئة للرقابة شرعية مكونة من كبار المتخصصين في الشريعة الإسلامية ممن لهم تخصص في العلوم الإسلامية، الاقتصادية، القانونية والمصرفية، يمثل دورها في التوجيه، الرقابة والإشراف على عمليات الصيرفة الإسلامية لبنك (ABC) التي تتم من خلال "البراق".

وتجدر الإشارة إلى أن البنك قد تحصل على شهادة المطابقة الشرعية لنافذة "البراق" وكذا منتجات الصيرفة الإسلامية من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية.

### 2.3 النافذة الإسلامية بمصرف الخليج العربي:

تأسس بنك الخليج الجزائر (AGB) في (15 ديسمبر 2003) و بدأ عمله في (مارس 2004) وهو مصرف خاص اجنبي و عضو مميز بمجموعة الشركة الكويتية القابضة (KIPCO) التي تأسست سنة (1975) و تعتبر من اكبر المجموعات المستثمرة في الشرق الأوسط وشمال افريقيا متواجدة في أكثر من (21) دولة<sup>1</sup>.

بلغ رأس ماله عند التأسيس (10) مليار دينار جزائري في شكل شركة مساهمة بين كل من ( بنك برقان الكويتي بنسبة(60 بالمئة)، بنك تونس العالمي بنسبة(30 بالمئة) و البنك الأردني الكويتي بنسبة(10 بالمئة)).

بدأ عمله بالسوق الجزائري بقيم (تقدم، التزام، ثبات، استماع، اعتراف) ورسالة مفادها الاستماع باستمرار إلى الشركات والأفراد وتقديم مجموعة أكثر ابتكار من المنتجات والخدمات المالية الممكنة، سواء التقليدية أو وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية. و رؤية تم الإعلان عليها وكتبت بالشكل التالي((منذ إنشاء مصرفنا، أظهرنا قوتنا وقدرتنا على التطور، وذلك بفضل مشاركة موظفينا وقبل كل شيء بفضل الثقة التي وضعها عملاؤنا فينا، هذه الثقة لا تقدر بثمن، وطموحنا هو ترسيخها من خلال خطة استراتيجية طموحة للسنوات القادمة من أجل أن نصبح البنك الرائد في الجزائر)).<sup>2</sup>

<sup>1</sup> تقرير بموقع (بنك AGB): <https://www.agb.dz/organisation/valeurs.html>، ت، م، (2021/08/01).

<sup>2</sup> موقع (بنك AGB): <https://www.agb.dz/organisation/valeurs.html>، ت، م، (2021/08/01).

لتجسيد هذا الطموح الكبير وضع البنك أربع أولويات استراتيجية:

- تحقيق مستوى "جودة التميز".
- توطيد علاقاته مع عملائه.
- مواكبة الثورة الرقمية.
- توسيع وجوده وللاقترب أكثر من عملائه الحاليين والمستقبليين.

يعزز بنك (AGB) مكانته عاماً بعد عام، فهو أحد البنوك الخاصة الرئيسية الثلاثة في الجزائر، حيث يجمع في محفظة الزبائن جميع الفئات (الشركات الكبيرة، الصغيرة والمتوسطة) بالإضافة إلى الأفراد والمهنيين، مع تبنيه لأفضل معايير السوق وتصميم الحلول المصممة خصيصاً لدعم عملائها في نجاح مشاريعه<sup>1</sup>.

بلغ عدد وكالات البنك على المستوى الوطني (61) وكالة في جانفي 2021، (994) موظف، يبلغ متوسط أعمارهم (34) عام، تعد (AGB) واحدة من رواد السوق في الخدمات الإلكترونية، وأول بنك يقدم بطاقات دولية (Visa و MasterCard) في السوق.

وتجدر الإشارة إلى أن البنك قد تحصل على شهادة المطابقة الشرعية لمنتجات الصيرفة الإسلامية من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية.

### 3.3 النوافذ الإسلامية بالبنوك العمومية:

تحصلت أربعة بنوك عمومية على ترخيص لتسويق المنتجات المالية الموافقة للشريعة وهي البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري والبنك الوطني للتوفير والاحتياط والبنك الجزائري للتنمية الفلاحية.

### 1.3.3 النوافذ الإسلامية بالبنك الوطني الجزائري (BNA):

تحصل البنك الوطني الجزائري على رخصة تسويق منتجات الصيرفة الإسلامية يوم الخميس (30 جويلية 2020)، ومنه بدأ بطرح مجموعة ثرية من صيغ الإدخار والتمويل، الموافقة لتعاليم الشريعة الإسلامية، والتي تمت المصادقة عليها من قبل هيئة الرقابة الشرعية بالبنك ومن طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية.

حيث تم افتتاح أول نافذة إسلامية للبنك بوكالة ديدوش مراد بالجزائر العاصمة في (2020/08/04) تحت إشراف الوزير الأول الجزائري ووزير المالية وهي أول نافذة إسلامية ببنك عمومي.

<sup>1</sup> المرجع نفسه.

ليبلغ عدد وكالات البنك المسوقة لمنتجات الصيرفة الإسلامية تسع وخمسون (59) وكالة إلى غاية (مارس 2021) موزعة على أربعة وأربعون (44) ولاية عبر التراب الوطني<sup>1</sup>.

### 2.3.3 النوافذ الإسلامية ببنك الصندوق الوطني التوفير والاحتياط: (CNEP B)

تحصل بنك الصندوق الوطني التوفير والاحتياط (CNEP. B) على رخصة تسويق منتجات الصيرفة الإسلامية في (سبتمبر 2020)، ومنه بدأ بطرح مجموعة ثرية من صيغ الادخار والتمويل، الموافقة لتعاليم الشريعة الإسلامية، والتي تمت المصادقة عليها من قبل هيئة الرقابة الشرعية بالبنك ومن طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية.

حيث أطلق "كتاب-بنك" في (نوفمبر 2020)، خدمات الصيرفة الإسلامية على مستوى خمس (05) وكالات مختلطة (صيرفة اسلامية و صيرفة تقليدية) بسعيد حمدين (الجزائر العاصمة)، عين تموشنت، بسكرة، البويرة و (قسنطينة)، كما قام أيضا بتدشين وكالة سطاوالي بالجزائر العاصمة حصريا للصيرفة الإسلامية و يطمح البنك الذي يتوفر على شبكة تضم (218) وكالة موزعة على كامل التراب الوطني، إلى تزويد جميع فروع شبكته مخصص للتمويل الإسلامي<sup>2</sup>.

### 3.3.3 النوافذ الإسلامية ببنك القرض الشعبي الجزائري: (CPA)

تحصل بنك القرض الشعبي الجزائري (CPA) على رخصة تسويق منتجات الصيرفة الإسلامية في (سبتمبر 2020)، ومنه بدأ بطرح مجموعة ثرية من صيغ الادخار والتمويل، الموافقة لتعاليم الشريعة الإسلامية، والتي تمت المصادقة عليها من قبل هيئة الرقابة الشرعية بالبنك ومن طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية.

حيث أطلق البنك في (25/أكتوبر 2020)، خدمات الصيرفة الإسلامية على مستوى وكالته بوادي حيدرة بالجزائر العاصمة، وهي منتجات مخصصة للأفراد والمهنيين والشركات، وخاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة.

ليبلغ عدد النوافذ الإسلامية (15) شبكته موزعة على الجهات الأربعة للوطن ويهدف البنك الى فتح (100) نافذة عبر التراب الوطني قبل نهاية سنة 2021<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> البنك الوطني الجزائري: بيان اعلامي لمديرية الاتصال والتسويق، 2020/09/29، ص، 1.

<sup>2</sup> وكالة الانباء الجزائرية: بيان اعلامي على موقعها (https://www.aps.dz/ar/regions/100183-2021-01-20-14-36-03)،

ت، م(2021/08/4).

<sup>3</sup> موقع وكالة الانباء الجزائرية (https://www.aps.dz/ar/economie/99975-100)، ت، م، (2021/08/3).

### 4.3.3 النوافذ الإسلامية ببنك الفلاحة و التنمية الريفية:(BADR) :

تحصل بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) على رخصة تسويق منتجات الصيرفة الإسلامية في (سبتمبر 2020)، ومنه بدأ بطرح مجموعة ثرية من صيغ الادخار والتمويل، الموافقة لتعاليم الشريعة الإسلامية، والتي تمت المصادقة عليها من قبل هيئة الرقابة الشرعية بالبنك ومن طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية.

حيث أطلق البنك في بداية عام (2021) خدمات الصيرفة الإسلامية على مستوى وكالته بالجزائر العاصمة، وهي منتجات مخصصة للأفراد والمهنيين وتستهدف فئة الفلاحين خصوصا.

كما أن البنك يعترم توسيع شبائيك منتجات الصيرفة الإسلامية على جميع وكالاته البنكية عبر التراب الوطني. والبالغ عددها (328) وكالة بنكية قبل نهاية سنة (2022).

يبلغ عدد الشبائيك المخصصة للمنتجات الإسلامية على مستوى البنوك العمومية أكثر من (130) شباكا، حسب تصريحات وزير المالية الجزائري (أيمن بن عبد الرحمان) في مداخلة ألقاها خلال يوم برلماني بمجلس الأمة حول الصيرفة الإسلامية ودورها في الشمول المالي (21 مارس 2021)<sup>1</sup>.

#### المطلب الثالث: معوقات واليات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر.

رغم أن الدستور الجزائري ينص صراحة على أن الإسلام دين الدولة الجزائرية ونهيك عن أن المجتمع الجزائري متشعب بقيم الشريعة الإسلامية إلا أن مخلفات الاستعمار الفرنسي الثقيلة واختيار النهج الاشتراكي مع بداية الاستقلال، حال دون التطبيق الحقيقي لفحوى الدستور خاصة في المجال الإقتصادي رغم المحاولات الفردية من بعض المصلحين.

وتعتبر فترة التسعينيات من القرن الماضي بداية الانطلاقة نحو المبادرة الاقتصادية والبحث عن المخارج العملية لتمويل الاقتصاد الوطني حيث يعتبر النظام المصرفي قاطرة التمويلات، من خلال قدرته على تعبئة المدخرات وتوجيهها للأنشطة الاقتصادية.

مما سبق عرضه كان لزاما على النظام المصرفي فهم الزبون الجزائري وتوفير له منتجات مصرفية تتماشى ومعتقداته، وهكذا بدأ عمل المصارف الإسلامية رغم كل الظروف والعوائق هذه الاخيرة يمكن تصنيفها كالآتي:

<sup>1</sup> موقع وكالة الانباء الجزائرية ( <https://www.aps.dz/ar/economie/103614-320-2021> )، ت، م، (2021/08/3).

### 1. عوائق تنظيمية وقانونية:

المقصود بذلك عدم وجود قوانين وتشريعات محددة تحكم أعمال البنوك الإسلامية صادرة من الجهات الرسمية والمختصة في الدولة، بحيث يتناول قانون خاص كل ما يتعلق بالبنوك الإسلامية من أحكام إنشائها والرقابة عليها، إذ أن عدم سن قوانين في هذا المجال سيؤدي إلى كثير من الإشكالات في الرقابة والإشراف ومعايير المحاسبة والمراجعة، والعلاقة مع مختلف المؤسسات التي تعمل في السوق المصرفية الجزائرية<sup>1</sup>.

حيث عمل كل من مصرف السلام والبركة بالتكيف مع هو موجود وتعاملت السلطات المالية معهم كأمر واقع في إطار المسكوت عنه، واحتراما للاتفاقيات الموقعة، إلى غاية صدور التنظيمين (02/18)، (02/20)، والذين يعبران عن النية الفعلية للسلطات المالية في البلد بتبني هذا النوع من الصناعة هذا ما مهد للبنوك العمومية فتح نوافذ إسلامية عبر فروعها هذا ما يسمح بالانتشار السريع للمنتجات المتماشية مع الشريعة الإسلامية وذلك لشبكة فروعها الواسعة.

لاتزال الترسانة القانونية للصناعة المالية الإسلامية لم تكتمل بعد، وذلك مع عدم صدور قانون التأمين التكافلي، قانون الصكوك الإسلامية، قوانين تنظم علاقة المصارف الإسلامية بالبنك المركزي<sup>2</sup>.

### 2. عوائق العنصر البشري المؤهل:

تعتبر الموارد البشرية في المصارف الإسلامية من أهم المعوقات التي لم يقتصر أثرها على نشاطها الاستثماري فحسب، بل امتد أثرها ليشمل النظام المصرفي الإسلامي بكامله، إذ أن تحقيق الأهداف الاستثمارية في المصارف الإسلامية مرهون بمدى توفر الموارد البشرية الملائمة والمؤهلة شرعيا وفنيا لممارسة هذا النشاط الاستثماري، هذا الأخير يعتمد على مبادئ وقواعد شرعية لفقه المعاملات الإسلامي، ولذلك فهناك ضوابط شرعية تحكم هذا النشاط، وهذا يتطلب بطبيعة توافر العلم بهذه الضوابط وفهمها لمن يقوم على تطبيقها، من ناحية أخرى فإن النشاط الاستثماري يتطلب البحث عن الفرص الاستثمارية الملائمة، ودراسة جدواها تقويمها و تنفيذها ومتابعتها في إطار هذه الضوابط الشرعية، وهذا يتطلب عقلية تتصف بالمهارة والخبرة والابتكار لدى العاملين القائمين على التطبيق العلمي للاستثمار، حتى يتسنى لهم الربط بين الواقع ومتغيراته من ناحية، وبين فقه النص الإسلامي من ناحية أخرى .

وجود الكفاءات البشرية القادرة على تسيير دفة النشاط المصرفي الإسلامي يستلزم وجود فئة خاصة من العاملين مدربة على العمل المصرفي من جهة، ومزودة بما يلزم من القواعد الشرعية اللازمة

<sup>1</sup> سليمان ناصر، عبد الحميد بوشرمة: متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر، مجلة الباحث، العدد 7، 2010، ص، 311.

<sup>2</sup> بوجلال محمد: معوقات الصيرف الإسلامية في الجزائر، موقع الشعب الاقتصادي (https://eliktissadi.echaab.dz/2021/06/06/),

تم، (2021/08/11).



للمعاملات وناضجة بالنسبة للأهداف الاقتصادية للمجتمع وملتزمة ببذل أقصى جهد في سبيل تنفيذ هذه الأهداف من جهة أخرى.

هذه الفئة من العاملين ضرورة لنجاح النشاط المصرفي الإسلامي في تعبئة الموارد للتنمية، أما عدم وجودها أو ندرتها أو اختلال تركيبها فإنه يترك الفرصة هائلة أمام نمو النشاط المصرفي التقليدي. يرجع ذلك لغياب التكوين الجامعي في تخصصات المصرفي الإسلامي وكذلك غياب المعاهد ومراكز التكوين المتخصصة للمدققين الشرعيين<sup>1</sup>.

### 3. عوائق السوق:

نعني هنا غياب ثقافة المالية الإسلامية لدى الزبون الجزائري رغم تشبعه بمبادئ الشريعة الإسلامية، فهو لازال لم يفهم جيدا طبيعة عمل المصرف الإسلامي خاصة ( الغنم بالغرم، الخراج بالضمان) هذا ما أثر على الموارد المالية للمصارف الإسلامية في تحقيق أهدافها الاستثمارية بصفة خاصة، فطبيعة الموارد المتاحة المحدود أثر على حجم نشاط هذه المصارف.

لأن أصحاب الأموال يميلون نحو تفضيل عامل الضمان لأموالهم دون الإستعداد للمشاركة في الربح و الخسارة، كما يحرصون على الحصول على عائد لا يقل عن فوائد المصارف التقليدية، مع رغبتهم في توفر إمكانية السحب من هذه الأموال بسهولة ويسر في أي وقت يريدونه أو في آجال قصيرة، متجاهلين الدور الاستثماري للمصارف الإسلامية.

على الرغم من أن المودعين قد قبلوا منذ البداية المبدأ الأساسي للتعامل مع المصارف الإسلامية إلا أن الواقع قد أثبتت أن غالبهم قد اعتبروا أن هذا القبول على الورق فقط، فلقد أثبتت التجارب أن أحد العوامل التي كانت ومازالت تؤثر في حجم الودائع الاستثمارية لدى المصارف الإسلامية يتمثل في مقارنة الأفراد بين الدخل المضمون على الوديعة لأجل في المصارف الربوية و الدخل المحتمل لدى المصارف الإسلامية، ويرجع ذلك في الأساس إلى هيمنة نظام سعر الفائدة وتدعيمه من القوانين الحاكمة صار أمرا واقعا.

يمكن القول أن جهل غالبية أصحاب الأموال برسالة المصارف الإسلامية وأنشطتها المختلفة، وأغراضها ومسئولياتها، والدور الذي تقوم به في مجال التنمية العقائدية والخلقية والاجتماعية والاقتصادية أدى إلى صعوبة في تسويق خدماتها مما اضطرها الى الميول الى الصيغ التجارية (المرابحة مثلا) على حساب الصيغ الاستثمارية.

<sup>1</sup> بن عزة إكرام: مكانة الصيرفة الإسلامية ودورها في تفعيل النشاط المصرفي (تقييم تجربة الجزائر)، مجلة ريادة الأعمال الإسلامية، المجلد 4،

يطرح الزبون الجزائري مشكل الثقة في معاملات المصارف الإسلامية بين الحلال والحرام ولذلك لغياب الدور التسويقي للهيئات الشرعية على مستوى المصارف أو عمل الهيئة الوطنية للإفتاء في المالية الإسلامية.

مما سبق طرحه في موضوع العوائق التي تقف دون انطلاق الصيرفة الإسلامية في الجزائر واحتلالها المكانة المرجوة كان لزاما أن تقترح الدراسة اليات تساهم بالتمكين السريع لنمو الصناعة المالية الإسلامية بالجزائر وعلى رأسها الصيرفة الإسلامية، هذه الاقتراحات يمكن وضعها في النقاط التالية<sup>1</sup>:

### 1. التكيف القانوني للعمل المصرفي الإسلامي وتنظيم العلاقة مع بنك الجزائر:

**1.1** تكيف القوانين الحالية مع نموذج المصارف الإسلامية، بحيث تكون أعمالها محكومة بقوانين وتشريعات محددة صادرة عن الجهات الرسمية والمختصة في الدولة، من خلال سن قانون خاص يتعلق بالبنوك الإسلامية من أحكام إنشائها والرقابة عليها، إذ أن عدم سن قوانين في هذا سيؤدي إلى كثير من الإشكالات في الرقابة والإشراف ومعايير المحاسبة والمراجعة، والعلاقة مع مختلف المؤسسات التي تعمل في السوق المصرفية بالجزائر وذلك بتعديل التنظيم (02/20) و تعديل القانون التجاري بحيث يشير ويراعي عمل المصرف الإسلامي وإصدار قانون التأمين التكافلي، وقانون الصكوك الإسلامية والسوق المالي الإسلامي.

**2.1** تشكيل لجنة مختصة من خبراء شرعيين واقتصاديين وقانونيين ومصرفيين، وتكليفهم بالسهر على إعداد قانون للمصارف الإسلامية وهذا مثل (بنك الجزائر، وزارة المالية، جمعية البنوك والمؤسسات المالية، لجنة المالية بالبرلمان، الأساتذة الجامعيين المتخصصين في المالية الإسلامية، المجلس الإسلامي الأعلى).

**3.1** يجب على بنك الجزائر أن يتعامل بطريقة خاصة ومتميزة مع نموذج البنوك الإسلامية بالنظر إلى الاختلاف والتميز في طبيعة عملها، وهذا دون أن يعني ذلك خروجها عن دائرة رقابته، بل المطلوب منه إيجاد واستخدام أدوات وأساليب خاصة لهذه الرقابة تتلاءم وطبيعة عملها، وتنظيم هذه العلاقة يكون ناتجا بالضرورة عن سن قانون خاص ينظم الإنشاء والرقابة على البنوك الإسلامية، وبالتالي يمكن لبنك الجزائر في ظل هذا القانون أن ينظم علاقته مع البنوك الإسلامية في جوانبها الأساسية وذلك بحل مشكل الاحتياطي القانوني و نسبة السيولة وضمان الودائع بما يتماشى وعمل المصرف الإسلامي وتقترح الدراسة إنشاء قسم لدى بنك الجزائر مخصص للتعامل مع المصارف والنوافذ الإسلامية وذلك بفتح

<sup>1</sup> بعزيز سعيد، مخلوفي طارق: متطلبات تفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر لتعزيز تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مداخلة بالملتقى الوطني حول استدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر، جامعة الوادي، الجزائر، 2017/2018، ص، 13.

حساب مشترك لهذه المصارف والنوافذ يتم التعامل بينهم بالقرض الحسن لحل مشكلات السيولة وضمان الودائع الجارية.

## 2. تأهيل العنصر البشري:

1.2 تأهيل الكفاءات الموجودة وتدريبها ودفعها للعمل على تطوير هذه الصناعة وجعلها منافسا حقيقيا للمنتجات التقليدية الموجودة في الساحة، على الرغم من فارق الزمني من حيث تاريخ ظهور الصناعتين، لأن الذي يطور هذه الصناعة هو الموظف الذي يتحكم فيها.

2.2 إنشاء مركز تعليمي وتدريبى متخصص في العلوم المصرفية الإسلامية تابع لوزارة المالية، وذلك لإعداد وتدريب وتخريج الإطارات المصرفية المؤهلة، مع فتح التكوين في الليسانس و الماستر عبر كليات الاقتصاد بجامعة الوطن بغية تلبية حاجة السوق الوطني.

3.2 قيام البنوك الإسلامية في الجزائر بإنشاء مراكز متخصصة لتدريب العاملين محليا أي داخل البنك، وفي هذا الإطار يمكن الاستفادة من تجارب المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية بجدة<sup>1</sup>.

## 3. تأسيس الهيئات المحلية الداعمة والاستفادة من جهود بعض الهيئات الإقليمية والدولية:

1.3 العمل على تأسيس الهيئات المحلية الداعمة حيث أن إنشاء مؤسسات البنية التحتية ضروري جدا، وذلك لمساعدة المصارف والمؤسسات المالية في إدارة المخاطر وضبط عمليات الاستثمار وتحسين الأداء والارتقاء بمستوى الشفافية ومعايير حسن الإدارة في عملها حيث تعد الهيئة الوطنية للإفتاء في المالية الإسلامية التابعة للمجلس الإسلامي الأعلى إحدى هذه الجهات الداعمة لمى لها من دور في الرقابة الشرعية، كعنصر حاكم في ترشيد القرارات وتطوير المنتجات وتوحيد الفتاوى.

2.3 إنشاء مجلس أعلى للمالية الإسلامية، يعنى بتقديم الاستشارات والخدمات التدريبية في مجال المالية الإسلامية والمسائل ذات الصلة مع إنشاء هيئة لتصنيف المؤسسات والمنتجات المالية الإسلامية تخص السوق الجزائري.

3.3 ضرورة الاستفادة من جهود بعض الهيئات الإقليمية والدولية، والتي تعمل على تطوير الصيرفة الإسلامية، كهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (الأيوبي) (البحرين)، والتي تضع معايير محاسبية متوافقة مع المعايير المحاسبية المطبقة عالميا من جهة، والمتوافقة مع أحكام الشريعة من جهة ثانية، ومجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) بماليزيا، والذي يضع القواعد الاحترافية المتوافقة مع المعايير العالمية مثل معايير لجنة بازل من جهة، وبراغي خصوصية العمل في البنوك الإسلامية من جهة أخرى.

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص، 14.

4. حل مشاكل السوق (بالتسويق والابتكار والتكنولوجيا المالية):

1.4 لا بد لهذه الصناعة الإسلامية أن تنتقل من طور المحاكاة والتقليد إلى مرحلة الإبداع والتطوير، وأن تنتقل من مرحلة منتجات تتطابق مع الشريعة الإسلامية إلى مرحلة منتجات تنطلق من الشريعة، وهي مرحلة أساسية تحتاج إلى الابتكار والإبداع، لأن التراث الإسلامي غني جدا يسمح بالابتكار لما هو أبعد من الإجارة والإستصناع والمرابحة والسلم وغيرها من المنتجات والخدمات الإسلامية، حتى تصبح منتجات تعد بالمئات<sup>1</sup>.

2.4 قيام البنوك الإسلامية في الجزائر بإنشاء أقسام متخصصة في تطوير الهندسة المالية الإسلامية، وتدعيم الابتكار المالي.

3.4 إطلاق حملات تسويقية للمالية الإسلامية خاصة من طرف المصارف الإسلامية والنوافذ وذلك باستغلال وسائل التواصل الاجتماعي بهدف حل مشكل الثقة و الوصول بالزبون الجزائري لمقام الاطمئنان لعمل الهيئات الشرعية بالمصارف والنوافذ الإسلامية و خلق ثقافة مالية إسلامية.

في آخر هذا المبحث يمكن القول أن التطور التنظيمي للمالية والصيرفة الإسلامية بالجزائر كان بشكل بطيء لم يواكب حاجة السوق الجزائري للمنتج المصرفي الإسلامي إلى غاية صدور التنظيمين (02/18) و(02/20) و منه السماح للبنوك العمومية بفتح نوافذ إسلامية بفروعها هذا ما يساهم في حل مشكلة السوق وذلك بالتسويق للمنتج الإسلامي و يشجع فتح تكوينات للإطارات البشرية المتخصصة في الصيرفة الإسلامية وهذا لوجود الطلب عليها في المستقبل القريب.

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص 15.

### المبحث الثاني: تطور التمويل المصرفي الإسلامي في ماليزيا.

تحاول الدراسة في هذا المبحث عرض أهم المحطات التي عرفها التمويل المصرفي الإسلامي بماليزيا وذلك باستعراض واقع المالية الإسلامية بالبلد معرجة على أهم عوامل النجاح والآفاق المستقبلية. بدأت فكرة المصارف الإسلامية في ماليزيا مع تأسيس مؤسسة صندوق الحج في (نوفمبر 1962)، بهدف تشجيع المسلمين على الإدخار لأداء مناسك الحج، وبدأ الصندوق نشاطه في (30 سبتمبر 1963)، بعد نجاح هذا النموذج للإدخار الإسلامي بدأ الاهتمام الحكومي بعمل بنوك إسلامية مستقلة ترجم ذلك في عام (1981) بتأسيس هيئة عامة تتكون من عشرين خبيراً مصرفياً لدراسة إمكانية عمل مصارف إسلامية في ماليزيا ورفع النتائج للحكومة وكانت النتائج إيجابية أي أنه يجب عمل قانون مستقل لعمل المصارف الإسلامية، وهو ما تم تجسيده فعلياً في (07 أبريل 1983) من خلال إصدار قانون البنوك الإسلامية والذي أعطى الصلاحية التامة لبنك ماليزيا (بنك نيغارا) للإشراف على المصارف الإسلامية وتنظيمها<sup>1</sup>.

### المطلب الأول: التطور القانوني والتنظيمي للصيرفة الإسلامية بماليزيا.

تأثرت القوانين والتنظيمات التشريعية في ماليزيا بالقانون الإنجليزي بحكم الانتداب الذي فرض عليها إلى غاية الاستقلال عام (1957م) وتشكل دولة ماليزيا الفعلية عام (1965م). عرفت ماليزيا العمل بالقوانين الإنجليزية في المجال المصرفي إلى غاية عام (1983م) بعد أن قررت الحكومة الماليزية إنشاء أول مصرف إسلامي، ومنه كان لزاماً مواكبة ذلك بقوانين تمهد الطريق أمام العمل المصرفي الإسلامي، حيث عرف التطور التشريعي المراحل التالية:

#### 1. المرحلة الأولى (1983-1993):

عرفت بداية هذه المرحلة صدور قانون البنوك الإسلامية لعام (1983 (IBA)) حيث تم عرضه كمشروع قانون في البرلمان وتم تمريره من قبل (ديوان ريكيات) يوم (12/12/1982) ثم ديوان (بنك ماليزيا- نيجارا-)، في (5 يناير 1983)، بعدها صدر كقانون للمصرفية الإسلامية (القانون 276) في (10 مارس 1983) ودخل حيز التنفيذ في (7 أبريل 1983)، بناء على ذلك تأسس البنك الإسلامي

<sup>1</sup> جعفر هني: نوافذ التمويل الإسلامي في البنوك التقليدية كمدخل لتطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 7، 2017، ص 96.

الماليزي(BIMB) كأول مصرف إسلامي في ماليزيا كشركة محدودة بموجب قانون الشركات لعام(1965) يوم ( 1 مارس 1983)<sup>1</sup>.

أهم ما جاء به قانون المصارف الإسلامية في ماليزيا (IBA) هو إعطاء صلاحيات لبنك ماليزيا في منح تراخيص المصارف الإسلامية ومراقبتها بالشراكة مع وزارة المالية، كما أنه لا يمكن منح ترخيص ممارسة الصيرفة الإسلامية إلا إذا التزم المصرف بـ:

• أهداف وعمليات العمل المصرفي المرغوبة تقديمها لن تنطوي على أي مخالفة للشريعة الإسلامية.

• يجب أن ينص النظام الأساسي للمصرف المعني صراحة على إنشاء هيئة استشارية شرعية لتقديم المشورة ومراقبة عمليات المصرف للتأكد من عدم مخالفتها لتعاليم الشريعة الإسلامية.

على ضوء ذلك قد تمتع البنك الإسلامي المنشأ بعشر سنوات من الاحتكار حيث كان هو المزود الوحيد للخدمات المصرفية التي تستند إلى مبادئ الشريعة الإسلامية. هذه الميزة الحصرية التي أعطيت لهذا البنك الإسلامي سمحت له بتطوير عدة منتجات إسلامية ممكن الحصول عليها وتداولها في السوق، كان الغرض منها حماية البنك من المنافسة الشديدة من طرف البنوك التقليدية<sup>2</sup>.

## 2. المرحلة الثانية (1994-2000):

هذه الفترة شهدت ظهور النوافذ الإسلامية لأول مرة. فبعد عقد من الزمن منذ إنشاء أول بنك إسلامي في ماليزيا، قامت الحكومة الماليزية بالسماح للبنوك التقليدية بتقديم خدمات مالية إسلامية خالية من الفائدة عن طريق (17) مؤسسة مالية تقليدية تتمثل في (9) بنوك تقليدية و(6) شركات مالية وبنكين إسلاميين بعد أن تم إنشاء المصرف الإسلامي الثاني، بنك معاملات ماليزيا(BMMB).

كانت أزمة العملات الآسيوية عام (1997) نقطة تحول لقطاع البنوك الإسلامية الماليزي أثرت بشدة على القطاع المالي، قادت هذه التجربة الحكومة إلى مساعدة القطاع على التطور بشكل أكبر.

<sup>1</sup> Muhamad Rahimi Osman: **Development of the Legal and Regulatory Framework for the Islamic Banking System in Malaysia**, Jurnal CITU, V2,N1,JAN2006,p,5.

<sup>2</sup> جعفر هني، مرجع سبق ذكره، ص، 97.

حيث بلغ في عام (1998)، العدد الإجمالي للمؤسسات المصرفية التقليدية التي تقدم خدمات إسلامية (48) مؤسسة مع (10) فروع و(2382) نافذة إسلامية<sup>1</sup>.

### 3. المرحلة الثالثة(2001-2010):

هدفت السلطات المالية الماليزية في هذه المرحلة الى خلق كفاءة المالية الإسلامية التقدمية والشاملة ورفع حصتها السوقية لتلبية حاجات المجتمع الماليزي وذلك بدعم البنية التحتية والمؤسسات الداعمة لبرنامج النظام المصرفي الإسلامي(IBS).

من المتصور أن تتطور صناعة الصيرفة الإسلامية والتكافل خلال هذه الفترة بالتوازي مع الخدمات المصرفية التقليدية والتأمين لتحقيق ما يلي<sup>2</sup>:

- بلوغ نسبة ( 20٪ ) من الحصة السوقية لقطاع البنوك والتأمين مع مساهمة فعالة في القطاع المالي للاقتصاد الماليزي.
- نمو عدد المؤسسات المصرفية و شركات التكافل العاملين وفق النظام المالي الإسلامي مع استقطاب رأس مال اجنبي قوي وخبير في المجال.
- دعم المنظومة التشريعية والقانونية لتسهيل عمل القطاع المالي الإسلامي.
- انشاء محكمة تجارية شرعية للتحكيم في قضايا المصارف الإسلامية وقطاع التكافل.
- رفع عدد المتخصصين والعنصر البشري المؤهل لتحقيق الأهداف المسطرة، بغية جعل ماليزيا مركز مالي إسلامي جهوي.

وضعت السلطات الماليزية لتحقيق هذه الأهداف استراتيجية مبنية على:

#### 1.3 تعزيز القدرات الأدائية للمؤسسات:

وذلك من خلال عدة نقاط كالتالي:

##### 1.1.3 إدخال برامج قياس الأداء:

تعتبر المقارنة المعيارية ضرورية لكي تكون المؤسسات المصرفية الإسلامية (IBI) على قدم المساواة مع أفضل الممارسات الدولية، ومن ثم سيتم تقديم البرنامج لتسهيل عمل المؤسسات المصرفية

<sup>1</sup> Rika Nakagawa: **The Evolution Of Islamic Finance In Southeast Asia: The Case Of Malaysia**, The Journal of Applied Business Research , Volume 25, N1,2009,p7.

<sup>2</sup> Bank Negara Malaysia: **PUBLICATION(Financial Sector Masterplan 2001 – 2010**, chapter five Islamic banking and takaful,2001,p79.

الإسلامية (IBI) في تقييم كفاءتها النسبية، وتحديد فجوات الأداء وصياغة الاستراتيجيات لتحسين وتقديم أفضل النتائج.

### 2.1.3 تعزيز المعرفة والخبرة:

يتم ذلك بإنشاء مراكز تدريب في المالية الإسلامية والشراكة مع المؤسسات الجامعية لفتح التكوين المتخصص في المالية الإسلامية والتكافل وأخيرا إلزام المؤسسات العاملة في المالية الإسلامية بتدريب الكوادر البشرية وتأهيلها والقيام بحملات ترويجية لإزالة أي لبس عن المعاملات المالية الإسلامية.

### 3.1.3. تكوين فرق إدارية قوية:

وذلك بتوظيف الخبراء المؤهلين من العنصر البشري المتواجد في السوق المحلي، مع تسهيل نقل المعارف العالمية للصناعة المالية الإسلامية بجلب العنصر البشري الأجنبي المتخصص لرفع مستوى العاملين المحليين.

### 2.3. تطوير البنية التحتية المالية: يتم ذلك بعدة إجراءات أهمها:

#### 1.2.3. زيادة عدد البنوك الإسلامية لتحفيزها على المنافسة:

لأجل ذلك تم انشاء قسم المصرفية الإسلامية ببنك (نيغارا ماليزيا) من اجل تسريع منح التراخيص للمصارف الإسلامية المحلية او تلك الأجنبية خاصة العالمية منها والتي تتمتع بخبرة كبيرة في الصناعة المالية الإسلامية العالمية.

#### 2.2.3. زيادة عدد شركات التأمين التكافلي وإعادة التكافل:

لمواكبة تطور العمل المصرفي الإسلامي يجب أن يتبعه تطور عمل التأمين التكافلي بزيادة منح التراخيص للعاملين في المجال والترويج لنشاط إعادة التأمين التكافلي من خلال شركة ( ASEAN Retakaful International (L) Ltd ) كشركة رائدة في المنطقة ومنه التسويق لفكرة ماليزيا مركز جهوي للتأمين التكافلي<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص، 81.



### 3.2.3 تعزيز عمل السوق المالي الإسلامي:

يتم ذلك بتطوير نظام تقليل المخاطر وتشجيع المستثمرين المحليين والأجانب للاستثمار في السوق بتطوير المنتجات التي تلبي جميع رغبات الزبائن الملتزمين بالتعاليم الإسلامية، وأكملت هذه المهمة لمركز البحث والتطوير في المالية الإسلامية المؤسس لتدعيم الصناعة المالية الإسلامية. التشجيع على استعمال صيغتي المضاربة والمشاركة وتشكيل شركة متخصص لذلك لزيادة حصة التمويلات بهاتين الصيغتين.

### 3.3 تطوير الأطر التنظيمية:

من خلال عدة توصيات أهمها<sup>1</sup>:

#### 1.3.3 تعزيز الأطر القانونية للصيرفة الإسلامية:

سيتم وضع منصة خاصة بالصيرفة الإسلامية تركز على تعزيز قانون العمل المصرفي الإسلامي لعام (1983)، وذلك بمراعاة فصل رأس المال الإسلامي عن التقليدي في النواذ الإسلامية، تحديد طرق للاحتياط القانوني ونسب السيولة بما يتماشى مع النظام المصرفي الإسلامي مع موازنة الآراء الشرعية لتعزيز أداء السوق المصرفي الإسلامي.

#### 2.3.3 تحسين الإطار التنظيمي للتأمين التكافلي:

سيتم تدعيم الإطار القانوني وتوسيع نطاق تغطية السوق بالتركيز على مراجعة قانون التأمين لعام (1984)، وذلك بزيادة الحد الأدنى القانوني لرأس المال المدفوع بشكل تدريجي لمشغلي التكافل لتزويدهم بقاعدة رأسمالية كافية لتعزيز قدرتها على التنافس ومواجهة المخاطر، استحداث معايير محاسبية للتكافل في مجال الأعمال التجارية وحسابات نموذجية للتكافل الافراد لتنمو وتستوعب مخاطر أكبر، مراقبة وتنقيح مدونة الأخلاق والممارسات القياسية لمشغلي سوق التكافل.

#### 3.3.3 إنشاء نظام ضريبي مناسب:

صياغة وتعديل السياسات الضريبية بأخذ في الاعتبار تأثير ذلك على الخدمات المصرفية الإسلامية والتكافل لتجنب خلق حواجز في تبني المفاهيم المصرفية ومنتجات التكافل الإسلامي.

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص، 82.

عرفت بداية هذه المرحلة نمو القطاع المالي الإسلامي ممثلاً بمصرفين إسلاميين، (47) مؤسسة مصرفية تقليدية (17 بنكا تجاريا محليا، أربعة بنوك مملوكة لأجانب و(14) شركة تمويل وخمسة بنوك تجارية وسبعة بيوت الخصم) وذلك لتجسيد الخطة المرسومة في برنامج الصيرفة الإسلامية (IBS) و مع نهاية هذه الفترة وصل عدد البنوك الإسلامية العاملة في السوق المصرفي الإسلامي (17) مصرف بشبكة فروع تصل إلى (2102) فرعا<sup>1</sup>.

#### 4. المرحلة الرابعة(2011-2020):

العنوان الرئيسي لهذه الفترة الزمنية من التطور التنظيمي لسوق المالية الإسلامية الماليزي هو تدويل التمويل الإسلامي، وفتح علاقات إقليمية ودولية.

حيث بدأت هذه المرحلة بإطلاق الأجندة الوطنية لجعل ماليزيا مركز مالي إسلامي دولي (MIFC)، هذه الاجندة ركزت على خمسة مجالات أساسية تتمثل في (صناعة الصكوك، التجارة والصناديق الإسلامية، إدارة الثروات الإسلامية العالمية، دعم المصرفية الإسلامية والتأمين التكافلي الدولي وتنمية رأس المال البشري).

من أجل تحقيق هدف التدويل وضعت السلطات المالية والنقدية(وزارة المالية، بنك نيغارا الماليزي) الماليزية المخطط العام المالي الماليزي(FSMP) من (2011الى 2020) الذي ضم عدت إجراءات أهمها<sup>2</sup>:

#### 1.4. مواصلة تدعيم البيئة المواتية لصناع السوق المالي الإسلامي:

حيث يتم ذلك عن طريق النقاط التالية:

##### 1.1.4 إصدار تراخيص مصرفية إسلامية جديدة للمؤسسات ذات الخبرة المتخصصة:

بغيت دعم نمو تجارة الجملة عبر الحدود والأنشطة المصرفية الاستثمارية التي ستكون قادرة على تقديم مجموعة واسعة من الابتكارات المالية الإسلامية تم وضع الإجراءات التالية:

<sup>1</sup> Bank Negara Malaysia: PUBLICATION(Financial Stability and Payment Systems Report 2010, Banking System: Network and Workforce,a.8,p1.

<sup>2</sup> Bank Negara Malaysia: PUBLICATION(Financial Sector Blueprint 2011 – 2020, internationalisation of Islamic finance,p17.

- توسيع نطاق أعمال البنوك الإسلامية العالمية لتقديم مجموعة واسعة من الحلول المالية للشركات من أجل المساهمة في خفض تكلفة عبور الحدود للمعاملات التجارية والاستثمارية.
- اصدر تراخيص جديدة لشركات التأمين التكافلي المتخصصة لمواكبة النمو المتزايد للسوق المصرفي الإسلامي من اجل حماية أكثر من الاخطار المتخصصة.

#### 2.1.4 دعم نمو صناديق الاستثمار وإدارة الثروة الإسلامية:

- حيث يتم التركيز على منطقة آسيا والشرق الأوسط بغيت استقطاب رؤوس الأموال الملتزمة بالتعاليم الإسلامية والتسويق لماليزيا كسوق إقليمي ودولي للصناديق الإسلامية وإدارة الثروات وذلك بـ:
- تسهيل قدوم مديرو الصناديق الإسلامية الدوليين ذوي الخبرة لإدارة الصناديق الإسلامية في السوق الماليزي.
  - توفير بيئة مواتية لصناع السوق المصرفي والمستثمرين في الصناديق الإسلامية من خلال توفير منتجات ذات قيمة مضافة عالية والتحكم في المخاطر وتذليل كل الاحتراقات من اجل الوصول الى مركز أعمال مالي دولي<sup>1</sup>.

#### 3.1.4 تحيين البيئة القانونية:

عرفت سنة (2013) تطورا مهما في تعزيز الإطار التنظيمي والرقابي للصناعة المالية الإسلامية في ماليزيا باعتماد قانون الخدمات المالية الإسلامية (IFSA) الذي دخل حيز التنفيذ في (30 جوان 2013)، وكان الهدف من هذا القانون تمهيد الطريق لوضع إطار للامتثال الشرعي المتكامل لعمل المؤسسات المالية الإسلامية في ماليزيا، ومع بدء تطبيق هذا القانون، ألغيت عدة تشريعات منفصلة أخرى وهي قانون البنوك الإسلامية لعام (1983)، وقانون التكافل (1984)، وقانون أنظمة الدفع (2003) وقانون الرقابة على النقد (1953)، ومن بين السمات البارزة لهذا القانون هو فرض الامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية، على المؤسسات المالية الإسلامية لضمان أن تكون أهدافها وأنشطتها متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية كجزء من الحوكمة الشرعية للنظام المالي الإسلامي في ماليزيا<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص، 22.

<sup>2</sup> رابح خوني، إبتسام ساعد: تجربة المصرفية الإسلامية في ماليزيا- تقييم أداء المصارف الإسلامية للفترة 2008-2015، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية العدد 30، 2017، ص، 345.

### 2.4 تعزيز السيولة في الأسواق المالية الإسلامية:

بغية تسهيل وساطة أكثر فعالية وكفاءة للتدفقات المالية الإسلامية عبر الحدود وجذب رؤوس أموال اجنبية متعددة وذلك عن طريق<sup>1</sup>:

#### 1.2.4 تطوير منتجات جديدة لتسهيل المعاملات المالية:

مستهدفة التركيز على النقاط التالية:

- توسيع نطاق أدوات التحوط الإسلامية المقبولة عالمياً بهدف التخفيف من مخاطر السوق.
- دعم تطوير صناديق الاستثمار العقاري والصناديق المتداولة في البورصة (سوق رأس المال الإسلامي).
- تشجيع المصدرين الماليزيين على طرح رأس المال الإسلامي بالعملة الأجنبية وتسويق المنتجات الاستثمارية من خلال توفير حزمة ضريبية جذابة لإنشاء وإدراج هذه المنتجات في ماليزيا.

#### 2.2.4 زيادة كفاءة السوق المالي:

من خلال التسهيل استخدام الوثائق القياسية والاتفاقات بين اللاعبين في السوق المالية وتشمل هذه الجهود:

- تعزيز الاستعمال الواسع للمعايير ووثائق المنتج مثل اتفاقية (وكالة وسلعة)، اتفاقية (المرابحة الرئيسية) من خلال الاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف بين المؤسسات المالية المحلية والأجنبية.
- تعزيز الاجتهادات الشرعية للمنتوجات المتداولة في السوق المالي من اجل تسهيل عمل المستثمرين والشركات الدولية والمحلية.
- اصدار اتفاقيات التمويل المشترك بين الحكومة والمستثمرين العموميين والخواص عن طريق الاككتاب لإنشاء مشاريع كبيرة وتسجيع الاككتاب الأجنبي عن طريق الصكوك الدولية الصادرة عن الحكومة الماليزية.

<sup>1</sup> Bank Negara Malaysia: PUBLICATION(Financial Sector Blueprint 2011 – 2020, internationalization of Islamic finance,p27.

#### 3.2.4 تعزيز التدفق الكفؤ والفعال للأنشطة المالية الإسلامية العالمية:

بهدف زيادة الارتباط والتنسيق مع السوق الإسلامي العالمي للصناعة وتدعيم مكانة السوق الماليزي كمركز عالمي للصناعة المالية الإسلامية من خلال المصرفية والتأمين التكافلي وإعادة التكافل وذلك بالتركيز على:

- تشجيع صناع التكافل وإعادة التكافل العالميين الى القدوم وإنشاء شركات في ماليزيا مع التركيز على جذب الوسطاء العالميين من ذوي الخبرة لتدعيم قطاع التكافل الماليزي.
- تقديم حواز للعاملين في صناعة التكافل من الترويج للمنتجات التكافل كأداة لإدارة مخاطر المعاملات المالية الإسلامية.
- تعزيز التحالفات الاستراتيجية من خلال الاتفاقات الثنائية والاتفاقات المتعددة الأطراف في مجال الأعمال التجارية والمجالات التنموية للتمويل الإسلامي لتعزيز اتساع وعمق أكبر في صناعة التمويل الإسلامي على المستوى الدولي.

#### 3.4 دعم السوق الماليزي كمرجع للمعاملات المالية الإسلامية والتعليم والتدريب في الصناعة:

لتحقيق ذلك ركزت السلطات المالية الماليزية على العمل أكثر في ميدان الرأس مال البشري المتخصص في الصناعة المالية الإسلامية، القوانين الشرعية، الأطر الإشرافية وذلك بالتركيز على<sup>1</sup>:

##### 1.3.4 إنشاء هيئة شرعية عليا للإفتاء في الصناعة المالية الإسلامية:

هذه الهيئة مكلفة بالتحكيم الشرعي للمنتجات المعروض في السوق المصرفي والمالي الماليزي والدولي بغيت توحيد المعايير الشرعية ومواجهة التحديات العالمية للصناعة.

##### 2.3.4 إنشاء الأكاديمية العالمية للبحوث في المالية الإسلامية (ISRA):

لتكون اول اكااديمية من نوعها بهدف تطوير المنتجات المالية الإسلامية وتسعيها وكذلك اجراء البحوث التطبيقية والدراسات الاستشرافية ودعم الصناعة المالية الإسلامية في ماليزيا.

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص، 31.

### 3.3.4 الإعتقاد الدولي لجمعية المستشارين الماليين الشرعيين (ASAS):

هيئة مسؤولة عن التدريب والاعتماد للممارسين الشرعيين كمستشارين محليين ودوليين، مع تقوية مركز كولالمبور للتحكيم في المنازعات المالية (KLRCA).

### المطلب الثاني: المصارف الإسلامية العاملة في السوق الماليزي والمؤسسات الداعمة.

منذ تأسيس أول مصرف إسلامي في ماليزيا سنة (1983) بدأت السلطات المالية الماليزية رحلة جعل ماليزيا مركز المصرفية والصناعة المالية الإسلامية إقليميا ودوليا ومنه عملت على تركيز الجهود على جعل المناخ جذابا للصناعة بغية جلب رأس المال الأجنبي، هذا ما أدى الى نمو عدد المصارف الإسلامية عام بعد عام.

### 1. المصارف الإسلامية في السوق الماليزي:

بلغ عدد المصارف الإسلامية الفعالة في السوق المصرفي الماليزي حوالي سبعة عشر (17) مصرفا والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول (05): جدول يوضح عدد وأسماء وملكية المصارف الإسلامية العاملة في السوق الماليزي.

الرقم	اسم المصرف	الملكية
1	Affin Islamic Bank Berhad	محلي
2	Allaince Islamic Bank Berhad	محلي
3	Amlslamic Bank Berhad	محلي
4	Bank Islam Malaysia Berhad	محلي
5	Bank Muamalat Malaysia Berhad	محلي
6	CIMB Islamic Bank Berhad	محلي
7	EONCAP Islamic Bank Berhad	محلي
8	Hong Leong Islamic Bank Berhad	محلي
9	Maybank Islamic Berhad	محلي
10	Public Islamic Bank Berhad	محلي

محلي	RHB Islamic Bank Berhad	11
أجنبي	Al Rajhi Banking and Investment Corporation (Malaysia ) Berhad	12
أجنبي	Asian Finance Bank Berhad	13
أجنبي	HSBC Amanah Malaysia Berhad	14
أجنبي	Kuwait Finance House (Malaysia) Berhad	15
أجنبي	Standard Chartered Saadiq Berhad	16
أجنبي	OCBC Al-Amin Bank Berhad	17

Source: Ching Wing Lo and Chee Seng: **Leow Islamic Banking in Malaysia: A**

**Sustainable Growth of the Consumer Market** , International Journal of Trade, Economics and Finance, Vol. 5, No. 6, December 2014, p527

سننطق لبعض هذه المصارف على حسب توفر المعطيات:

### 1.1 بنك اسلام ماليزيا برهاد (BIMB):

ظهر البنك الإسلامي الماليزي كأول مولود إسلامي ماليزي، حتى وإن سبقته تجارب صندوق الحج الماليزي على أساس المعاملات الإسلامية ذات الأهداف المحدودة والخاصة بشؤون الحج، حيث جاءت الفكرة نتيجة مساعي بعض المؤسسات والشخصيات الماليزية، فشكل رئيس الوزراء لجنة وطنية للبنك الإسلامي في (30 / 07 / 1981)، وقدمت تقريرها في (01 / 07 / 1982)، متضمنة رؤية متكاملة، مع توصياتها ومقترحاتها لقيام البنك الإسلامي، ليتم رسمياً إعلان ميلاده بتاريخ (1 جويلية 1983)، وبدأ برأس مال (500 مليون رينجت ماليزي). وقد منحه البنك المركزي الماليزي ميزة الحصرية بأن لا يسمح بترخيص أي بنك إسلامي في ماليزيا خلال عشرة سنوات حتى تقف التجربة الأولى للبنك الإسلامي على قدميها، وترى حقيقة النور، ولم تنته عن تحقيق أهدافه رغم الأزمة المالية التي ضربت جنوب شرق آسيا في عام (1997)، وقد تكبد خسائر ضخمة خلال السنة المالية من عام (2005) ترجع أسبابها إلى تقديم البنك قروض لشركات بالبوسنة وجنوب إفريقيا، مما جعلته يضطر لبيع حصة (40 %) إلى مجموعة دبي الاستثمارية من أجل زيادة رأسماله<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> جعفر هني، مرجع سبق ذكره، ص، 98.

2.1. بنك معاملات ماليزيا بيرهاد (BMMB):

بنك معاملات ماليزيا بنك إسلامي رائد، تم تأسيسه في (1 أكتوبر 1999)، ويخضع لقانون الخدمات المالية الإسلامية (IFSA) لعام (2013) كمؤسسة مالية إسلامية كاملة، يقدم البنك لعملائه مجموعة واسعة من الخدمات التي تلبي احتياجات كل من الأفراد والمؤسسات.

يوفر بنك معاملات للأفراد خدمات تتراوح بين حسابات الودائع وإدارة الأصول والاحتياجات التمويلية للسيارات والمنازل والاستخدام الشخصي، بالإضافة إلى منتجات إدارة الثروات مثل (التكافل العائلي والتكافل العام) والاستثمارات والتخطيط العقاري الإسلامي، كما يقدم منتجات غير مالية مثل (إدارة جنازة إسلامية، تعليم قرآني، رحلات سياحية حلال).

يقدم البنك لعملائه من الشركات والمؤسسات مجموعة كاملة من المنتجات الخاصة تتمثل في إدارة النقد وحلول الدفع بما في ذلك تمويل التجارة والتصدير، الصرف الأجنبي الدولي والتمويل ومعاملات أسواق رأس المال.

يتواجد بنك معاملات في جميع أنحاء البلاد من خلال شبكة تتكون من (67 فرع). بالإضافة إلى امتلاكه قنوات إلكترونية تشمل (i-Muamalat) الحل المصرفي عبر الإنترنت للبنك، ومحطات الخدمة الذاتية (SST) الخاصة والتي تتوفر في ما يقرب من (141 موقع) من خلال شبكته من أجهزة الصراف الآلي وأجهزة الإيداع النقدي كما يقدم الخدمات المصرفية عبر الإنترنت للشركات.

رأس مال البنك يتوزع بين (DRB-HICOM Berhad Group) التي تمتلك 70% من أسهم البنك بينما تمتلك الخزانة الوطنية بيرهاد الحصة المتبقية.

تم قبول بنك معاملات رسمياً كعضو في التحالف العالمي للخدمات المصرفية على القيم (Global Alliance for Banking on Values) في (15 نوفمبر 2017) مما يشير إلى نمو متزايد للحركة المصرفية القائمة على القيم حيث يعتبر أول بنك إسلامي في العالم يدخل الاتحاد<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> موقع بنك معاملات على الشبكة العنكبوتية (<https://www.muamalat.com.my/media-room/banks-image/>)، ت،

م(2021/08/29).



### 3.1 بنك التحالف الإسلامي (Alliance Islamic Bank):

بنك التحالف الإسلامي (AIS) تابع لمجموعة التحالف المالية (AFG) التي تأسست سنة (1966) وهي مجموعة خدمات مالية ديناميكية ومتكاملة تقدم الخدمات المصرفية والمالية للأفراد، والخدمات المصرفية التجارية، والخدمات المصرفية الإسلامية.

تأسس بنك التحالف الإسلامي في (1 أبريل 2007) بعد أن قررت المجموعة دخول سوق

المصرفية الإسلامي بعدما زاد الطلب على هذا النوع من المنتجات في السوق الماليزي<sup>1</sup>.

يعتمد البنك على فريق من الموظفين المؤهلين الذين تم تدريبهم لتقديم خدمات الاستشارات المالية للعملاء وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية وشبكة توزيع تغطي كامل التراب الوطني.

على صعيد إدارة الثروات، احتل صندوق (الآينس للأسواق المالية الإسلامية) المرتبة العاشرة في العالم في فئة الصناديق الإسلامية من قبل منظمة (يوريكادج)، أكبر شركة أبحاث مستقلة لصناديق التحوط في العالم، في عام 2006.

### 4.1 بنك الخير الإسلامي الدولي (Alkhair International Islamic Bank):

تأسس بنك الخير الإسلامي الدولي عام (2004) بمملكة البحرين يتواجد في كل من ماليزيا، الأردن، تركيا، الامارات العربية المتحدة<sup>2</sup>.

يوفر البنك خدمات الصيرفة الإسلامية عبر كافة التراب الماليزي من خلال شبكة توزيع تغطي كل المناطق مركز في تمويلاتها على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي يعرف نمو متزايد في البلاد.

### 5.1 مصرف الراجحي ماليزيا:

ينتمي المصرف الى مجموعة الراجحي الاستثمارية وهي المجموعة التي تم تأسيسها في المملكة العربية السعودية عن طريق عائلة الراجحي عام (1978)، تم تأسيسه في ماليزيا في (16 أكتوبر 2006) بفرعه الرئيسي بمدينة (جالان أمبانج) ويملك المصرف حاليا (16) فرع عبر كل ماليزيا.

<sup>1</sup> ALLIANCE FINANCIAL GROUP: 2013 ANNUAL REPORT, HISTORY OF ALLIANCE FINANCIAL GROUP,p,5.

<sup>2</sup> BANK ELKHAIR: Annual Report 2018,p8.

تمثل ماليزيا أول دخول لمجموعة الراجحي السوق المصرفية الدولية، وهو تطور مثير ومهم للغاية في تاريخ البنك<sup>1</sup>.

### 6.1 بنك (سي. آي. إم. بي) الإسلامي (CIMB Islamic Bank):

ينتمي البنك الى مجموعة (CIMB) المصرفية التي يتواجد مقرها الرئيس في كوالالمبور ماليزيا، ولها عدة فروع في قارة آسيا و تتواجد في بريطانيا تعتبر خامس مجموعة مصرفية في آسيا من حيث الأصول و في (مارس 2021) كان لديها (33الف) موظف و (17 مليون ) زبون.

تم تأسيس (CIMB) الإسلامي في (02 جوان 2003) للتدخل المجموعة ميدان الصيرفة الإسلامية، في عام (2008) دخل البنك في شراكة مع المجموعة المالية الرئيسية (PFG) في كوالالمبور لإنشاء صندوق إدارة الثروات الإسلامية و في عام (2010) تجاوزت عائدات (CIMB) الإسلامية حاجز (المليار رينغيت ماليزي) للمرة الأولى، وفي عام (2013) احتل البنك المرتبة الأولى عالميا من حيث الفروع، كما تحصل البنك عام (2020) على جائزة افضل مصرف خاص محلي في ماليزيا<sup>2</sup>.

### 7.1 بيت التمويل الكويتي (Kuwait Finance House):

تأسس بيت التمويل الكويتي في عام (1977) وهو من البنوك الأولى عالميا التي تعمل وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية، لدى بيت التمويل الكويتي عمليات تجارية في البحرين وتركيا والأردن والمملكة العربية السعودية وماليزيا بالإضافة إلى شركات تابعة في الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان وبنغلاديش، حاز بيت التمويل الكويتي على لقب "هارفارد للبنوك الإسلامية" في إصدار عام (2007) من مجلة (فوربس) وهو تقدير عالمي يشهد على القوة المالية وجودة الأصول وكفاءة ومهنية موظفيه.

بيت التمويل الكويتي ماليزيا هو أول بنك إسلامي أجنبي حصل على ترخيص بموجب قانون الصيرفة الإسلامية (ماليزيا 1983) في (8 مايو 2005)، بدأ عمله في ماليزيا فعليا بتاريخ (8 أغسطس 2005) وهي شركة تابعة مملوكة بالكامل لبيت التمويل الكويتي.

<sup>1</sup> موقع مصرف الراجحي ماليزيا (<https://www.alrajhibank.com.my/page/about-us/corporate-info-92/our-history-9>)، ت، م، (2021/08/31).

<sup>2</sup> موقع مصرف الإسلامي (<https://www.cimbislamic.com/en/newsroom.html?news-year=2020>)، ت، م، (2021/09/2).

جاء تحرك بيت التمويل الكويتي لإنشاء مكتب في ماليزيا في أعقاب قرار البنك المركزي الماليزي (BNM) بفتح قطاع الصيرفة الإسلامية في البلاد أمام أجنب مؤهلين على النحو الموصى به في خطته الرئيسية للقطاع المالي، يتمثل الدور الرئيسي لبيت التمويل الكويتي في ماليزيا في تقديم حلول مالية مبتكرة قائمة على الشريعة الإسلامية لعملائه في إطار الخدمات المصرفية للشركات، والخدمات المصرفية للأفراد، وكذلك الخزانة والأعمال الدولية.

في عام (2011) صنف من طرف منتدى كوالالمبور للتمويل الإسلامي كأفضل بنك استثماري في (آسيا)، وفي عام (2018) صنفته مجلة الأعمال والتمويل الإسلامي (جوائز جنوب شرق آسيا) كأفضل مصرف يقدم منتج للخدمات المصرفية للأفراد وأفضل محترم للمسؤولية الاجتماعية للشركات في الخدمات المصرفية الإسلامية وأفضل مصرف يملك موقع إلكتروني للخدمات المصرفية الإسلامية<sup>1</sup>.

## 2. أداء المصرفية الإسلامية في ماليزيا:

حققت المصارف الإسلامية في ماليزيا نموا جيدا في حجم الودائع، وإجمالي الأصول وحجم التمويل حيث بلغت حصتها من السوق ما مقداره (22 %)، وهو رقم يتجاوز المستهدف تحقيقه مع نهاية(2010) في خطة التمويل الشاملة لقطاع المصارف الإسلامية و التي قدرت ب(20 %).

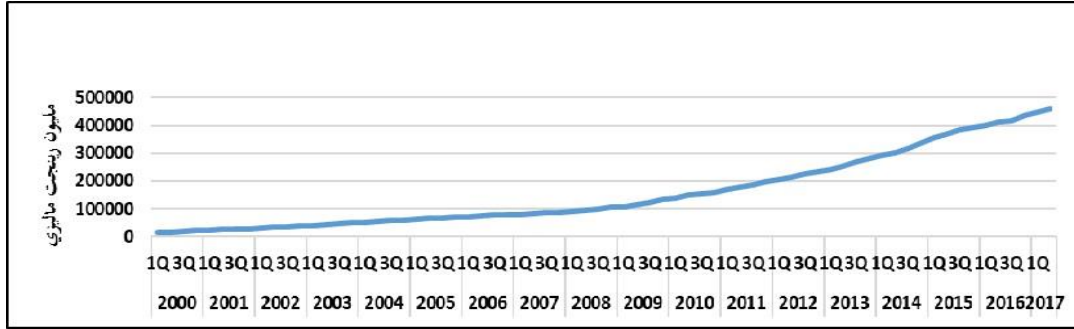
مع نهاية مارس عام(2013) وصلت أصول المصارف الإسلامية في ماليزيا إلى حوالي (400 بليون رنقت ماليزي)، مقارنة بحوالي (132 بليون رنقت) عام(2006) وبزيادة قدرها حوالي (2.3 %)، وبمعدل نمو يقدر بحوالي (20%) سنويا<sup>2</sup>.

حاليا يشكل التمويل المصرفي الإسلامي في ماليزيا نسبة مهمة جدا من إجمالي التمويل الموجه للاقتصاد ويشمل كلا من التمويل الممنوح من البنوك الإسلامية البالغ عددها (16) بنك ومختلف الشبابيك التي تنشط في البنوك التقليدية، ويوضح الشكل رقم (07) تطور التمويل المصرفي الماليزي خلال الفترة(2000-2017).

<sup>1</sup> موقع بيت التمويل الكويتي ماليزيا (<https://www.kfh.com.my/malaysia/personal/about-us/the-story.html>)، ت، م، 2021/09/2).

<sup>2</sup> عبد الله المعجل: لمحات من التجربة الماليزية في المصرفية الإسلامية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الامام محمد، الرياض، السعودية، العدد، 35، 1436هـ، ص، 37.

الشكل (07): تطور التمويل المصرفي الإسلامي في ماليزيا خلال الفترة (2000 / 2017)



المصدر: كمال شريط، زغلامي مريم: التمويل المصرفي الإسلامي و أثره على (pib) لمملكة ماليزيا، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة سيكيدة، المجلد 6، العدد1، 2018، ص، 124.

من خلال الشكل رقم (07) يتضح أن التمويل المصرفي الإسلامي عرف ارتفاعا مستمرا خلال الفترة (2000-2017) بمعدلات نمو متزايدة تراوحت بين (1.8% إلى 7%) خلال الفترة المشار إليها، حيث كان للبرامج المسطرة لتطوير الصيرفة الإسلامية في ماليزيا آثار بالغة في تحقيق هذه العوائد كمخطط القطاع المالي الذي تم تقديمه سنة (2001)، وبرنامج (2006) الذي يهدف لجعل ماليزيا مركز مالي إسلامي دولي، إضافة إلى مخطط القطاع المالي لسنة (2011) وآخرها اعتماد قانون الخدمات المالية الإسلامية (IFSA) الذي دخل حيز التنفيذ في (30) جوان (2013)، حيث تهدف كل هذه البرامج لزيادة حجم الأصول المصرفية الإسلامية في النظام المالي الماليزي والحفاظ على أعلى حصة سوقية لها عالميا.

### 3. المؤسسات الداعمة لصناعة المصرفية الإسلامية:

من أجل نجاح الصناعة المالية الإسلامية عموما والصيرفة الإسلامية خصوصا بادرت السلطات المالية الماليزية بدعم انشاء المؤسسات المساندة للعمل المالي الإسلامي وتمثلت هذه المؤسسات في:

#### 1.3 مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB):

أسس عام (2002) بدعم من الحكومة الماليزية ومقره كوالالمبور، ويعنى بإصدار المعايير والإرشادات الخاصة بالرقابة على إدارة المؤسسات المالية لضمان جودتها واستقرارها، وتوافقها مع معايير الحوكمة والرقابة الدولية<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> الموقع الإلكتروني (https://www.ifsb.org/ar\_index.php)، ت، م، (2021/09/12).

### 2.3 المركز الماليزي الدولي للمالية الإسلامية (MIFC) :

تابع للبنك المركزي الماليزي، والذي أطلق في عام (2006) من أجل تحقيق استراتيجية الدولة في جعل ماليزيا مركزا عالميا يستقطب رؤوس الأموال الراغبة في الاستثمار في مجال التمويل الإسلامي، والمركز يسعى لجعل ماليزيا مركزا عالميا في مجالات إصدار الصكوك الإسلامية، والمصرفية الإسلامية، والتأمين الإسلامي، وإدارة الصناديق الاستثمارية الإسلامية، وتطوير الموارد البشرية<sup>1</sup>.

### 3.3 رابطة المؤسسات المصرفية الإسلامية بماليزيا (AIBIM):

أنشأت عام (1996)، لتشجيع ودعم بناء نظام مصرفي إسلامي متين ومنافس، وتقديم المساعدة والمشورة والتدريب لأعضاء الرابطة، وتبني مطالبهم وتعزيز قدراتهم<sup>2</sup>.

### 4.3 المركز الدولي للتعليم المالي الإسلامي (INCEIF):

أسس عام (2005) من طرف البنك المركزي الماليزي من أجل تلبية الطلب المتزايد على الكوادر البشرية المؤهلة تأهيلا احترافيا في مجال التمويل الإسلامي، ولتعزيز مكانة ماليزيا كمركز عالمي للتمويل الإسلامي، يعد المركز جامعة متخصصة في التمويل الإسلامي ويكاد أن يكون الوحيد المخصص فقط لتقديم برامج الدراسات العليا في هذا المجال، كما يقدم شهادة الاحتراف المالي الإسلامي<sup>3</sup>.

### 5.3 الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية (ISRA) :

أنشأها البنك المركزي لماليزيا عام (2008) لتكون مركزا متخصصا في البحوث الشرعية التطبيقية المتعلقة بالتمويل الإسلامي، ومستودعا للمعرفة والعلم الشرعي، وجهة تدريبية وتعليمية تستهدف الرفع من مستوى التأهيل للممارسين والعلماء الشرعيين والأكاديميين وطلاب الدراسات العليا فيما يتعلق بالصناعة المالية الإسلامية في جانبها الشرعي والفني<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> لشهب الصادق، بوريش أحمد: تحليل عوامل نجاح التجربة الماليزية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، عدد، 01، 2015، ص، 94.

<sup>2</sup> عبد الله المعجل، مرجع سبق ذكره، ص، 52.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص، 53.

<sup>4</sup> الموقع الإلكتروني (<https://www.isra.my/aboutus>)، ت، م، (2021/09/12).

### 6.3 المعهد الماليزي للتمويل والمصرفية الإسلامية (IBFIM):

تأسس عام (2001) لتحقيق أهداف الخطة الشاملة للقطاع المالي وقطاع الأسواق المالية، والمتمثلة في توفير كوادر بشرية مؤهلة تأهيلا عاليا في صناعة المالية الإسلامية على جميع المستويات القيادية والعاملة من خلال التعليم والتدريب والاستشارات والأبحاث والنشر.

### 7.3 شركة تطوير صناعة الأوراق المالية (SIDC):

بدأت نشاطها (1994) كذراع تدريبي وتطويري لهيئة السوق المالية الماليزية وكجهة رائدة في مجال التعليم والتدريب وتوفير المعلومات فيما يخص الأسواق المالية على مستوى دول المنطقة، في عام (2007) تم تحويلها لكيان تجاري متخصص في التعليم والتدريب في مجال الأسواق المالية على المستوى المحلي والعالمي، ومنذ إنشائها وهي تسهم بفعالية في إعداد الكوادر البشرية المحترفة، وتثقيف المستثمرين ومدراء الشركات في ما يتعلق بالجوانب النظامية والقانونية للأسواق المالية، وإجراء الاختبارات المؤهلة للحصول على تراخيص العمل من قبل هيئة السوق المالية<sup>1</sup>.

### 8.3 مكتب الوساطة المالي (FMB):

هيئة صلح مستقلة أنشئت للمساعدة في حل المشاكل والخلافات التي تقع بين العملاء والمؤسسات التي تقدم الخدمات المالية المختلفة والمنضوية تحت عضوية المكتب والبالغ عددها (96) مؤسسة عاملة في القطاع المالي قرارات المكتب ملزمة لأعضائه وهي ليست كذلك بالنسبة لأصحاب الشكوى من العملاء، والهدف هو حل تلك المشاكل دون اللجوء للمحاكم.

الخدمات تقدم للعملاء مجانا مع التزام بحل الإشكال القائم خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تقديم الشكوى، وفقا لشروط حددها المكتب فيما يخص نوعية المشاكل التي يقبلها وحجم الأموال محل الشكوى وطبيعة الخلاف<sup>2</sup>.

### 9.3 المركز الدولي للقيادة المالية (ICLIF):

منظمة غير ربحية تأسست عام (2003) تعمل تحت إشراف البنك المركزي الماليزي، ويهدف إلى إعداد جيل من القادة الإداريين في المستويات الإدارية العليا القادرين على قيادة شركاتهم المالية بكل

<sup>1</sup> عبد الله المعجل، مرجع سبق ذكره، ص، 53.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص، 54.

فعالية واقتدار في بيئة تتسم بالتغيرات السريعة والتحديات الكبيرة والمنافسة القوية. ويقدم المركز العديد من البرامج التدريبية والتعليمية في مجال القيادة الإدارية الفاعلة، وحكومة الشركات، وتنمية المهارات<sup>1</sup>.

الحقيقة أن ما بذل من قبل الحكومة الماليزية خلال العقود الماضية من جهود لتعزيز وتطوير المصرفية الإسلامية أكبر من أن تناقش تفصيلاته في مثل هذا العنصر، إنما أوردنا نماذج وأمثلة للتدليل والتوضيح بقدر ما يستلزمه موضوع الدراسة، وللتأكيد على العزيمة وصدق الإرادة لدى المسؤولين هناك في جعل ماليزيا مركزا عالميا لصناعة التمويل الإسلامي.

### المطلب الثالث: العوامل المساهمة في تطور المصرفية الإسلامية في ماليزيا.

اتبعت الحكومة الماليزية لتطوير الصيرفة الإسلامية منهج المقاربة التدريجية حيث اعتمدت أساسا على تعزيز المكتسبات والتخطيط الجيد للخطوات الموالية وتدعيمها بشتى الوسائل القانونية والتحفيزية والتوجيهية والملاحظ أن الحكومة الماليزية لم تسمح بدخول مؤسسات مصرفية أخرى إلى السوق في المرحلة الأولى من تنمية القطاع المصرفي الإسلامي والتي امتدت لعشرة سنوات، وبعد ادراكها بأن "بنك إسلام ماليزيا بيرهاد" قادر على المنافسة والاستمرار بنجاح وقادر على عرض منتجات مالية مقبولة لدى المواطنين الماليزيين وخاصة المسلمين، أدخلت الحكومة "برنامج المصرفية الإسلامية" الذي سمح للبنوك التقليدية بتقديم خدمات مصرفية إسلامية. وقامت الحكومة بدعم المؤسسات المصرفية الإسلامية في مرحلة توسعها<sup>2</sup>.

تتطرق الدراسة في هذا المطلب الى أهم النقاط المعتمدة في المقاربة الماليزية لتطوير الصيرفة والصناعة المالية الإسلامية:

#### 1. الإطار القانوني الواضح:

تم تكييف الإطار القانوني للتعامل بشكل مناسب مع خصوصيات المالية الإسلامية عبر سن وتعديل عدة قوانين وإدخال آليات جديدة منها:

- قوانين خاصة (قانون المصرفية الإسلامية 1983، قانون الاستثمار الحكومي 1983).

<sup>1</sup> الموقع الإلكتروني (<https://uia.org/s/or/en/1122277882>)، ت، م، (2021/09/12).

<sup>2</sup> Nakagawa Rika: The Evolution Of Islamic Finance In Southeast Asia: The Case Of Malaysia, The Journal of Applied Business Research, January/February 2009, Volume 25, Number 1,p,117.

- قوانين داعمة (قانون المؤسسات المالية والمصرفية 1989).
  - وضع آليات لتسوية المنازعات تتمثل في قاضي بالمحكمة العليا متخصص في قضايا المالية الإسلامية، ومركز جهوي للتحكيم في كوالالمبور، ومكاتب التوسط المالي كآلية بديلة عن المحاكم لتسوية المنازعات بين عملاء ومقدمي خدمات المالية الإسلامية.
  - تشكيل لجنة خاصة في سنة (2003) مكونة من ممثلين عن مكتب النائب العام، و وزارة المالية، ونقابة المحامين، والفاعلين في الصناعة وعلماء الشريعة، وظيفتها الرئيسية تتمثل في مراجعة القوانين السارية وتعديلها بما يتناسب وخصائص المالية الإسلامية<sup>1</sup>.
- 2. الهيكل التنظيمي الداعم:**

استفاد الإطار التنظيمي للمالية الإسلامية في ماليزيا من هياكل تنظيم المالية التقليدية التي أثبتت فعاليتها واعتمد على الأطر الموجودة لمعالجة المخاطر المماثلة، حيث تحكم المالية الإسلامية نفس الضوابط التنظيمية في المصارف التقليدية (حوكمة الشركات، كفاية رأسمال، إدارة السيولة، الشفافية المالية وانضباط السوق، إدارة المخاطر والمراجعة)، إلى جانب تعديل الأطر القائمة لمعالجة الخصائص الفريدة للمالية الإسلامية وتبني معايير الاحتراز الإسلامية الدولية الصادرة عن "مجلس الخدمات المالية الإسلامية"

الذي تم تأسيسه سنة (2002) ليعمل على تطوير معايير تنظيمية دولية وفق المواصفات المميزة للمؤسسات المالية الإسلامية ومخاطرها من أجل ضمان سلامة النظام المالي الإسلامي واستقراره وشملت المعايير الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية كل من (معيار كفاية رأس المال ( 2005 )، والمبادئ التوجيهية لإدارة المخاطر ( 2005 )، والمبادئ التوجيهية لحوكمة الشركات (2006)، والشفافية وانضباط السوق ( 2007 )، وعملية المراجعة والاشراف ( 2007 ) وغيرها)<sup>2</sup>.

### 3. الإطار الشرعي المحين:

يعتبر الإطار الشرعي السليم أساس تنمية المصرفية الإسلامية ويشمل هذا الإطار مستويين متكاملين:

<sup>1</sup> بولبال زوبير: النظام المصرفي الإسلامي في ماليزيا (مراحل التنمية وعوامل النجاح، ص، 14. مقال محمل من موقع ( <https://www.academia.edu/38467256> )، ت، ت، (2021/08/07).

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص، 15.



### 1.3 المستوى الوطني:

أدرك ("بنك نيجارا ماليزيا" البنك المركزي) ضرورة توافق التفسيرات الشرعية في المالية الإسلامية بين مختلف علماء الشريعة ومنه تم تأسيس (المجلس الوطني للاستشارة الشرعية" في سنة 1997) بهدف تقديم النصائح "البنك نيجارا ماليزيا" حول المسائل المرتبطة بالمصرفية الإسلامية، وتنسيق الإصدارات الشرعية ومراقبة مطابقة المنتجات الجديدة والبرامج المقدمة من قبل المؤسسات المصرفية مع الشريعة الإسلامية، كما يعتبر السلطة المرجعية الوحيدة في المسائل الشرعية للمصرفية الإسلامية والتكافل، ويعمل كسلطة إشراف تسهر على تطبيق الشريعة في المالية الإسلامية. وبالرغم من أن البنوك الإسلامية تقوم بتشكيل لجان شرعية إلا أن المطالبة والاعتماد يكون بالرجوع الى (بنك نيجارا ماليزيا)<sup>1</sup>.

### 2.3 المستوى المؤسسي:

تم إلزام كل المؤسسات المالية التي تعرض منتجات وخدمات مالية إسلامية تعيين مستشار شرعي مستقل أو تشكيل مجلس استشارة شرعية يتمتع بالاستقلالية يضمن مطابقة خدمات هذه المؤسسات مع الشريعة خاصة على المستوى التنفيذي والإداري.

يتم تعيين هذه اللجان الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية وفق تعليمية (بنك نيجارا ماليزيا) التي تنظم كيفية حوكمة لجنة الشريعة للمؤسسات المالية الإسلامية. ومحتوى التعليمية يشمل ( الأهداف، مجال التطبيق، تشكيل لجنة الشريعة، الأعضاء، القيود، مهام ومسؤوليات لجنة الشريعة المؤسسة المالية الإسلامية)

والهدف من وراء وضع هذه القواعد والنظم والإجراءات يتمثل في تحديد دور لجنة الشريعة، ومجال تخصصها، ومهامها ومسؤوليتها وتحديد العلاقات وترتيبات العمل التي تربطها بمجلس الاستشارة الشرعية "البنك نيجارا ماليزيا".

فعلى سبيل المثال عند تعيين أعضاء لجنة الشريعة فإن البند (8) من التعليمية ينص على أن التعيين يكون من طرف مجلس إدارة المؤسسة المالية الإسلامية وعلى أساس توصيات لجنة التعيين، وتذكر البنود من (10 إلى 13) مؤهلات أعضاء لجنة الشريعة الذين ينبغي أن يكونوا أفرادا ولديهم

<sup>1</sup> Sudin Haron: **Towards Developing a Successful Islamic Financial System: A Lesson From Malaysia** , Kuala Lumpur Business School, Working Paper Series 003m2004,p,p,3,12.

المؤهلات أو المعرفة اللازمة أو الخبرة أو التخصص في الشريعة الإسلامية (أصول الفقه) أو قانون الصفقات والتجارة الإسلامية (فقه المعاملات)، كما تعالج التوجيهات كذلك مسألة تضارب الآراء بين لجان الشريعة المختلفة للمؤسسات المالية الإسلامية والتي يمكن ان تؤدي الى الغموض في أوساط الجمهور العام<sup>1</sup>.

#### 4. حيادية الإطار الضريبي:

تم الإعلان في قانون المالية لسنة ( 2005 ) عن سياسة حيادية الضرائب والهادفة إلى خلق معاملة ضريبية عادلة بين المعاملات المالية والمصرفية الإسلامية وما يقابلها من معاملات مالية ومصرفية تقليدية عن طريق منح إعفاء من دفع الضرائب وحقوق الطابع الإضافية للأدوات والمعاملات الإضافية المستخدمة من أجل تلبية متطلبات الشريعة، وعليه أدخلت تعديلات على قوانين ضرائب الدخل وأرباح الملكية وحقوق الطابع لتماشي مع المنتجات المصرفية الإسلامية بغيت تخفيض التكاليف لزيادة التنافسية في السوق مقارنة بالمنتجات التقليدية.

#### 5. تنمية الموارد البشرية المتخصصة في المالية الإسلامية:

من أهم العوامل في تطوير صناعة مالية إسلامية ديناميكية وتنافسية وجود مجموعة كبيرة من الأطارات الجيدة، حيث يعتبر رأس المال البشري أساس تحريك الابتكار ورفع قدرات المنافسة لمواجهة تحديات صناعة المالية الإسلامية. ومن أهم الإنجازات التي تم تحقيقها في هذا المجال تأسيس عدة مؤسسات دراسية وبحثية من أهمها: الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا ( 1983 )، والمعهد الماليزي للمصرفية والتمويل الإسلامي ( 2001 )، والمركز الدولي للتعليم المالي الإسلامي ( 2006 )، والمركز الدولي لقيادة المؤسسات المالية (2006)، الأكاديمية العالمية لبحوث الشريعة في المالية الإسلامية (2008).

حيث يقوم "المعهد الماليزي للمصرفية والتمويل الإسلامي" بتركيز برامجه التدريبية على المستوى الفني، ويقوم "المركز الدولي للتعليم المالي الإسلامي" بتقديم برامج على المستوى المتوسط والمتقدم في مجال التمويل الإسلامي، أما "المركز الدولي لقيادة المؤسسات المالية" فيقدم برامج قيادية لكبار الإداريين بما فيهم كبار الإداريين في المؤسسات المالية الإسلامية؛ الأمر الذي جعل ماليزيا تقدم تشكيلة متكاملة

<sup>1</sup> Zulkifli hasan: **The Effectiveness of the Legal Framework of the Islamic Banking in Malaysia**, p,d from.([https://zulkiflihasan.files.wordpress.com/p,8,d,d\(07/09/2021\)](https://zulkiflihasan.files.wordpress.com/p,8,d,d(07/09/2021))).

من برامج تنمية رأس المال البشري في المالية الإسلامية تفي بمتطلبات صناعة الخدمات المالية الإسلامية. ومن جهتها الأكاديمية العالمية لبحوث الشريعة في المالية الإسلامية عبارة عن مركز عالمي لبحوث الشريعة المتعلقة بالقضايا الاقتصادية المعاصرة<sup>1</sup>.

تجدر الإشارة إلى أن جميع مؤسسات التعليم العالي في ماليزيا تعرض على الأقل تدريس بعض المواد المتخصصة في المالية الإسلامية إن لم تكن برامج تعليمية كاملة وشاملة، حيث يوجد في ماليزيا حوالي (50) مؤسسة تقدم دروسا في المالية والمصرفية الإسلامية و (18) جامعة تمنح شهادات في المصرفية والمالية الإسلامية.

#### 6. عرض منتجات وخدمات مالية إسلامية متعددة ومتنوعة:

لعب المنظمون والمشرفون على المصارف الإسلامية دورا بالغ الأهمية في تشجيع ابتكار منتجات جديدة وتنمية مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المطابقة للشريعة. وتم الاعتماد في تطوير المنتجات والخدمات المالية الإسلامية المعاصرة على مقارنتين مختلفتين: تقوم المقاربة الأولى على تعديل المنتجات والخدمات التقليدية الموجودة لتتطابق مع مبادئ الشريعة، وتقوم الثانية على خلق منتجات وخدمات جديدة ومبتكرة عبر استخدام مبادئ الشريعة المتنوعة. وفي ماليزيا تم الاستعانة بكلا المقاربتين لخلق وتطوير منتجات المصرفية الإسلامية التي من أجل تلبية الاحتياجات المختلفة. وتم التركيز أيضا على عرض مجموعة شاملة ومتكاملة من منتجات المصرفية الإسلامية شملت الودائع والاستثمار والتمويل وخدمات البطاقات وشملت أيضا مختلف القطاعات وجميع الصناعات، بالإضافة إلى عرض منتجات المصرفية الإسلامية على المستوى الدولي وفتح السوق للمؤسسات المالية الأجنبية.

من بين مواصفات النظم المالية المتطورة جيدا تنوع المشاركين بداخلها، ويشمل ذلك مشاركة جميع المؤسسات المالية المحلية والأجنبية. ولذلك قامت السلطات الماليزية بتحرير القطاع المصرفي الإسلامي، حيث أن مشاركة المؤسسات المالية التقليدية وتواجد المؤسسات المالية الإسلامية الأجنبية في ماليزيا خلق فائضا وتنافسا ساعدا في تنويع المنتجات وتحفيز الابتكارات المالية، ودعم تنمية المالية الإسلامية بشكل عام<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> Kuala Lumpur Business School (KLBS: An Overview of Islamic Banking System in Malaysia , County Report,11,2012.

<sup>2</sup> محمد الماليزي: تجربة ماليزيا في التنسيق بين المؤسسات المالية الداعمة للمصرفية الإسلامية، بحث مقدم إلى "مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول"، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي، ( 31 مايو / 3 يونيو)، 2009، ص، ص.، 12، 9.

## الفصل الثالث: تطور الصيرفة الإسلامية في كل من الجزائر وماليزيا

المبحث الثالث: مقارنة مراحل تطور الصيرفة الإسلامية في البلدين (الجزائر وماليزيا).

تحاول الدراسة في هذا المبحث مقارنة التطور الحاصل في كل من الجزائر وماليزيا في مجال الصيرفة والتمويل الإسلاميين وذلك باستعراض كرونولوجيا الأحداث الذي عرفها قطاع الصناعة المصرفية الإسلامية في البلدين.

**المطلب الأول: مقارنة التطور الهيكلي والتشريعي.**

يلخص الجدول (06) الموالي مراحل التطور التشريعي الذي عرفه مجال الصيرفة الإسلامية في كل من الجزائر وماليزيا.

**الجدول (06): التطور التشريعي المنظم للعمل المصرفي الإسلامي لكل من الجزائر وماليزيا.**

السوق الماليزي		السوق الجزائري	
التشريع	السنة	التشريع	السنة
قانون المصارف الإسلامية	1983	قانون النقد والقرض (10/90).	1990
قانون النواذ الإسلامية في المصارف التقليدية	1994	التنظيم (02/18).	2018
مخطط النظام المالي الإسلامي (IBS) (2010/2000)	2000	التنظيم (02/20).	2020
المخطط العام المالي الماليزي (FSMP) (2020/2011)	2011		

المصدر: من اعداد الباحث

بناء على ما ورد في الجدول (06) السابق يمكن أن نوضح التالي:

### 1. السوق الجزائري:

أول تشريع سمح للمصارف الخاصة والأجنبية في السوق المصرفي الجزائري هو قانون النقد والقرض (10/90) رغم أن القانون لم يشر للعمل المصرفي الإسلامي الا أنه سمح لبنك البركة الإسلامي بالدخول في شراكة مع بنك الفلاحة والتنمية الريفية الجزائري وولوج السوق الجزائري.

مارس بنك البركة الجزائري عمله في السوق الجزائري بداية من سنة (1990) في إطار التكيف مع الموجود وفق قاعدة المتاح والمباح وتبعه بعد ذلك مصرف السلام الجزائر (2008) بعد ثمانية عشر سنة، مما يفسر أن المناخ التشريعي في هذه المدة غير مشجع للعمل المصرفي الإسلامي لان السلطات

النقدية والمالية في الجزائر عاملت جميع البنوك تقليدية او اسلامية بنفس المعايير ولم تفاضل بينهم بقانون ينظم العمل المصرفي الاسلامي.

بقي السوق المصرفي الجزائري على حاله الى غاية سنة (2018) وتحت ضغط صعوبة تمويل الاقتصاد الوطني والمطالبات المتزايدة من المتخصصين في المالية الاسلامية صدر التنظيم (02/18) الذي اشار صراحة للعمل المصرفي الاسلامي وطريقة عمله.

هذا التنظيم اعطى لأول مرة شرعية لعمل المصارف الاسلامية في السوق المصرفي الجزائري، قبل ذلك كان عمل بنك البركة والسلام في إطار المسكوت عنه من طرف السلطات النقدية والمالية.

بعد التنظيم سالف الذكر صدر سنة (2020) التنظيم (02/20) الذي يعتبر مفتاح المصرفية الاسلامية بالسوق الجزائري حيث نص على اليات تنظيم العمل المصرفي الاسلامي والمنتجات المسوقة عن طريقه وكذلك كيفية منح التراخيص للممارسة هذا النشاط المصرفي والسماح للمصارف التقليدية بفتح نوافذ اسلامية مستقلة الذمة المالية مع شرط الحصول على شهادات المطابقة للمنتجات المسوقة من الهيئة الوطنية للإفتاء في الصناعة المالية الاسلامية.

### 2. السوق الماليزي:

بدأ العمل بقانون المصرفية الاسلامية سنة (1983) وهو اول قانون ينظم العمل المصرفي الاسلامي في ماليزيا، حيث عملت السلطات النقدية والمالية لطرح هذا القانون بغية تفعيل العمل المصرفي الاسلامي وتبنيه رسميا من طرف السلطات الماليزية.

بناء على صدور القانون المنظم للعمل المصرفي الاسلامي في ماليزيا تم انشاء اول مصرف اسلامي سمي (بنك اسلام ماليزيا بيرهاد) سنة (1983) وأعطت السلطات المالية والنقدية الماليزية لهذا البنك الحصرية لمدة (عشر سنوات) من أجل النضج والنمو.

بعد نجاح تجربة بنك اسلام ماليزيا، أصدرت السلطات النقدية والمالية الماليزية قانون النوافذ الاسلامية سنة (1994) والذي نص على السماح للمصارف التقليدية بفتح نوافذ اسلامية لتسويق منتجات التمويل الاسلامي، هذا القانون بين كيفية انشاء النافذة الاسلامية والزامية استقلال ذمتها المالية مع توضيح كيفية مراقبتها.

هذا ما سمح بزيادة التغطية السوقية من خلال الشبكة الكبيرة للمصارف التقليدية مما زاد من نمو الحصة السوقية للتمويل وفق الصيغ الاسلامية.

في ظل هذه البيئة المشجعة تم انشاء بنك معاملات ماليزيا الاسلامي سنة (1997) ليكون ثاني بنك اسلامي بالكامل في السوق المصرفي الماليزي بغية الزيادة من الحصة السوقية للتمويل الاسلامي في السوق المصرفي الماليزي.

بعد ملاحظة النتائج الإيجابية من طرف السلطات الماليزية قررت هذه الأخيرة جعل السوق المصرفي الإسلامي الماليزي مركز جهويا للصناعة المالية الإسلامية فوضعت مخطط (النظام المالي الإسلامي) الممتد من سنة (2000) الى غاية (2010) برؤية واضحة لزيادة حجم الحصة السوقية الى غاية (20%) و جلب الاستثمارات الأجنبية خاصة المصارف الإسلامية الرائدة كالمصارف الخليجية(الراجحي مثلا) واستطاب الخبرات البشرية المؤهلة للتدريب في المراكز والمؤسسات الداعمة للصناعة المصرفية الإسلامية وذلك بإنشاء المعاهد والمراكز الإسلامية المتخصصة في الصناعة المالية الإسلامية (اسرا مثلا)..

تماشيا مع النجاح الذي حققتها الخطة (2010/2000)، قررت السلطات الماليزية تدويل التجربة الماليزية في الصيرفة والمالية الإسلامية وجعل ماليزيا مركزا دوليا للتمويل والصناعة المالية الإسلامية وذلك بإصدار المخطط العام المالي الماليزي (FSMP) (2020/2011).

حيث عرفت هذه الفترة تطورا مهما في تعزيز الإطار التنظيمي والرقابي للصناعة المالية الإسلامية في ماليزيا باعتماد قانون الخدمات المالية الإسلامية (IFSA) الذي دخل حيز التنفيذ في (30 جوان 2013)، وكان الهدف من هذا القانون تمهيد الطريق لوضع إطار للامتثال الشرعي المتكامل لعمل المؤسسات المالية الإسلامية في ماليزيا وتعزيز عمل الصناديق الإسلامية و تدويل التمويل الإسلامي.

### 3. التعليق:

مما سبق ذكره يمكن استنتاج أن أوجه الشبه بين السوقين المصرفيين الماليزي والجزائري تكمن في التالي:

1.3. كلا السوقين بدأ في تبني الصيرفة والتمويل الإسلامي في ثمانينات وتسعينات القرن العشرين (تقارب الانطلاقة) بغيت استغلال فرصة السوق (زبائن المنتجات المصرفية الإسلامية والممثلون في المسلمين تحديدا).

2.3. كلا السوقين عملا وفق نظام مصرفي مزدوج تقليدي وإسلامي.

غير أن أوجه الاختلاف بين السوقين واضحة وتكمن في الآتي:

3.3. تبني السلطات المالية والنقدية الماليزية للصيرفة والتمويل الإسلامي قناعة من خلال اصدار قانون ينظم العمل مباشرة، إلا أن السلطات النقدية والمالية الجزائرية قبلت العمل المصرفي الإسلامي وفق قاعدة المسكوت عنه.

4.3. دعمت السلطات الماليزية العمل المصرفي الإسلامي بالتشريعات والقوانين المنظمة والمسهلة وفق رؤية واضحة من أجل جعل ماليزيا مركز جهوي وعالمي للصناعة المالية الإسلامية،

بيد أن السلطات الجزائرية تركت الفراغ القانوني والتشريعي لفترة قاربت الثلاثين سنة من بداية العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر مما اضطر الصناعة إلى التكيف وفق المتاح والمباح إلى غاية سنتي (2018 و 2020).

المطلب الثاني: مقارنة تطور عدد المصارف الإسلامية العاملة في السوقين.

يلخص الجدول (07) الموالي مراحل التطور في عدد المصارف الإسلامية الذي عرفه السوق المصرفي في كلا البلدين الجزائر وماليزيا.

الجدول (07): التطور التشريعي المنظم للعمل المصرفي الإسلامي لكل من الجزائر وماليزيا.

السوق الماليزي		السوق الجزائري	
عدد المصارف	السنة	عدد المصارف	السنة
01 (بنك اسلام ماليزيا)	1983	01 (بنك البركة)	1991
النوافذ الإسلامية في المصارف التقليدية	1994	02 (البركة والسلام)	2008
02 (بنك اسلام و معاملات)	1997	النوافذ الإسلامية في البنوك العمومية	2020
10	2006	X	X
11	2007		
12	2008		
17	2015		

المصدر: من اعداد الباحث

بناء على ما ورد في الجدول (07) السابق يمكن أن نوضح التالي:

### 1. السوق الجزائري :

أول مصرف ذو توجه إسلامي في السوق الجزائري هو (بنك البركة) بحيث بدأ ممارسة عمله في السوق الجزائري بداية من سنة (1990) في إطار التكيف مع الموجود وفق قاعدة المتاح والمباح وتبعه بعد ذلك مصرف السلام الجزائر (2008) بعد ثمانية عشر سنة، مما يفسر أن المناخ التشريعي في هذه المدة غير مشجع للعمل المصرفي الإسلامي لأن السلطات النقدية والمالية في الجزائر عاملت جميع البنوك تقليدية او اسلامية بنفس المعايير ولم تفاضل بينهم بقانون ينظم العمل المصرفي الإسلامي.

بقي السوق المصرفي الجزائري على حاله إلى غاية سنة (2020) والذي عرف صدور التنظيم (02/20) الذي يعتبر مفتاح المصرفية الإسلامية بالسوق الجزائري حيث نص على اليات تنظيم العمل المصرفي الإسلامي والسماح للمصارف التقليدية بفتح نوافذ إسلامية مستقلة الذمة المالية مع شرط الحصول على شهادات المطابقة للمنتوجات المسوقة من الهيئة الوطنية للإفتاء في الصناعة المالية الإسلامي، حيث عرف السوق المصرفي الجزائري أول نافذة إسلامية في بنك عمومي (البنك الوطني الجزائري) بوكالة ديدوش مراد بالجزائر العاصمة في (2020/08/04).

## 2. السوق الماليزي:

تم إنشاء أول مصرف إسلامي سمي (بنك اسلام ماليزيا بيرهاد) سنة (1983) وأعطت السلطات المالية والنقدية الماليزية لهذا البنك الحصرية لمدة (عشر سنوات) من أجل النضج والنمو. بعد نجاح تجربة بنك إسلام ماليزيا، أصدرت السلطات النقدية والمالية الماليزية قانون النوافذ الإسلامية سنة (1994) والذي نص على السماح للمصارف التقليدية بفتح نوافذ إسلامية لتسويق منتوجات التمويل الإسلامي، هذا القانون بين كيفية إنشاء النافذة الإسلامية والإزامية استقلال ذمتها المالية مع توضيح كيفية مراقبتها.

هذا ما سمح بزيادة التغطية السوقية من خلال الشبكة الكبيرة للمصارف التقليدية مما زاد من نمو الحصة السوقية للتمويل وفق الصيغ الإسلامية.

في ظل هذه البيئة المشجعة تم إنشاء بنك معاملات ماليزيا الإسلامي سنة (1997) ليكون ثاني بنك إسلامي بالكامل في السوق المصرفي الماليزي بغية الزيادة من الحصة السوقية للتمويل الإسلامي في السوق المصرفي الماليزي.

بعد ملاحظة النتائج الإيجابية من طرف السلطات الماليزية قررت هذه الأخيرة جعل السوق المصرفي الإسلامي الماليزي مركز جهويا للصناعة المالية الإسلامية بجلب المصارف الإسلامية الأجنبية الرائدة فعرفت سنة (2006) نمو عدد المصارف إلى (10)، بعدها شهت سنة (2007) زيادة مصرف آخر ليليه مصرف إسلامي آخر سنة (2008) ليصل العدد سنة (2015) إلى (17) مصرفا منهم ست مصارف أجنبية وإحدى عشر مصرف محلي.

## 3. التعليق:

مما سبق ذكره يمكن استنتاج أن أوجه الشبه بين السوقين المصرفيين الماليزي والجزائري تكمن في التالي:

1.3 كلا السوقين بدأ في تبني الصيرفة والتمويل الإسلامي في ثمانينات وتسعينات القرن العشرين (بمصرف واحد)



2.3 كلا السوقين ترك فارق زمني أكثر من عشر سنوات بعد انشاء المصرف الاول لاختبار التجربة.

غير أن أوجه الاختلاف بين السوقين واضحة وتكمن في الاتي:

3.3 تبني السلطات المالية والنقدية الماليزية للمصارف الاسلامية كان وفق رؤية واضحة من خلال اصدر قانون ينظم العمل مباشرة مما يفسر النمو المتزايد لعدد المصارف ليبلغ (17) مصرف، الا أن السلطات النقدية والمالية الجزائرية قبلت عمل المصارف الاسلامية وفق قاعدة المسكوت عنه حيث لم يواكب القبول التنظيمات المشجعة على فتح مصارف أخرى مما يعكس النمو البطيء لعدد المصارف العاملة في السوق الجزائري.

4.3 دعمت السطات الماليزية العمل المصرفي الاسلامي بالتشريعات والقوانين المنظمة والمسهلة وفق رؤية واضحة وذلك بالسماح للنوافذ الاسلامية مبكرا (1994) من أجل الاستفادة من الشبكة المنتشرة عبر التراب الماليزي كما عملت من أجل استقطاب المصارف الاسلامية الاجنبية مما كلل باستقطاب ست مصارف من أكبر المصارف الاسلامية عالميا، بيد أن السطات الجزائرية تركت الفراغ القانوني والتشريعي لفترة قاربت الثلاثين سنة من بداية العمل المصرفي الاسلامي في الجزائر مما اضطر الصناعة الى التكيف وفق المتاح والمباح الى غاية سنتي (2018 و 2020) حيث سمحت بالنوافذ الاسلامية في المصارف العمومية.

المطلب الثالث: المقارنة من حيث المناخ الداعم للصيرفة الإسلامية في كلا السوقين  
نركز في عرض مقارنة المناخ الداعم على ثلاث نقاط (فرصة السوق، العنصر البشري المؤهل،  
الهيئات الداعمة) ومنه يمكن عرض الجدول (08) الذي يلخص حالة السوقين الماليزي والجزائري.  
الجدول (08): يوضح المناخ الداعم للصيرفة الإسلامية للسوقين الجزائري والماليزي.

المناخ الداعم	السوق الجزائري	السوق الماليزي
فرصة السوق	- السوق مشجع باعتبار الزبون المسلم. - نقص البرامج والجهود التسويقية لشرح وتبسيط طبيعة منتج التمويل الإسلامي	- السوق مشجع باعتبار الزبون المسلم. - اعتماد برامج وخطط واضحة لتسويق ونشر منتجات التمويل الإسلامي (برنامج (2000-2010) وبرنامج (2011-2020))
العنصر البشري المؤهل	- نقص البرامج التأهيلية للعنصر البشري المتخصص في الصيرفة والتمويل الإسلامي.	- تخصيص جامعات ومراكز خاصة بتأهيل العنصر البشري المتخصص في الصيرفة الإسلامية. - العمل على جلب الكفاءات الدولية من خلال الحوافز المقدمة.
المؤسسات الداعمة	- نقص المؤسسات الداعمة للعمل المصرفي الإسلامي.	- وفرة المؤسسات الداعمة للعمل المصرفي الإسلامي.

المصدر: من اعداد الباحث بناء على ما سبق ذكره.

بناء على ما ورد في الجدول (08) السابق يمكن أن نوضح التالي:

### 1. السوق الجزائري:

رغم قبول السلطات المالية الجزائرية للعمل المصرفي الإسلامي باعتبار فرصة السوق (الزبون المسلم) إلا أن المناخ الداعم لم يكن مواكبا للعمل المصرفي الإسلامي حيث نسجل نقص واضح في البرامج والجهود التسويقية لشرح وتبسيط طبيعة منتج التمويل الإسلامي من خلال القنوات السمعية البصرية أو حتى الملتقيات والمعارض العامة برغم من قيام بعض الجهود الخاصة من قبل المتخصصين

في عقد ندوات خاصة لتدارس الصيرفة الإسلامية وأهميتها للاقتصاد الجزائري لكن تبقى غير كافية كونها محدود الإنتشار.

نقص البرامج التأهيلية للعنصر البشري المتخصص في الصيرفة والتمويل الإسلامي، لعدم وجود مراكز خاصة بذلك برغم جهود بعض الجامعات لفتح تخصصات للمالية الإسلامية غير أنه لا يمكن تغطية السوق الوطني إلا بالمجهودات الوطنية لحل هذا المشكل.

نقص المؤسسات الداعمة للعمل المصرفي الإسلامي كمؤسسات التأمين التكافلي، السوق المالي الإسلامي، المؤسسات المواكبة للمعايير والابتكارات في الصناعة المالية الإسلامية ويبقى جهد الهيئة الوطنية للإفتاء في الصناعة المالية الإسلامية غير كاف.

### 2. السوق الماليزي:

واكبت السلطات المالية الماليزية العمل المصرفي الإسلامي من البداية باعتبار فرصة السوق (الزبون المسلم) وذلك بتوفير المناخ الداعم له حيث نسجل جهد معتبر في البرامج التسويقية لشرح وتبسيط طبيعة منتج التمويل الإسلامي من خلال اعتماد برامج وخطط واضحة لتسويق ونشر منتوجات التمويل الإسلامي (برنامج (2000-2010) وبرنامج (2011-2020)).

وفرة البرامج التأهيلية للعنصر البشري المتخصص في الصيرفة والتمويل الإسلامي، من خلال تخصيص جامعات ومراكز خاصة بتأهيل العنصر البشري المتخصص في الصيرفة الإسلامية لعمل على جلب الكفاءات الدولية من خلال الحوافز المقدمة.

وفرة المؤسسات الداعمة للعمل المصرفي الإسلامي كمؤسسات التأمين التكافلي، السوق المالي الإسلامي، المؤسسات المواكبة للمعايير والابتكارات في الصناعة المالية الإسلامية مما يزيد عن عشر مؤسسات على رأسهم الأكاديمية العالمية للبحوث في المالية الإسلامية (ISRA).

خلاصة لهذه الفصل من الدراسة يمكن القول أن تطور الصيرفة الإسلامية و التمويل الإسلامي في الجزائر عرف عدة محطات ابتداء من أول بنك إسلامي سنة (1990)، مستغلا الفرصة التي منحها قانون النقد والقرض (10/90) بفتح المجال للخواص والأجانب لولوج السوق المصرفي الجزائري، إلى غاية (2008) التي عرفت إنشاء المصرف الثاني (مصرف السلام الجزائر) رغم الاداء الناجح للمصرفين في ظل بيئة غير مشجعة تأخرت السلطات المالية الجزائرية في تبني الصيرفة الإسلامية بشكل واضح إلى غاية سنتي (2018) و (2020) بصدور التنظيمين (02/18) و (02/20) الذي يسمح بإنشاء النوافذ الإسلامية.

غير أن التطور الذي شهده السوق الماليزي كان مدروس منذ البداية سنة (1983) بصدور قانون المالية الإسلامية وإنشاء أول مصرف إسلامي (بنك اسلام ماليزيا) حيث واكبت السلطات المالية الماليزية التطوير بخطط مدروسة على غرار مخطط (2000-2010) و مخطط التدويل (2011-2020) وكذلك المؤسسات الداعمة كمؤسسات التأمين التكافلي وسوق رأس المال الإسلامي وتطوير صناعة الصكوك الإسلامية و مراكز التدريب وابتكار المعايير المتخصصة.

## الفصل الرابع:

# قياس أثر صيغ التمويل الإسلامي المصرفي لدولتي الدراسة على النمو الاقتصادي.

- المبحث الأول: وصف المنهجية المستخدمة وجمع البيانات.
- المبحث الثاني: اختبار الفرضيات قياسيًا.
- المبحث الثالث: مقارنة نتائج السوقين ووضع نتائج وتوصيات الدراسة.

## الفصل الرابع: قياس أثر صيغ التمويل الإسلامي المصرفي لدولتي الدراسة على النمو الاقتصادي

بعد التعرف على الإطار النظري للتمويل الإسلامي وكذلك التطرق لماهية النمو الاقتصادي وإعطاء لمحة عن واقع التمويل الإسلامي في كل من الجزائر وماليزيا، أصبح من الضروري الاعتماد على الأسلوب الكمي من أجل اختبار الفرضيات المقترحة من طرف الدراسة ومنه قبولها أو رفضها لكي يتسنى لنا وضع النتائج العامة واقتراح التوصيات المناسبة.

في ضوء مشكلة الدراسة التي تم استعراضها، تسعى الدراسة لاختبار الفرضيات التالية:

أ. من الناحية النظرية يساهم كل من التمويل المصرفي الإسلامي الكلي بنوعيه ((الاستثماري (التشاركي)، التمويل التجاري (التمويل بالهامش)) إيجابا في حجم الناتج المحلي الإجمالي لدولتي العينة ومنه تحفيز النمو الاقتصادي.

ب. تساهم صيغ التمويل الاستثماري (التشاركي) بشكل ضعيف في تحفيز النمو الاقتصادي في الجزائر وماليزيا.

ج. تساهم صيغ التمويل التجاري (التمويل بالهامش) إيجابا في تحفيز النمو الاقتصادي في الجزائر وماليزيا.

ح. من الناحية العملية تساهم صيغ التمويل الإسلامي (حجم التمويل المصرفي الإسلامي) بشكل كبير في صناعة الناتج المحلي الإجمالي الماليزي والعكس بالنسبة للسوق الجزائري.

خصصت الدراسة هذا الفصل العملي حيث سيتم التطرق الى وصف المنهج المتبع واختبار الفرضيات ومنه الحصول على نتائج تبعا للتحليل وفي الأخير وضع التوصيات التي تعتبر زبدة الدراسة والقيمة المضافة.

## الفصل الرابع: قياس أثر صيغ التمويل الإسلامي المصرفي لدولتي الدراسة على النمو الاقتصادي

### المبحث الأول: وصف المنهجية المستخدمة وجمع البيانات.

سنقوم في هذا المبحث بتوصيف النموذج المستخدم في الدراسة العملية ومن خلاله يتم تجميع البيانات وتحليلها لكي نتمكن من اختبار الفرضيات ثم الحكم عليها بالقبول أو الرفض.

### المطلب الاول: توضيح نموذج التحليل والمتغيرات.

#### 1. وصف النموذج:

تعد مرحلة توصف النموذج من اهم مراحل تحديد العلاقة بين المتغيرات وهي مرحلة يتم خلالها صياغة العلاقة النظرية في شكل رياضي، يوضح العلاقة الكمية بين المتغيرات في شكل متغير تابع ومتغير مستقل وذلك في اطار التوقعات النظرية المسبقة ويمكن أن يكون الشكل الرياضي الذي يصف العلاقة مكون من معادلة أو مجموعة من المعادلات.

ونظرا لأن التوقعات القبلية المتعلقة بموضوع العلاقة بين التمويل الإسلامي المصرفي ومستوى النشاط الاقتصادي تشير إلى وجود علاقة بين بعض صيغ التمويل الإسلامي (التشاركي، التجاري) والنشاط الاقتصادي ممثلا بالنتائج المحلي الاجمالي فإن هذه العلاقة يمكن صياغتها رياضيا على النحو التالي:

$$Y_t = F (ISF_t).$$

$$Y_t = F (PF_t , CF_t).$$

بحيث:

$Y_t$ : الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للفترة (t) (مجموع السلع والخدمات المنتجة في اقتصاد ما خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة مقدر بالأسعار الجارية) وتم تقديره بمليار عملة محلية لكلا الدولتين.

$ISF_t$ : مجموع التمويل الإسلامي.

$PF_t$ : التمويل الإسلامي التشاركي.

$CF_t$ : التمويل الإسلامي التجاري (التمويل بالهامش).

يمكن وضع هاتين العلاقتين على الصورة القياسية التالية:

## الفصل الرابع: قياس أثر صيغ التمويل الإسلامي المصرفي لدولتي الدراسة على النمو الاقتصادي

استعماله لاختبار الفرضية الأولى من فرضيات الدراسة. حيث  $(\alpha, \beta)$  معلمتا النموذج المراد تقديره و هو نموذج انحدار خطي بسيط وتم

انحدار خطي متعدد و تم استعماله لاختبار الفرضية الثانية و الثالثة من فرضيات الدراسة. حيث  $(\beta_1, \beta_2)$  معلمتا النموذج المراد تقديره و هو نموذج

تجدر الإشارة الى أن  $(\mu_t)$  متغير عشوائي يوضح أثر العوامل الأخرى التي لم يتضمنها النموذج.

### 2. جمع البيانات:

ستتم في هذا العنصر جمع بيانات دولتي العينة وتبويبها في جدول لكي يسهل تحليلها ومن ثم تفرغها في برنامج القياس.

### 1.2 بيانات التمويل الإسلامي المصرفي للسوق الجزائري:

يشير الجدول (09) أدناه إلى البيانات التي تم تجميعها من خلال التقارير السنوية لمصرفي البركة والسلام (قيم التمويل الإسلامي) وكذلك نشرات البنك الدولي (قيم الناتج المحلي الإجمالي).



## الفصل الرابع: قياس أثر صيغ التمويل الإسلامي المصرفي لدولتي الدراسة على النمو الاقتصادي

جدول(09): يوضح بيانات التمويل المصرفي الإسلامي و الناتج المحلي الإجمالي للسوق الجزائري للفترة(2000/2018) الوحدة(مليار دينار جزائري).

السنوات	ع.المصارف	الفروع	ن.م.!( $Y_t$ )	ت.!.ت( $PF_t$ )	ت.!.تج( $CF_t$ )	ت.!.ت( $ISF_t$ )	نسبة( $ISF_t$ )-( $Y_t$ )
2000	01	5	3360	0.502	5.5	6.002	0.17
2001	01	7	3460	0.529	7.2	7.729	0.22
2002	01	9	3660	0.817	12.2	13.017	0.35
2003	01	10	3920	0.856	20.2	21.056	0.53
2004	01	11	4090	0.352	20.06	20.412	0.50
2005	01	15	4330	0.811	25.3	26.111	0.60
2006	01	17	4400	1.314	27.05	28.364	0.65
2007	01	20	4550	1.314	34.47	35.784	0.78
2008	02	21	4660	1.576	47.36	48.936	1.05
2009	02	26	4740	1.784	59.1	60.884	1.28
2010	02	28	4910	1.815	59.3	61.115	1.25
2011	02	28	5050	2.320	70.2	72.520	1.43
2012	02	30	5220	2.520	73.5	76.020	1.45
2013	02	33	5370	2.700	88.1	90.800	1.70
2014	02	35	5570	3.61	98.7	102.310	1.83
2015	02	36	5780	3.90	113.0	116.900	2.02
2016	02	37	5960	4.61	133.8	138.410	2.32
2017	02	39	6040	4.71	178.9	183.610	3.03
2018	02	46	6120	5.76	225.1	230.860	3.77

المصدر: من اعداد الباحث استنادا لتقرير السنوية لمصرفي السلام ([www.alsalamalgeria.com](http://www.alsalamalgeria.com)) والبركة ([www.albaraka-bank.com](http://www.albaraka-bank.com)) وكذلك النشرة السنوية للبنك الدولي ([data.albankaldawli.org](http://data.albankaldawli.org)) للفترة المشار اليها.

## الفصل الرابع: قياس أثر صيغ التمويل الإسلامي المصرفي لدولتي الدراسة على النمو الاقتصادي

### 2.2 بيانات التمويل الإسلامي للسوق الماليزي:

يشير الجدول (10) أدناه إلى البيانات التي تم تجميعها من خلال التقارير السنوية لمصرف نيغارا الماليزي (قيم التمويل الإسلامي) و كذلك نشرات البنك الدولي ( قيم الناتج المحلي الإجمالي).

جدول(10): يوضح بيانات التمويل المصرفي الإسلامي و الناتج المحلي الإجمالي للسوق الماليزي للفترة(2018/2000) الوحدة(مليار رجت ماليزي).

السنوات	ع.المصارف	الفروع	ن.م.إ.(Y <sub>t</sub> )	ت.إ.ت.(PF <sub>t</sub> )	ت.إ.تج.(CF <sub>t</sub> )	ت.إ.(ISF <sub>t</sub> )	نسبة(ISF <sub>t</sub> ) ل(Y <sub>t</sub> )
2000	2	122	579	0.065	6.435	6.5	1.12
2001	2	122	582	0.075	7.425	7.5	1.28
2002	2	128	613.5	0.092	9.06	9.15	1.50
2003	2	132	649	0.098	9.652	9.75	1.50
2004	2	136	693	0.115	11.385	11.5	1.65
2005	6	766	730	0.206	20.394	20.6	2.82
2006	10	1167	770	0.785	77.715	78.5	10.19
2007	11	1271	819.5	0.500	84.8	121.9	14.87
2008	16	2039	858.5	1.5	149	150.5	17.53
2009	16	2087	845.5	3.3	183	186.3	22.03
2010	16	2102	908.5	4.5	218	222.5	24.50
2011	16	2147	956.7	7.5	261	268.5	28.06
2012	16	2171	1000	12.9	302	314.9	31.49
2013	16	2177	1060	16.5	354	370.5	34.95
2014	16	2192	1120	22.5	405	427.5	38.16
2015	16	2206	1180	29	366	495	41.94
2016	16	2197	1230	40.5	513	553.5	45
2017	16	2197	1300	48.5	557	605.5	46.57
2018	16	2246	1360	52.7	616	668.7	49.16

المصدر: من اعداد الباحث استنادا لتقرير السنوية لمصرف نيغارا الماليزي ( www.bnm.gov.my ) للفترة المشار اليها.

## الفصل الرابع: قياس أثر صيغ التمويل الإسلامي المصرفي لدولتي الدراسة على النمو الاقتصادي

المطلب الثاني: عرض وتحليل البيانات وصفيًا.

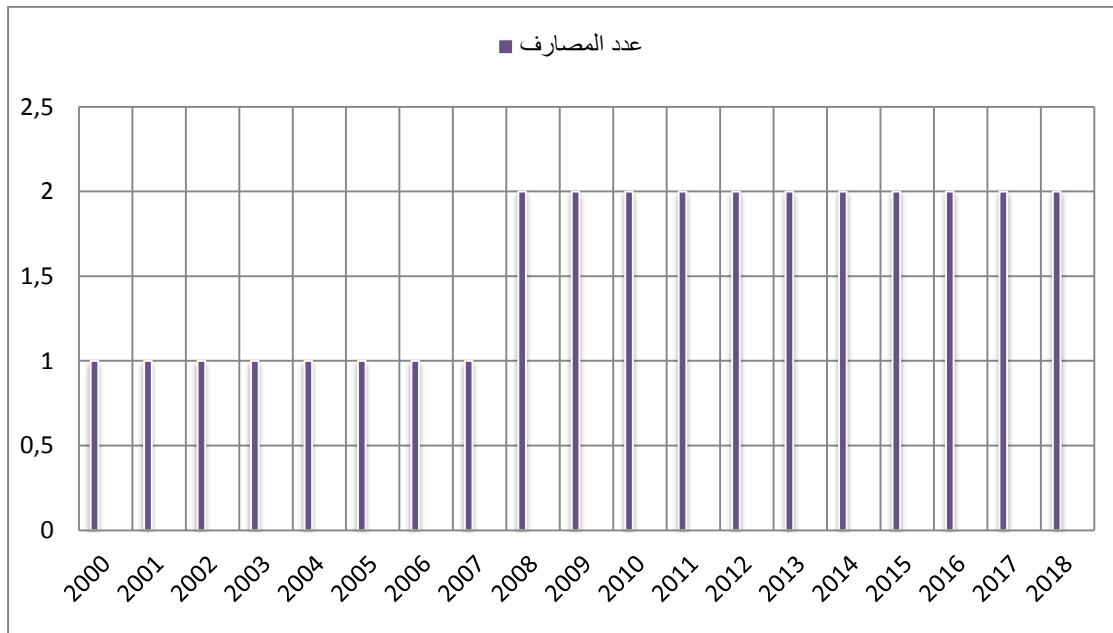
تحاول الدراسة في هذا المطلب وصف وتحليل البيانات المجمعة لدولتي العينة لتحديد نقاط القوة والضعف.

### 1. تحليل بيانات الاقتصاد الجزائري:

#### 1.1 عدد المصارف:

تشير البيانات المتاحة من خلال الجدول (09، أعلاه) إلى أن عدد المصارف التي تعمل في مجال التمويل الإسلامي قليل جدا حيث سجلت سنة (2000) وجود مصرف واحد بحجم تمويل قدره (6 مليار دج) واستمر الرقم واحد إلى غاية سنة (2007) وفي سنة (2008) سجل دخول مصرف ثاني حيث أصبحت المصارف التي تعمل في التمويل الإسلامي اثنان بحجم تمويل قدره (48.9 مليار دج) بعدها ثبت العدد على الرقم اثنان إلى غاية سنة 2018 المحددة في الدراسة و الشكل (08) أدناه يوضح ذلك.

الشكل (08): أعمدة بيانية توضح تطور عدد المصارف الإسلامية العاملة في السوق الجزائري للفترة (2000 / 2018)



المصدر: من اعداد الباحث من خلال بيانات الجدول (09).

تجدر الإشارة إلى أن المصرفين العاملين في التمويل الإسلامي بالسوق الجزائري هما مصرف البركة ومصرف السلام.

## الفصل الرابع: قياس أثر صيغ التمويل الإسلامي المصرفي لدولتي الدراسة على النمو الاقتصادي

إن انخفاض عدد المصاريف الإسلامية يرجع أساسا إلى عدم وجود الرغبة السياسية في هذه الفترة من (2000 الى 2018)، لتبني الصناعة المالية الإسلامية، حيث ان المصرفين يعملان وفق لقانون النقد والقرض (10/90) لسنة (1990) المعدل سنة (2003) هذا القانون يتماشى مع المصارف التجارية التقليدية.

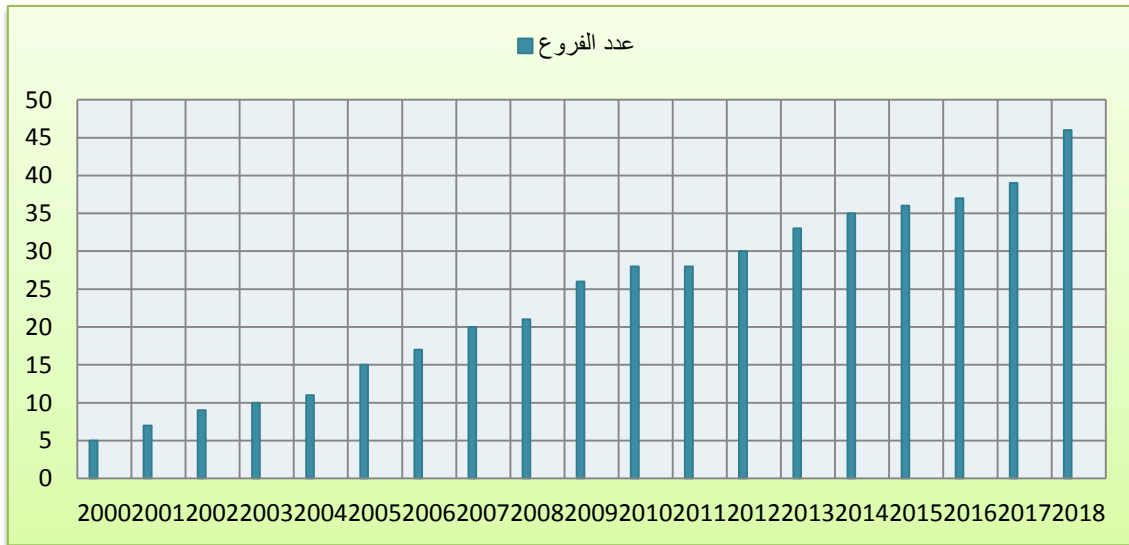
هذا ما جعل إدارة المصرفين تتكيف وفق هذا القانون من أجل طرح منتجات تتماشى وفلسفة المالية الإسلامية من جهة والقوانين المنظمة للعمل المصرفي بالسوق الجزائري، مع ملاحظة العزوف عن إنشاء مصارف إسلامية في ظل مناخ قانوني غير مشجع على الرغم من وجود سوق واعد باعتبار الغالبية السكانية مسلمة.

### 2.1 عدد فروع المصارف:

تشير البيانات المتاحة من خلال الجدول (09، أعلاه) على تطور عدد فروع المصرفين بشكل سنوي حيث سجلت سنة (2000) عدد (05) فروع لتصل الى (46) فرعا سنة (2018).

رغم المؤشر الإيجابي لمحاولة المصرفين تغطية ربوع الوطن من خلال فتح فروع جديدة لتلبية الطلب المتزايد على المنتجات المصرفية الإسلامية إلا أن العدد يبقى ضعيف مقارنة بالحجم السكاني ومساحة الجزائر الشاسعة هذا ما يؤكد عدم وجود فروع للمصرفين في عدد من ولايات الوطن والشكل (09) ادناه يوضح هذا التطور.

الشكل(09): أعمدة بيانية تبين تطور عدد فروع المصرفين العاملين في السوق الجزائري للفترة (2018 /2000)



المصدر: من اعداد الباحث من خلال بيانات الجدول(09).

## الفصل الرابع: قياس أثر صيغ التمويل الإسلامي المصرفي لدولتي الدراسة على النمو الاقتصادي

### 3.1 التمويل المصرفي الاسلامي والنتائج المحلي الاجمالي:

تبين البيانات المتاحة من خلال الجدول (09، أعلاه) إلى التطور الايجابي لحجم التمويل الإسلامي سنويا حيث سجلت سنة (2000) مقدار (6 مليار دج) لتصل مقدار (230 مليار دج) سنة(2018).

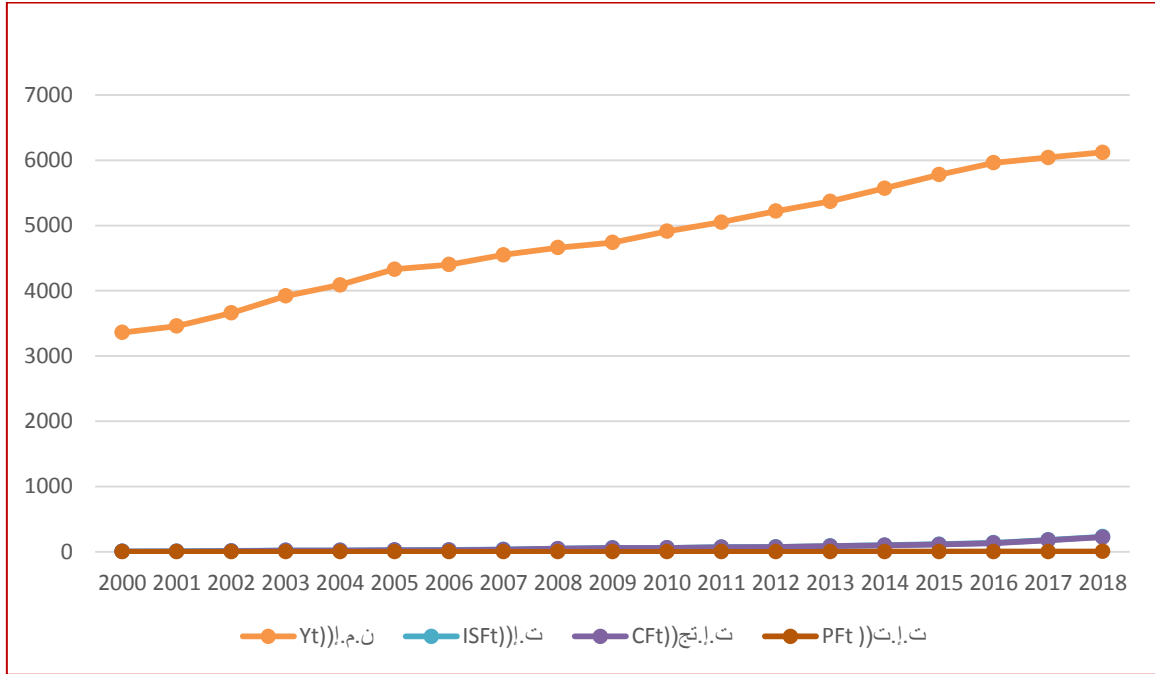
كما تشير نفس البيانات إلى التزايد السنوي لحجم التمويل الإسلامي بنوعيه التجاري والاستثماري على الرغم من الأرقام الضعيفة لحجم التمويل المصرفي الإسلامي التشاركي حيث سجلت سنة (2000) مقدار (0.5 مليار دج) لتصل مقدار (5 مليار دج) سنة(2018)، وهذا ما يعكس مخاطره العالية في ظل بيئة قانونية غير مشجعة مما جعل القائمين على التمويل الإسلامي بالمصرفين يتعاملون بتحفظ مع صيغه المتمثلة في المشاركة والمضاربة.

من خلال البيانات تبين أن التمويل المصرفي التجاري بصيغه المختلفة (مرابحة، اجارة، اجارة منتهية بالتملك، سلم، استصناع) يمثل نسبة تفوق (95%) من حجم التمويل المصرفي الإسلامي الكلي حيث سجلت سنة (2000) مقدار (5.5 مليار دج) لتصل سنة(2018) مقدار (225 مليار دج) وذلك يرجع لقلّة مخاطره مقارنة بالتمويل المصرفي التشاركي.

كما تشير البيانات المتاحة في الجدول (09، اعلاه) الى وجود علاقة طردية بين كل من الناتج المحلي الاجمالي من جهة وحجم التمويل المصرفي الاسلامي من جهة ثانية رغم ضعف حجم التمويل مقارنة بأرقام الناتج المحلي حيث قدرت نسبته بـ (0.17%) سنة (2000) لتبلغ مقدار (3.77%) سنة (2018) والشكل (10) أدناه يوضح ذلك.

## الفصل الرابع: قياس أثر صيغ التمويل الإسلامي المصرفي لدولتي الدراسة على النمو الاقتصادي

الشكل (10) منحني بياني يوضح تطور الناتج المحلي الاجمالي و التمويل المصرفي الاسلامي الكلي للسوق الجزائري للفترة (2000 / 2018)



المصدر: من إعداد الباحث من خلال بيانات الجدول (09).

من خلال وصف وتحليل البيانات السابقة يمكن استنتاج العدد الضعيف لعدد المصارف العاملة في المالية الإسلامية بالسوق الجزائري والذي يمكن ارجاعه لغياب الإرادة السياسية في تبني هذا النمط المصرفي والمالي حيث يعتبر عمل هذين المصرفين في إطار المتاح والمباح.

نلاحظ نمو متزايد سنويا لعدد فروع المصرفين عبر التراب الوطني دليل وجود رغبة منهما للتقرب من الزبائن لتلبية الطلب المتزايد على المنتجات المالية الإسلامية.

وجود نمو سنويا في حجم التمويل الإسلامي دليل على زيادة الطلب عليه سنويا مع تسجيل علاقة طردية بينه والناتج المحلي ومنه النمو الاقتصادي رغم نسبه الضعيفة إلى حجم الناتج المحلي الإجمالي غير أن ضعف هذه النسب يرجع للعدد القليل جدا من المصارف لكن هذه العلاقة تشجع على فتح مصارف إسلامية ما توفرت البيئة الملائمة والرغبة السياسية.

يمثل التمويل الإسلامي التجاري نسبة عالية جدا من حجم التمويل الإسلامي الكلي وذلك لقلة مخاطره مقارنة بالتمويل الإسلامي التشاركي وهذا ما يؤيد الفرضيتين الثانية والثالثة مبدئيا وسيتم الاختبار في المبحث الثاني من هذا الفصل.

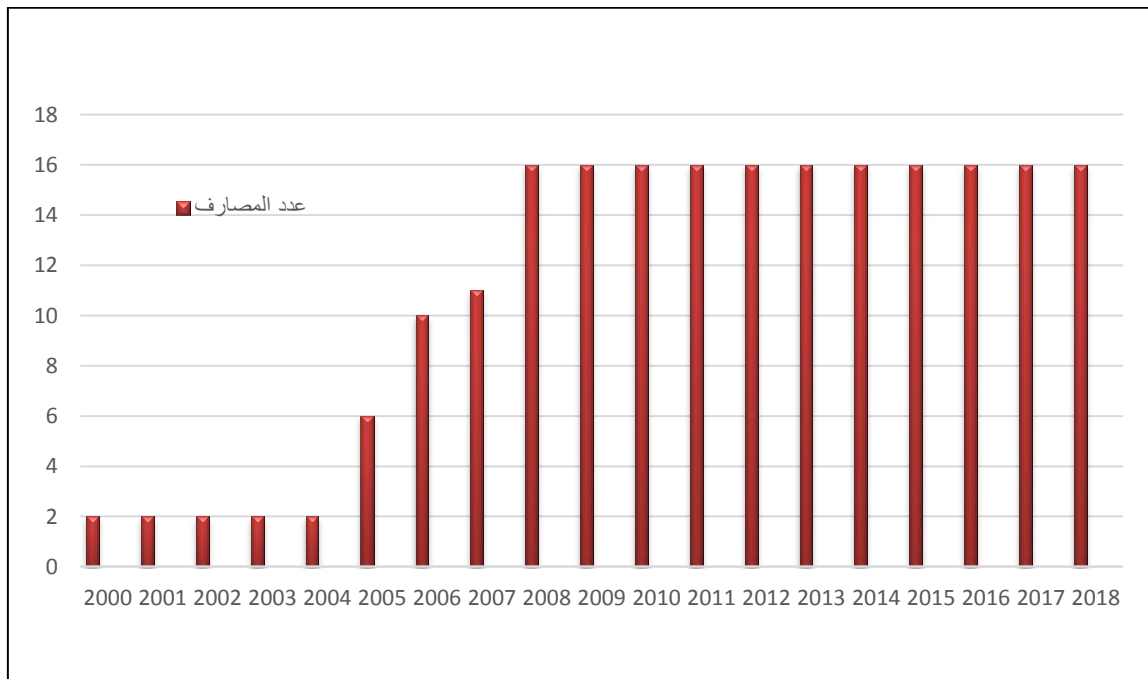
## الفصل الرابع: قياس أثر صيغ التمويل الإسلامي المصرفي لدولتي الدراسة على النمو الاقتصادي

### 2. تحليل بيانات الاقتصاد الماليزي:

#### 1.2 عدد المصارف:

تشير البيانات المتاحة من خلال الجدول (10، أعلاه) إلى أن عدد المصارف التي تعمل في مجال التمويل الإسلامي سجل نمو سنويا تصاعدي حيث سجلت سنة (2000) وجود مصرفين بحجم تمويل قدره (6.5 مليار رنجت ماليزي) واستمر نفس الرقم إلى غاية سنة (2004) ليصل الرقم سنة (2008) ستة عشر مصرف بحجم تمويل قدره (150.5 مليار رنجت ماليزي) بعدها ثبت العدد على الرقم (16) إلى غاية سنة 2018 المحددة في الدراسة والشكل (11) أدناه يوضح ذلك.

الشكل (11): أعمدة بيانية توضح تطور عدد المصارف الإسلامية العاملة في السوق الماليزي للفترة (2000 / 2018)



المصدر: من اعداد الباحث من خلال بيانات الجدول (10).

إن ارتفاع عدد المصارف الإسلامية يرجع أساسا الى وجود الرغبة السياسية في هذه الفترة من (2000 الى 2018)، لتبني الصناعة المالية الإسلامية، حيث أن المملكة الماليزية وضعت خطة لجعل السوق الماليزي سوقا جهوريا للتمويل الاسلامي وهذا ما تم التطرق له سابق في الفصل الثالث في مبحث الواقع الماليزي، هذا ما شجع المستثمرين على فتح مصارف إسلامية في ظل البيئة المشجعة والسوق الواعد.

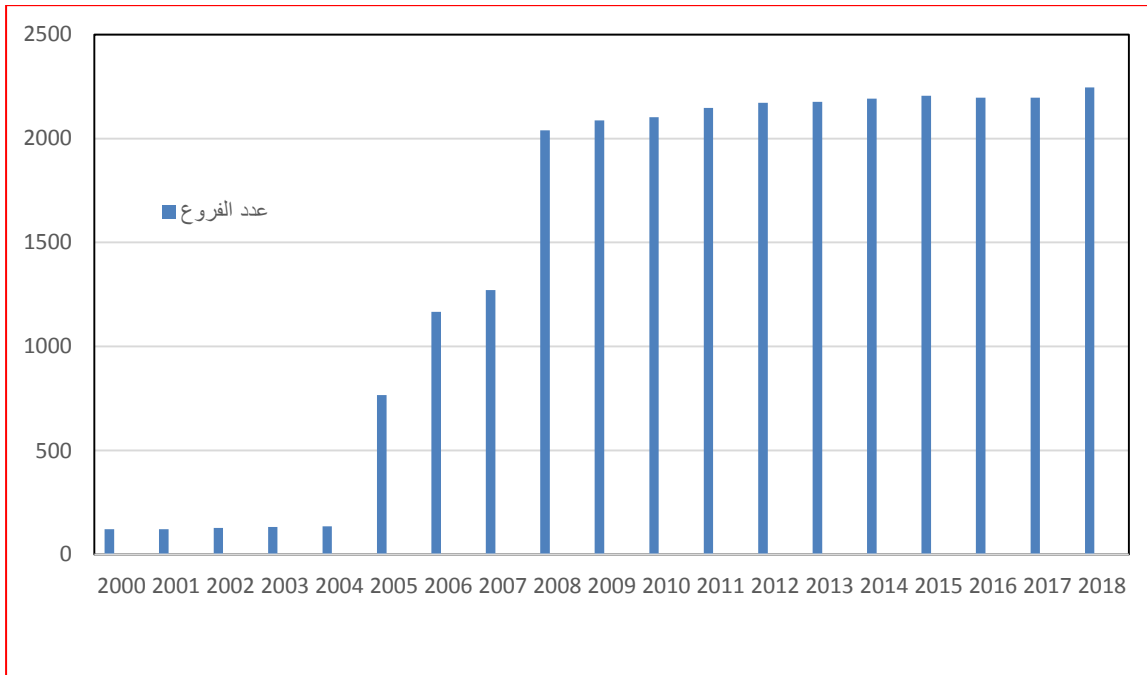
## الفصل الرابع: قياس أثر صيغ التمويل الإسلامي المصرفي لدولتي الدراسة على النمو الاقتصادي

### 2.2 عدد فروع المصارف:

تشير البيانات المتاحة من خلال الجدول (10، أعلاه) إلى تطور عدد فروع المصارف الإسلامية المالية بشكل سنوي وبمعدل مرتفع حيث سجلت سنة (2000) عدد (122) فرع لتصل إلى (2246) فرعا سنة (2018).

إن الارتفاع المتزايد والكبير لعدد الفروع يعتبر مؤشر إيجابي لمحاولة المصارف الإسلامية تغطية ربوع الوطن من خلال فتح فروع جديدة لتلبية الطلب المتزايد على المنتجات المصرفية الإسلامية وهذا ما يدعم خطة جعل ماليزيا مركزا جهويا للمصرفية الإسلامية والشكل (12) أدناه يوضح هذا التطور.

الشكل(12):أعمدة بيانية تبين تطور عدد فروع المصارف العاملة في السوق الماليزي للفترة (2018 /2000)



المصدر: من اعداد الباحث من خلال بيانات الجدول(10).

### 3.2 التمويل المصرفي الاسلامي والنتائج المحلي الاجمالي:

تبين البيانات المتاحة من خلال الجدول (10، أعلاه) إلى التطور الإيجابي والمرتفع لحجم التمويل الإسلامي سنويا حيث سجلت سنة (2000) مقدار (6.5 مليار رنجت ماليزي) لتصل مقدار (668.7 مليار رنجت ماليزي) سنة(2018).



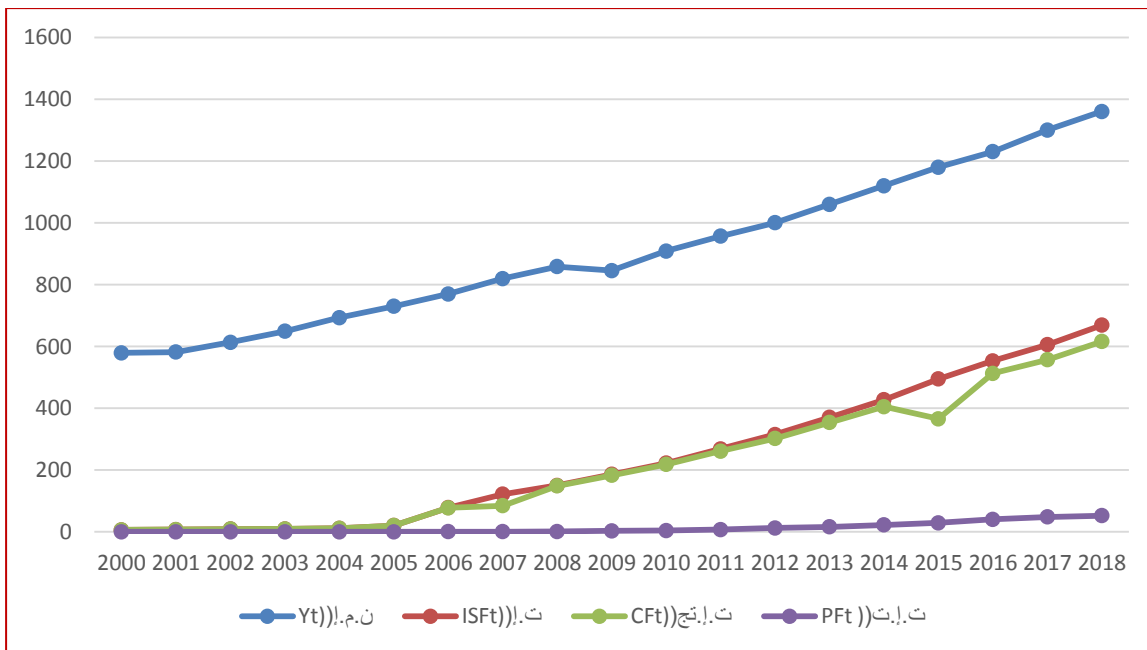
## الفصل الرابع: قياس أثر صيغ التمويل الإسلامي المصرفي لدولتي الدراسة على النمو الاقتصادي

كما تشير نفس البيانات إلى التزايد السنوي لحجم التمويل الإسلامي بنوعيه التجاري والاستثماري على الرغم من الأرقام الضعيفة لحجم التمويل المصرفي الإسلامي التشاركي حيث سجلت سنة (2000) مقدار (0.065 مليار رنجت ماليزي) لتصل مقدار (52.7 مليار رنجت ماليزي) سنة (2018)، وهذا ما يعكس مخاطره العالية مما جعل القائمين على التمويل الإسلامي بالمصارف يتعاملون بتحفظ مع صيغه المتمثلة في المشاركة والمضاربة بكل أنواعها.

من خلال البيانات تبين أن التمويل المصرفي التجاري بصيغه المختلفة (مراوحة، اجارة، اجارة منتهية بالتملك، سلم، استصناع) يمثل نسبة تفوق (95%) من حجم التمويل المصرفي الإسلامي الكلي حيث سجلت سنة (2000) مقدار (6.4 مليار رنجت ماليزي) لتصل سنة (2018) مقدار (616 مليار رنجت ماليزي) وذلك يرجع لقلّة مخاطره مقارنة بالتمويل المصرفي التشاركي.

كما تشير البيانات المتاحة في الجدول (10، أعلاه) إلى وجود علاقة طردية بين كل من الناتج المحلي الإجمالي من جهة و حجم التمويل المصرفي الإسلامي من جهة ثانية مع الارتفاع السنوي لنسبة حجم التمويل إلى الناتج المحلي الإجمالي حيث قدرت نسبته بـ (1.12%) سنة (2000) لتبلغ مقدار (49.16%) سنة (2018) والشكل (13) أدناه يوضح ذلك.

الشكل (13) منحنى بياني يوضح تطور الناتج المحلي الإجمالي و التمويل المصرفي الإسلامي الكلي للسوق الماليزي للفترة (2000 / 2018)



المصدر: من إعداد الباحث من خلال بيانات الجدول (10).

## الفصل الرابع: قياس أثر صيغ التمويل الإسلامي المصرفي لدولتي الدراسة على النمو الاقتصادي

من خلال وصف وتحليل البيانات السابقة للسوق الماليزي يمكن استنتاج العدد المعبر للمصارف العاملة في المالية الإسلامية بالسوق والذي يمكن ارجاعه لوجود الإرادة السياسية في تبني هذا النمط المصرفي والمالي حيث وضعت السلطات الماليزية هدف جعل البلد مركزا جهويا للمالية والصيرفة الإسلامية.

نلاحظ نمو متزايد سنويا لعدد فروع المصارف عبر تراب البلد دليل وجود رغبة منها للتقرب من الزبائن لتلبية الطلب المتزايد على المنتجات المالية الإسلامية.

وجود نمو سنويا في حجم التمويل الإسلامي دليل على زيادة الطلب عليه سنويا مع تسجيل علاقة طردية بينه والنتائج المحلي ومنه النمو الاقتصادي ويتجلى ذلك في الارتفاع السنوي في نسبه إلى حجم الناتج المحلي الإجمالي وهذا ما يؤيد الفرضية الأولى مبدئيا وسيتم الاختبار في المبحث الثاني من هذا الفصل.

يمثل التمويل الإسلامي التجاري نسبة عالية جدا من حجم التمويل الإسلامي الكلي وذلك لقلة مخاطره مقارنة بالتمويل الإسلامي التشاركي وهذا ما يؤيد الفرضيتين الثانية والثالثة مبدئيا وسيتم الاختبار في المبحث الثاني من هذا الفصل.

### المبحث الثاني: اختبار الفرضيات قياسيا.

بعد توصيف النموذج واستعراض البيانات المتعلقة بالسوقين الجزائري والماليزي المدرجة في الجدول (09) والجدول (10) أعلاه، تم اسقاط البيانات على النموذج المقترح وذلك لتقدير المعلمات المتعلقة بكل سوق وباستخدام برنامج (EViews)<sup>1</sup>، جاءت النتائج على النحو التالي:

### المطلب الأول: حالة الاقتصاد الماليزي.

النموذج المراد تقديره هو نموذج انحدار خطي بسيط ممثل بالعلاقة التالية:

(  $Y_t = \alpha + \beta ISF_t$  )، حيث (  $\alpha, \beta$  ) معلمته و تم استعماله لاختبار الفرضية الأولى من فرضيات الدراسة.

<sup>1</sup> عبد القادر عطية: الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، (مصر: الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005)، ص، ص،

## الفصل الرابع: قياس أثر صيغ التمويل الإسلامي المصرفي لدولتي الدراسة على النمو الاقتصادي

كما يتم تقدير نموذج انحدار خطي متعدد لاختبار الفرضية الثانية والثالثة من فرضيات الدراسة ممثلاً بالعلاقة التالية:

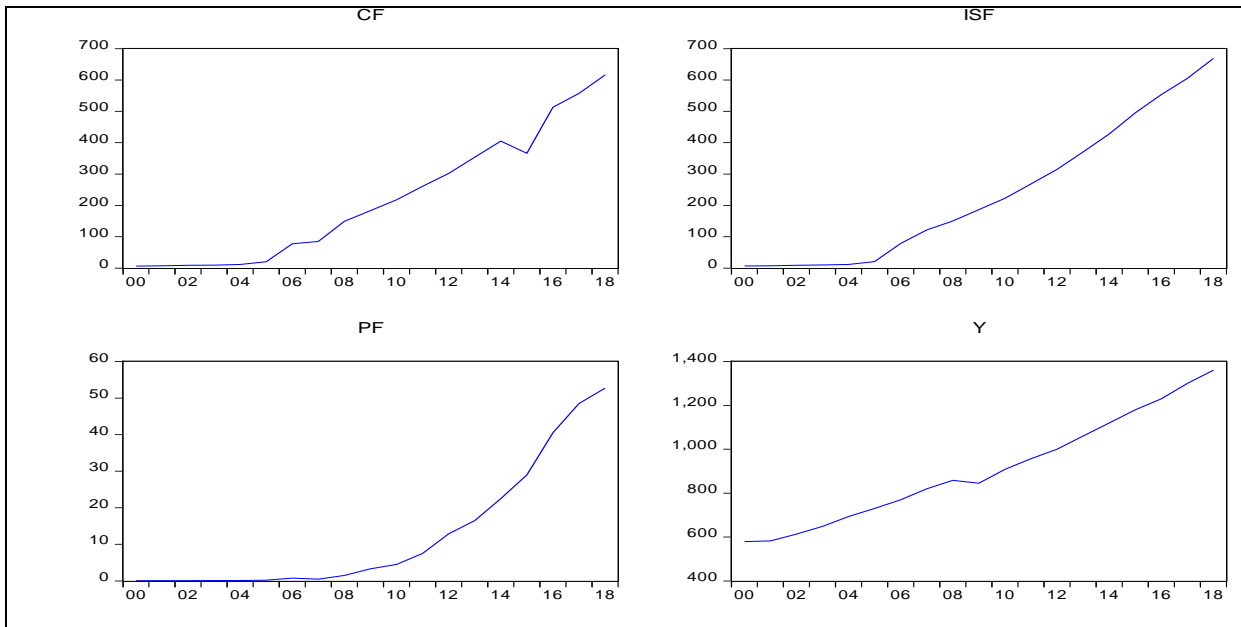
$$Y_t = \alpha + \beta_1 PF_t + \beta_2 CF_t + \mu_t$$
، حيث  $(\alpha, \beta_1, \beta_2)$  معاملات النموذج المراد تقديره كما تجدر الإشارة إلى أن  $(\mu_t)$  متغير عشوائي يوضح أثر العوامل الأخرى التي لم يتضمنها النموذج.  
**1. تفرغ البيانات:**

بعد تفرغ البيانات في البرنامج القياسي (EViews)، تحصلنا على النتائج التالية:

### 1.1 التمثيل البياني لمتغيرات الدراسة:

يظهر الشكل (14)، أدناه التطور الزمني لمتغيرات الدراسة والعلاقة الخطية لها حيث تبين الزيادة السنوية لكل من التمويل الإسلامي ككل، وكذلك الناتج المحلي الإجمالي، كما تبين التطور المتزايد لنوعي التمويل الإسلامي (التشاركي والتجاري). وهذا ما يدعم استخدام النموذج الذي يتماشى مع العلاقات الخطية والمتمثل في الانحدار البسيط والانحدار المتعدد.

الشكل (14): التمثيل البياني لمتغيرات الدراسة للسوق المالي للفترة (2000/2018).



المصدر: من إعداد الطالب بناءً على مخرجات برنامج (Eviews 10).

## الفصل الرابع: قياس أثر صيغ التمويل الإسلامي المصرفي لدولتي الدراسة على النمو الاقتصادي

### 2.1 الإحصاء الوصفي للمتغيرات:

يبين الجدول (11) أدناه المقاييس الإحصائية لمتغيرات الدراسة كالوسط الحسابي والوسيط والانحراف المعياري إلى آخره، والذي يهمننا هنا معرفة هل بيانات متغيرات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي ومنه نتوجه مباشرة لملاحظة قيمة (p) لاختبار (Jarque-Bera) أو ما يعرف باختبار التوزيع الطبيعي حيث يقول إذا كانت ( $p > 0.05$ ) التوزيع طبيعي و العكس صحيح.

الجدول (11): الإحصاء لوصفي للمتغيرات الدراسة للسوق المالي للفترة (2018/2000)

	CF	ISF	PF	Y
Mean	218.4666	238.3579	12.70189	908.1684
Median	183.0000	186.3000	3.300000	858.5000
Maximum	616.0000	668.7000	52.70000	1360.000
Minimum	6.435000	6.500000	0.065000	579.0000
Std. Dev.	203.5698	224.3141	17.60818	246.5303
Skewness	0.545303	0.554715	1.236299	0.331551
Kurtosis	2.036939	1.975988	3.111725	1.948996
Jarque-Bera	1.675885	1.804555	4.849926	1.222581
Probability	0.432600	0.405645	0.088481	0.542650
Sum	4150.866	4528.800	241.3360	17255.20
Sum Sq. Dev.	745932.3	905702.7	5580.865	1093989.
Observations	19	19	19	19

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج Eviews 10

من خلال الجدول (11) أدناه، نستخرج قيم (p) على النحو الذي يبينه الجدول (1-11):

الجدول (1-11): قيمة (p) لاختبار (Jarque-Bera)

	CF	ISF	PF	Y
Probability	0.432600	0.405645	0.088481	0.542650

المصدر: من إعداد الطالب من خلال بيانات الجدول (11).

## الفصل الرابع: قياس أثر صيغ التمويل الإسلامي المصرفي لدولتي الدراسة على النمو الاقتصادي

ومنه نستنتج ان بيانات متغيرات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي و هذا ما يزيد في دعم اختيارنا لنموذج الانحدار الخطي و طريقة المربعات الصغرى.

2.تقدير العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي (y) ومجموع التمويل الإسلامي (isf):

### 1.2 تقدير النموذج:

سوف نحاول تقدير العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي (y) ومجموع التمويل الإسلامي (isf) باستخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط ذو العلاقة:

$Y_t = \alpha + \beta ISF_t$	أي:	$(Y_t = F(ISF_t))$
------------------------------	-----	--------------------

وجاءت النتائج وفق ما يبينه الجدول (12)، ادناه.

الجدول (12): نتائج تقدير العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي (y) ومجموع التمويل الإسلامي (isf) للسوق المالي في الفترة (2018/2000).

Dependent Variable: Y				
Method: Least Squares				
Date: 12/20/20 Time: 19:19				
Sample: 2000 2018				
Included observations: 19				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	649.1627	12.91433	50.26687	0.0000
ISF	1.086625	0.039953	27.19762	0.0000
R-squared	0.977534	Mean dependent var		908.1684
Adjusted R-squared	0.976213	S.D. dependent var		246.5303
S.E. of regression	38.02258	Akaike info criterion		10.21354
Sum squared resid	24577.19	Schwarz criterion		10.31295
Log likelihood	-95.02861	Hannan-Quinn criter.		10.23036
F-statistic	739.7107	Durbin-Watson stat		0.371579
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على مخرجات برنامج (Eviews 10).

## الفصل الرابع: قياس أثر صيغ التمويل الإسلامي المصرفي لدولتي الدراسة على النمو الاقتصادي

### 2.2 التعليق على النموذج:

تحصلنا من خلال الجدول (12)، أعلاه على نموذج الانحدار المقدر والذي يعطى بالعلاقة:

$$Y = 649,1627 + 1,0866 ISF$$

ويظهر من خلال المعادلة أن العلاقة بين المتغير التابع (النتائج الإجمالية المحلي) و المتغير المستقل (التمويل الإسلامي المصرفي الكلي) موجبة ( طردية وغير عكسية)، كما يمكن استنتاج من التقدير أعلاه ما يلي:

➤  $\alpha = 649,1627$ : وتعني أنه في حالة ما يكون التمويل الإسلامي المصرفي الكلي منعدم فإن الناتج المحلي الإجمالي يكون ( 649,16 مليار رنجت ماليزي).

➤  $\beta = 1,0866$ : ويستدل على أن التمويل الإسلامي يؤثر إيجاباً على الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة التمويل الإسلامي بـ 1% يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار قدره (1,0866) وحدة.

#### 1.2.2 اختبار صلاحية النموذج المقترح:

بناء على نتائج تقدير المعلمات المبينة في الجدول السابق يتبين بوضوح جودة ومعنوية النموذج من خلال قيمة معامل التحديد ( $R^2$ ) التي بلغت (0,9762) مما يدل على أن التغيرات التي تحدث في حجم التمويل الإسلامي تشرح وتفسر ( 97,62 % ) من التغيرات التي تحدث في حجم الناتج المحلي الإجمالي، أما النسبة المتبقية (2,38%) فتفسرها متغيرات أخرى غير مدرجة في النموذج.

كما تظهر قوة العلاقة بين المتغيرين من خلال معامل الارتباط الذي بلغت قيمته ( 97,75%)، وتدل الإشارة الموجبة على أن العلاقة طردية بين المتغيرين (حجم التمويل الإسلامي وحجم الناتج المحلي الإجمالي).

نلاحظ أيضاً أن القيمة الاحتمالية لإحصائية فيشر المحسوبة ( $Prob F = 0,000 < 0,05$ ) مما يعني رفض فرضية العدم القائلة بعدم صلاحية النموذج ونقبل الفرض البديل (النموذج مناسب)، مما يدل على مناسبة النموذج المفترض لتمثيل العلاقة الخطية بين التمويل الإسلامي والناتج المحلي الإجمالي.

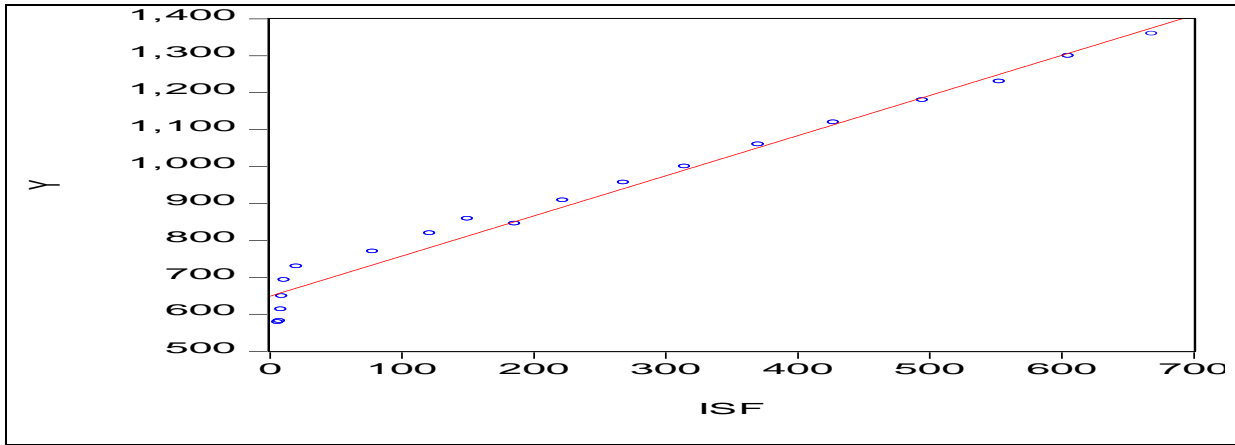
#### 2.2.2 اختبار معنوية أثر التمويل الإسلامي على الناتج المحلي الإجمالي:

نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لإحصائية ستودنت ( $Prob t = 0,000$ ) وهي أقل من ( 5%) مما يعني رفض فرضية العدم (حجم التمويل الإسلامي ليس له أثر معنوي على حجم الناتج المحلي الإجمالي) وقبول الفرض البديل (حجم التمويل الإسلامي له أثر معنوي على حجم الناتج المحلي الإجمالي).

## الفصل الرابع: قياس أثر صيغ التمويل الإسلامي المصرفي لدولتي الدراسة على النمو الاقتصادي

كما يمكن توضيح هذه العلاقة الطردية بين المتغيرين من خلال مخطط الانتشار الموضّح في الشكل الموالي الشكل(15)، حيث كلما ارتفع حجم التمويل الإسلامي (isf) كلما زاد الناتج المحلي الإجمالي (y).

الشكل (15): رسم تخطيطي يوضح شكل الانتشار بين حجم التمويل الإسلامي وحجم الناتج المحلي الإجمالي للسوق المالي للفترة (2018/2000).



المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج Eviews 10.

### 3.2.2 اختبار الكشف عن الارتباط الذاتي للأخطاء:

يعتبر اختبار درين واتسون ( $Durbin \square Watson$ ) من أهم الاختبارات الشائعة المستخدمة في كشف الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى ويستخدم هذا النوع من الاختبارات لسهولة نسبية وإمكانية استخدامه عندما يكون عدد المشاهدات صغيراً، شريطة الا يقل عن 15 مشاهدة<sup>1</sup>.

حيث يتم الحكم على مدى وجود استقلال ذاتي بين البواقي من خلال اختبار درين واتسون (D.W) وفقاً للخطوات التالية:

أ. **فرضية العدم:** ( $H_0 : \rho = 0$ ) يوجد استقلال (عدم ارتباط) بين البواقي، وتقبل في الحالتين التاليتين:

أ-1) الحالة الأولى : إذا كان ( $2 < DW < 4 - du$ ) .

أ-2) الحالة الثانية : إذا كان ( $du < DW < 2$ ) .

ب. **الفرضية البديلة:** ( $H_1 : \rho \neq 0$ ) لا يوجد استقلال بين البواقي (هناك ارتباط بين الأخطاء)، وتتحقق في الحالتين التاليتين:

<sup>1</sup> طهراوي فريد: الاقتصاد القياسي، محاضرات وأمثلة، مطبوعة جامعية، كلية الاقتصاد، (جامعة البويرة، الجزائر، 2017)، ص، 80.

## الفصل الرابع: قياس أثر صيغ التمويل الإسلامي المصرفي لدولتي الدراسة على النمو الاقتصادي

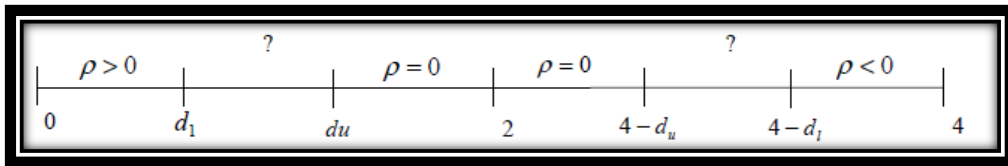
ب-1) الحالة الأولى : إذا كان  $(4-dl < DW < 4)$ .

ب-2) الحالة الثانية : إذا كان  $(0 < DW < dl)$ .

ج. اللا قرار: إذا كانت  $(dl \leq DW \leq du)$  أو  $(4 - du \leq DW \leq 4 - dl)$  فالنتيجة الخاصة بالاختبار غير محددة و يجب إضافة بيانات أكثر.

للتحقق من وجود الارتباط الذاتي او عدمه يتم تحديد قيمة ( درين واتسون ) التي تأخذ القيمة بين (0 و 4 ) واستخراج قيمة الحد الأعلى ( $du$ )، وقيمة الحد الأدنى ( $dl$ ) من جدول ( درين واتسون ) عند ( $n$  - مشاهدات - و  $k$  - متغيرات-)، والشكل (16) يوضح ذلك.

الشكل(16): يوضح اختبار درين واتسون.



المصدر: طهراوي فريد: الاقتصاد القياسي، محاضرات وأمثلة، مطبوعة جامعية، كلية الاقتصاد، جامعة البويرة، الجزائر)، 2017، ص، 80.

بالنظر على مخرجات نموذج الدراسة نجد أن قيمة  $(D.W=0.37)$  و من خلال جدول ( درين واتسون ) عند ( $n=19$  و  $k=2$ ) نجد قيمة الحد الأعلى ( $DU=1.53$ )، وقيمة الحد الأدنى ( $DL=1.08$ ).

من خلال هذه النتائج نرفض فرضية العدم ونقبل الفرض البديل أي يوجد ارتباط ذاتي.

### 3.2 معالجة الارتباط الذاتي والتعليق:

استعمال طريقة شبه الفروقات من الدرجة الأولى بعد تقدير معامل الارتباط الذاتي وفق الصيغة

التالية:

$$Y_t - \hat{\rho}Y_{t-1} = \beta_1(1 - \hat{\rho}) + \beta_2(X_{2t} - \hat{\rho}X_{2t-1}) + (\varepsilon_t - \hat{\rho}\varepsilon_{t-1})$$

$$Y_t^* = \beta_1^* + \beta_2 X_{2t}^* + v_t$$

نقوم بإعادة تقدير النموذج بعد التخلص من مشكل الارتباط الذاتي والنتائج يوضحها الجدول(13).



## الفصل الرابع: قياس أثر صيغ التمويل الإسلامي المصرفي لدولتي الدراسة على النمو الاقتصادي

الجدول (13): نتائج تقدير العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي (y) ومجموع التمويل الإسلامي (isf) للسوق الماليزي الفترة (2018/2000) بعد معالجة الارتباط الذاتي.

Dependent Variable: Y_ADJUS				
Method: Least Squares				
Date: 12/26/20 Time: 19:47				
Sample (adjusted): 2001 2018				
Included observations: 18 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ISF_ADJUS	0.924185	0.076538	12.07479	0.0000
C	136.6047	7.301765	18.70845	0.0000
R-squared	0.901113	Mean dependent var	207.4185	
Adjusted R-squared	0.894932	S.D. dependent var	56.93610	
S.E. of regression	18.45535	Akaike info criterion	8.773025	
Sum squared resid	5449.598	Schwarz criterion	8.871955	
Log likelihood	-76.95722	Hannan-Quinn criter.	8.786666	
F-statistic	145.8005	Durbin-Watson stat	2.202794	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج Eviews 10

تحصلنا من خلال الجدول (13)، أعلاه على نموذج الانحدار المقدر والذي يعطى بالعلاقة:

$$Y = 136.604 + 0.924 ISF$$

ويظهر من خلال المعادلة أن العلاقة بين المتغير التابع (الناتج الإجمالي المحلي) و المتغير المستقل (التمويل الإسلامي المصرفي الكلي) موجبة ( طردية وغير عكسية)، كما يمكن استنتاج من التقدير أعلاه ما يلي:

- $\alpha = 136.604$ : وتعني أنه في حالة ما يكون التمويل الإسلامي المصرفي الكلي منعدم فإن الناتج المحلي الإجمالي يكون (136.604 مليار رنجت ماليزي).
- $\beta = 0.924$ : ويستدل على أن التمويل الإسلامي يؤثر إيجاباً على الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة التمويل الإسلامي بـ 1% يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار قدره (0.924) وحدة.

### 1.3.2 اختبار صلاحية النموذج:

بناء على نتائج تقدير المعلمات المبينة في الجدول (13) السابق يتبين بوضوح جودة ومعنوية النموذج من خلال قيمة معامل التحديد ( $R^2$ ) التي بلغت (0.90) مما يدل على أن التغيرات التي تحدث في حجم التمويل الإسلامي تشرح وتفسر (90%) من التغيرات التي تحدث في حجم الناتج المحلي الإجمالي، أما النسبة المتبقية (10%) فتفسرها متغيرات أخرى غير مدرجة في النموذج.

## الفصل الرابع: قياس أثر صيغ التمويل الإسلامي المصرفي لدولتي الدراسة على النمو الاقتصادي

كما تظهر قوة العلاقة بين المتغيرين من خلال معامل الارتباط الذي بلغت قيمته (89%)، وتدل الإشارة الموجبة على أن العلاقة طردية بين المتغيرين (حجم التمويل الإسلامي وحجم الناتج المحلي الإجمالي).

نلاحظ أيضاً أن القيمة الاحتمالية لإحصائية فيشر المحسوبة ( $\text{Prob } F = 0,000 < 0,05$ ) مما يعني رفض فرضية العدم القائلة بعدم صلاحية النموذج ونقبل الفرض البديل (النموذج مناسب)، مما يدل على مناسبة النموذج المفترض لتمثيل العلاقة الخطية بين التمويل الإسلامي والناتج المحلي الإجمالي.

### 2.3.2 اختبار معنوية أثر التمويل الإسلامي على الناتج المحلي الإجمالي:

نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لإحصائية ستيودنت ( $\text{Prob } t = 0,000$ ) وهي أقل من (5%) مما يعني رفض فرضية العدم (حجم التمويل الإسلامي ليس له أثر معنوي على حجم الناتج المحلي الإجمالي) وقبول الفرض البديل (حجم التمويل الإسلامي له أثر معنوي على حجم الناتج المحلي الإجمالي).

ومنه نقبل فرضية الدراسة التي تنص على مساهمة التمويل المصرفي الإسلامي بنوعيه ((الاستثماري (التشاركي)، التمويل التجاري (التمويل بالهامش)) إيجاباً في حجم الناتج المحلي الإجمالي لدولة ماليزيا ومنه تحفيز النمو الاقتصادي.

### 3 . تقدير العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي (Y) ومجموع التمويل الإسلامي

التشاركي (PF) ومجموع التمويل الإسلامي التجاري (CF):

#### 1.3 تقدير النموذج:

سوف نحاول تقدير العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي (y) والمتغيرين: مجموع التمويل الإسلامي التشاركي (pf) ومجموع التمويل الإسلامي التجاري (التمويل بالهامش) (cf) باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد ذو العلاقة:

$Y_t = \alpha + \beta_1 PF_t + \beta_2 CF_t + \mu_t$	أي:	$Y_t = F(pf, cf)$
--	-----	-------------------

بعد افراغ البيانات في البرنامج القياسي (EViews 10) جاءت النتائج وفق ما يبينه الجدول (14)، أدناه.

## الفصل الرابع: قياس أثر صيغ التمويل الإسلامي المصرفي لدولتي الدراسة على النمو الاقتصادي

الجدول (14): نتائج تقدير العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي (y) و مجموع التمويل الإسلامي التشاركي (pf) ومجموع التمويل الإسلامي التجاري (cf) للسوق الماليزي الفترة (2018/2000)

Dependent Variable: Y				
Method: Least Squares				
Date: 12/20/20 Time: 21:27				
Sample: 2000 2018				
Included observations: 19				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	643.6264	18.88612	34.07933	0.0000
PF	-0.856571	1.909534	-0.448576	0.6598
CF	1.260706	0.165169	7.632822	0.0000
R-squared	0.967282	Mean dependent var		908.1684
Adjusted R-squared	0.963192	S.D. dependent var		246.5303
S.E. of regression	47.29786	Akaike info criterion		10.69475
Sum squared resid	35793.40	Schwarz criterion		10.84387
Log likelihood	-98.60009	Hannan-Quinn criter.		10.71998
F-statistic	236.5120	Durbin-Watson stat		1.164292
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على مخرجات برنامج Eviews 10.

## الفصل الرابع: قياس أثر صيغ التمويل الإسلامي المصرفي لدولتي الدراسة على النمو الاقتصادي

### 2.3 التعليق على النموذج:

تحصلنا من خلال الجدول (14)، أعلاه على نموذج الانحدار الخطي المتعدد المقدر والذي يعطى بالعلاقة التالية:

$$Y = 643,6264 - 0,8556 PF + 1,2607 CF$$

ويظهر من خلال المعادلة أعلاه ما يلي:

- $\alpha = 649,1627$ : ويستدل أنه في حالة ما يكون مجموع التمويل الإسلامي التشاركي ومجموع التمويل الإسلامي التجاري منعدمين فإن الناتج المحلي الإجمالي يكون 643,63%.
- $\beta_1 = -0,8556$ : ويستدل على أن التمويل الإسلامي التشاركي يؤثر سلباً على الناتج المحلي الإجمالي، فزيادة حجم التمويل الإسلامي التشاركي بـ 1% يؤدي إلى انخفاض حجم الناتج المحلي الإجمالي بمقدار قدره (0,8556) وحدة وهي نتيجة مرفوضة اقتصادياً.
- $\beta_2 = 1,2607$ : ويستدل على أن التمويل الإسلامي التجاري يؤثر إيجاباً على الناتج المحلي الإجمالي، فزيادة التمويل الإسلامي التجاري بـ 1% يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار قدره (1,2607) وحدة.

### 1.2.3 اختبار صلاحية النموذج المقترح:

بناء على نتائج تقدير المعلمات المبينة في الجدول السابق يتبين بوضوح جودة ومعنوية النموذج من خلال قيمة معامل التحديد ( $R^2$ ) التي بلغت (0,9632) مما يدل على أن التغيرات التي تحدث في حجم التمويل الإسلامي التشاركي وحجم التمويل الإسلامي التجاري تشرح وتفسر (96,32%) من التغيرات التي تحدث في حجم الناتج المحلي الإجمالي، أما النسبة المتبقية (3,68%) فتفسرها متغيرات أخرى غير مدرجة في النموذج.

نلاحظ أيضاً أن قيمة إحصائية فيشر المحسوبة ( $F\text{-Stat} = 236,51 < \text{Prob } F = 0,000$ ) وهي أكبر من القيمة الجدولية مما يعني رفض فرضية عدم القائلة بعدم صلاحية النموذج ونقبل الفرض البديل (النموذج مناسب)، مما يؤكد القوة التفسيرية العالية لنموذج الانحدار الخطي المتعدد من الناحية الإحصائية، وهو ما يدل على مناسبة النموذج المفترض لتمثيل العلاقة الخطية بين المتغيرين المستقلين (حجم التمويل الإسلامي التشاركي وحجم التمويل الإسلامي التجاري) والمتغير المستقل (حجم الناتج المحلي الإجمالي).

## الفصل الرابع: قياس أثر صيغ التمويل الإسلامي المصرفي لدولتي الدراسة على النمو الاقتصادي

### 2.2.3 اختبار معنوية أثر التمويل الإسلامي التشاركي والتجاري على الناتج المحلي الإجمالي:

يتبين من خلال الجدول السابق أن القيمة الاحتمالية لإحصائية ستودنت (Prob t = 0,000) لمعلمة حجم التمويل الإسلامي التجاري (cf) أقل من 5% مما يعني رفض فرضية العدم (حجم التمويل الإسلامي ليس له أثر معنوي على حجم الناتج المحلي الإجمالي) وقبول الفرض البديل (حجم التمويل الإسلامي له أثر معنوي على حجم الناتج المحلي الإجمالي).

القيمة الاحتمالية لإحصائية ستودنت (Prob t = 0,650) لمعلمة حجم التمويل الإسلامي التشاركي (pf) أكبر من 5% مما يعني قبول فرضية العدم (حجم التمويل الإسلامي التشاركي ليس له أثر معنوي على حجم الناتج المحلي الإجمالي).

تجدر الإشارة إلى أن قيمة (دارين ووتسن (d.w)) المقدرة تساوي (1.16) وهي تقع في منطقة الشك هل يوجد ارتباط أم لا، لذلك سنقوم بتعديل النموذج بإزالة المتغير (pf) عديم المعنوية ونعيد التقدير.

### 3.3 إعادة تقدير النموذج بعد حذف التمويل التشاركي (pf):

سوف نحاول تقدير العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي (y) والتمويل الإسلامي التجاري (cf) باستخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط ذو العلاقة:

$$Y_t = \alpha + \beta CF_t \quad \text{أي} \quad (Y_t = F(CF_t))$$

وجاءت النتائج وفق ما يبيئه الجدول (15)، أدناه.

الجدول (15): نتائج تقدير العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي (y) ومجموع التمويل الإسلامي التجاري (cf) للسوق الماليزي الفترة (2018/2000)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CF	1.190806	0.053462	22.27408	0.0000
C	648.0171	15.76772	41.09769	0.0000
R-squared	0.966870	Mean dependent var		908.1684
Adjusted R-squared	0.964921	S.D. dependent var		246.5303
S.E. of regression	46.17330	Akaike info criterion		10.60198
Sum squared resid	36243.54	Schwarz criterion		10.70140
Log likelihood	-98.71882	Hannan-Quinn criter.		10.61881
F-statistic	496.1347	Durbin-Watson stat		1.080600
Prob(F-statistic)	0.000000			

## الفصل الرابع: قياس أثر صيغ التمويل الإسلامي المصرفي لدولتي الدراسة على النمو الاقتصادي

### 1.3.3 التعليق على النموذج:

تحصلنا من خلال الجدول (21)، أعلاه على نموذج الانحدار المقدر والذي يعطى بالعلاقة:

$$Y = 648,0171 + 1,1908 CF$$

ويظهر من خلال المعادلة أن العلاقة بين المتغير التابع (النتائج الإجمالية المحلي) و المتغير المستقل (التمويل الإسلامي المصرفي التجاري) موجبة ( طردية وغير عكسية)، كما يمكن استنتاج من التقدير أعلاه ما يلي:

➤  $\alpha = 648,0171$ : وتعني أنه في حالة ما يكون التمويل الإسلامي المصرفي التجاري منعدم فإن الناتج المحلي الإجمالي يكون ( 648,017 مليار رنجت ماليزي).

➤  $\beta = 1,1908$ : ويستدل على أن التمويل الإسلامي التجاري يؤثر إيجاباً على الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة التمويل الإسلامي التجاري بـ 1% يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار قدره (1,1908) وحدة.

### 2.3.3 اختبار صلاحية النموذج المقترح:

بناء على نتائج تقدير المعلمات المبينة في الجدول السابق يتبين بوضوح جودة ومعنوية النموذج من خلال قيمة معامل التحديد ( $R^2$ ) التي بلغت ( 0,966) مما يدل على أن التغيرات التي تحدث في حجم التمويل الإسلامي التجاري تشرح وتفسر ( 96,68 % ) من التغيرات التي تحدث في حجم الناتج المحلي الإجمالي، أما النسبة المتبقية (3,32%) فتفسرها متغيرات أخرى غير مدرجة في النموذج.

نلاحظ أيضاً أن القيمة الاحتمالية لإحصائية فيشر المحسوبة ( $\text{Prob } F = 0,000 < 0,05$ ) مما يعني رفض فرضية العدم القائلة بعدم صلاحية النموذج ونقبل الفرض البديل (النموذج مناسب)، مما يدل على مناسبة النموذج المفترض لتمثيل العلاقة الخطية بين التمويل الإسلامي التجاري والناتج المحلي الإجمالي.

### 3.3.3 اختبار معنوية أثر التمويل الإسلامي التجاري على الناتج المحلي الإجمالي:

نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لإحصائية ستودنت ( $\text{Prob } t = 0,000$ ) وهي أقل من ( 5%) مما يعني رفض فرضية العدم (حجم التمويل الإسلامي التجاري ليس له أثر معنوي على حجم الناتج المحلي الإجمالي) وقبول الفرض البديل (حجم التمويل الإسلامي له أثر معنوي على حجم الناتج المحلي الإجمالي).

## الفصل الرابع: قياس أثر صيغ التمويل الإسلامي المصرفي لدولتي الدراسة على النمو الاقتصادي

### 4.3.3 اختبار الارتباط الذاتي:

بالتطبيق على مخرجات النموذج نجد أن قيمة (D.W=1.08) و من خلال جدول ( درين واتسون) عند (n=19 و k=2) نجد قيمة الحد الأعلى (DU=1.53) وقيمة الحد الأدنى (DL=1.08). من خلال هذه النتائج نرفض فرضية العدم ونقبل الفرض البديل أي يوجد ارتباط ذاتي.

### 1.4.3.3 معالجة الارتباط الذاتي والتعليق:

استعمال طريقة شبه الفروقات من الدرجة الأولى بعد تقدير معامل الارتباط الذاتي وفق الصيغة

التالية:

$$Y_t - \hat{\rho}Y_{t-1} = \beta_1(1 - \hat{\rho}) + \beta_2(X_{2t} - \hat{\rho}X_{2t-1}) + (\varepsilon_t - \hat{\rho}\varepsilon_{t-1})$$

$$Y_t^* = \beta_1^* + \beta_2 X_{2t}^* + v_t$$

نقوم بإعادة تقدير النموذج بعد التخلص من مشكل الارتباط الذاتي والنتائج يوضحها الجدول (16).

الجدول (16): نتائج تقدير العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي (y) ومجموع التمويل الإسلامي التجاري (cf) للسوق الماليزي الفترة (2018/2000) بعد معالجة الارتباط الذاتي.

Dependent Variable: Y_ADJUS				
Method: Least Squares				
Date: 12/26/20 Time: 19:55				
Sample (adjusted): 2001 2018				
Included observations: 18 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CF_ADJUS	1.089326	0.076086	14.31703	0.0000
C	367.8365	13.86749	26.52510	0.0000
R-squared	0.927594	Mean dependent var	520.2449	
Adjusted R-squared	0.923069	S.D. dependent var	135.9441	
S.E. of regression	37.70604	Akaike info criterion	10.20196	
Sum squared resid	22747.93	Schwarz criterion	10.30089	
Log likelihood	-89.81761	Hannan-Quinn criter.	10.21560	
F-statistic	204.9772	Durbin-Watson stat	2.307871	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على مخرجات برنامج Eviews 10

تحصلنا من خلال الجدول (16)، أعلاه على نموذج الانحدار المقدر والذي يعطى بالعلاقة:

$$Y = 367.836 + 1.08 CF$$

ويظهر من خلال المعادلة أن العلاقة بين المتغير التابع (الناتج الاجمالي المحلي) والمتغير المستقل (التمويل الاسلامي المصرفي التجاري) موجبة ( طردية وغير عكسية)، كما يمكن استنتاج من التقدير أعلاه ما يلي:



## الفصل الرابع: قياس أثر صيغ التمويل الإسلامي المصرفي لدولتي الدراسة على النمو الاقتصادي

➤  $\alpha = 367.836$ : وتعني أنه في حالة ما يكون التمويل الإسلامي المصرفي التجاري منعدم فإن الناتج المحلي الإجمالي يكون (367.836 مليار رنجت ماليزي).  
➤  $\beta = 1.08$ : ويستدل على أن التمويل الإسلامي التجاري يؤثر إيجاباً على الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة التمويل الإسلامي التجاري بـ 1% يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار قدره (1.08) وحدة.

### 2.4.3.3 اختبار صلاحية النموذج:

بناء على نتائج تقدير المعلمات المبينة في الجدول (16) السابق يتبين بوضوح جودة ومعنوية النموذج من خلال قيمة معامل التحديد ( $R^2$ ) التي بلغت (0.92) مما يدل على أن التغيرات التي تحدث في حجم التمويل الإسلامي التجاري تشرح وتفسر (92%) من التغيرات التي تحدث في حجم الناتج المحلي الإجمالي، أما النسبة المتبقية (8%) فتفسرها متغيرات أخرى غير مدرجة في النموذج.

كما تظهر قوة العلاقة بين المتغيرين من خلال معامل الارتباط الذي بلغت قيمته (92%)، وتدل الإشارة الموجبة على أن العلاقة طردية بين المتغيرين (حجم التمويل الإسلامي التجاري وحجم الناتج المحلي الإجمالي).

نلاحظ أيضاً أن القيمة الاحتمالية لإحصائية فيشر المحسوبة ( $\text{Prob } F = 0,000 < 0,05$ ) مما يعني رفض فرضية العدم القائلة بعدم صلاحية النموذج ونقبل الفرض البديل (النموذج مناسب)، مما يدل على مناسبة النموذج المفترض لتمثيل العلاقة الخطية بين التمويل الإسلامي التجاري والناتج المحلي الإجمالي.

### 3.4.3.3 اختبار معنوية أثر التمويل الإسلامي على الناتج المحلي الإجمالي:

نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لإحصائية ستودنت ( $\text{Prob } t = 0,000$ ) وهي أقل من (5%) مما يعني رفض فرضية العدم (حجم التمويل الإسلامي التجاري ليس له أثر معنوي على حجم الناتج المحلي الإجمالي) وقبول الفرض البديل (حجم التمويل الإسلامي التجاري له أثر معنوي على حجم الناتج المحلي الإجمالي).

ومنه نقبل فرضية الدراسة التي تنص على مساهمة التمويل المصرفي الإسلامي التجاري (التمويل بالهامش) إيجاباً في حجم الناتج المحلي الإجمالي لدولة ماليزيا ومنه تحفيز النمو الاقتصادي والتأثير الضعيف للتمويل المصرفي الإسلامي التشاركي في حجم الناتج المحلي الإجمالي لدولة ماليزيا.



## الفصل الرابع: قياس أثر صيغ التمويل الإسلامي المصرفي لدولتي الدراسة على النمو الاقتصادي

المطلب الثاني: حالة الاقتصاد الجزائري.

النموذج المراد تقديره هو نموذج انحدار خطي بسيط ممثل بالعلاقة التالية:

(  $Y_t = \alpha + \beta ISF_t$  )، حيث  $(\alpha, \beta)$  معلمته و تم استعماله لاختبار الفرضية الأولى من فرضيات الدراسة.

كما يتم تقدير نموذج انحدار خطي متعدد لاختبار الفرضية الثانية والثالثة من فرضيات الدراسة ممثلاً بالعلاقة التالية:

(  $.Y_t = \alpha + \beta_1 PF_t + \beta_2 CF_t + \mu_t$  )، حيث  $(\beta_1, \beta_2, \alpha)$  معاملات النموذج المراد تقديره كما تجدر الإشارة الى أن  $(\mu_t)$  متغير عشوائي يوضح أثر العوامل الأخرى التي لم يتضمنها النموذج.  
**1. تفريغ البيانات:**

بعد تفريغ البيانات في البرنامج القياسي (EViews)، تحصلنا على النتائج التالية:

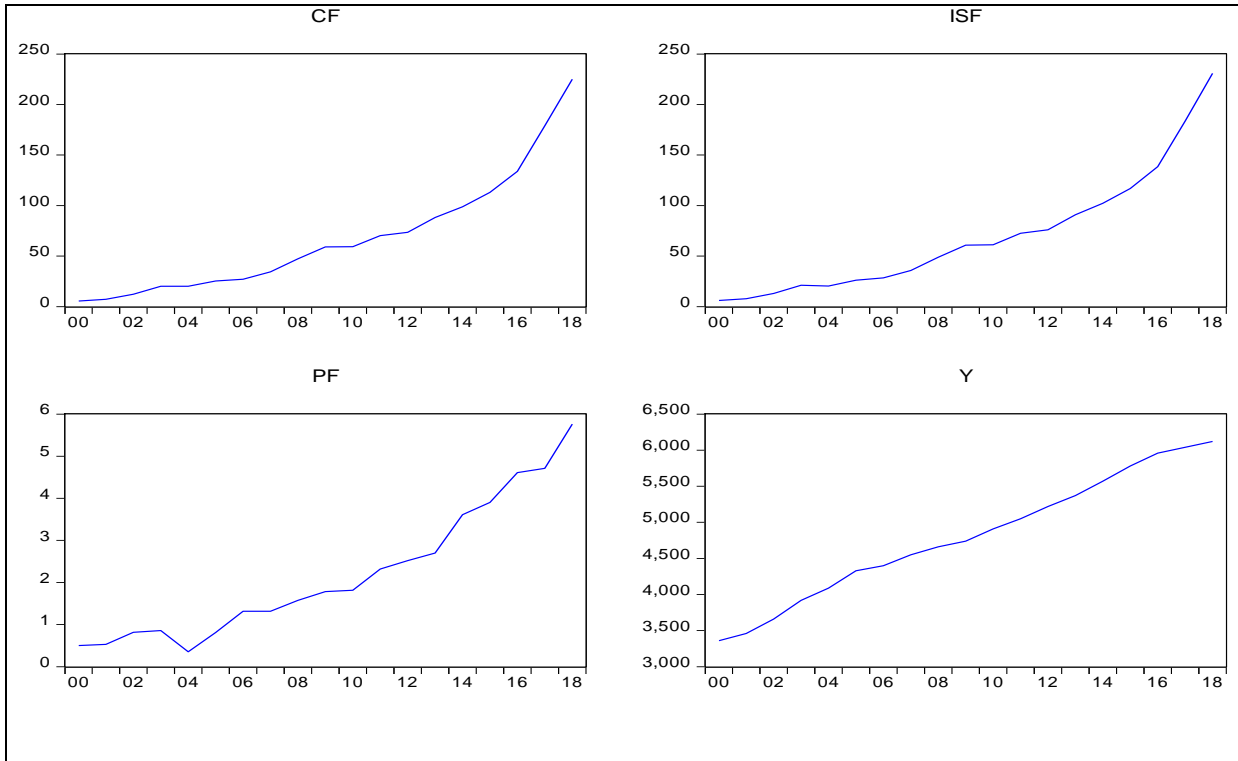
### 1.1 التمثيل البياني لمتغيرات الدراسة:

يظهر الشكل (17)، ادناه التطور الزمني لمتغيرات الدراسة والعلاقة الخطية لها حيث تبين الزيادة السنوية لكل من التمويل الإسلامي ككل، وكذلك الناتج المحلي الإجمالي، كما تبين التطور المتزايد لنوعي التمويل الإسلامي (التشاركي والتجاري).

وهذا ما يدعم استخدام النموذج الذي يتماشى مع العلاقات الخطية و المتمثل في الانحدار البسيط و الانحدار المتعدد.

## الفصل الرابع: قياس أثر صيغ التمويل الإسلامي المصرفي لدولتي الدراسة على النمو الاقتصادي

الشكل (17): التمثيل البياني لمتغيرات الدراسة للسوق الجزائري للفترة (2000/2018).



المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج Eviews 10

### 2.1 الاحصاء الوصفي للمتغيرات:

يبين الجدول (17) ادناه المقاييس الإحصائية لمتغيرات الدراسة كالوسط الحسابي و الوسيط والانحراف المعياري الى اخره، والذي يهمننا هنا معرفة هل بيانات متغيرات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي ومنه نتوجه مباشرة لملاحظة قيمة (p) لاختبار (Jarque-Bera) او ما يعرف باختبار التوزيع الطبيعي حيث يقول اذا كانت ( $p > 0.05$ ) التوزيع طبيعي و العكس صحيح.

## الفصل الرابع: قياس أثر صيغ التمويل الإسلامي المصرفي لدولتي الدراسة على النمو الاقتصادي

الجدول (17): الإحصاء الوصفي للمتغيرات للسوق الجزائري للفترة (2018/2000).

	CF	ISF	PF	Y
Mean	68.37053	70.57053	2.200000	4799.474
Median	59.10000	60.88400	1.784000	4740.000
Maximum	225.1000	230.8600	5.760000	6120.000
Minimum	5.500000	6.002000	0.352000	3360.000
Std. Dev.	60.19312	61.77330	1.616688	871.4195
Skewness	1.184408	1.172471	0.775573	-0.054892
Kurtosis	3.726576	3.686642	2.457465	1.908769
Jarque-Bera	4.860199	4.726429	2.137815	0.952247
Probability	0.088028	0.094117	0.343383	0.621187
Sum	1299.040	1340.840	41.80000	91190.00
Sum Sq. Dev.	65217.82	68686.93	47.04624	13668695
Observations	19	19	19	19

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على مخرجات برنامج Eviews 10

من خلال الجدول (17) ادناه، نستخرج قيم (p) على النحو الذي يبينه الجدول (1-17):

الجدول (1-17): قيمة (p) لاختبار (Jarque-Bera)

	CF	ISF	PF	Y
Probability	0.088028	0.094117	0.343383	0.621187

المصدر: من إعداد الطالب من خلال بيانات الجدول (17).

ومنه نستنتج أن بيانات متغيرات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي وهذا ما يزيد في دعم اختيارنا لنموذج الانحدار الخطي و طريقة المربعات الصغرى.

## الفصل الرابع: قياس أثر صيغ التمويل الإسلامي المصرفي لدولتي الدراسة على النمو الاقتصادي

2. تقدير العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي (y) ومجموع التمويل الإسلامي (isf):

### 1.2 تقدير النموذج:

سوف نحاول تقدير العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي (y) ومجموع التمويل الإسلامي (isf) باستخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط ذو العلاقة:

$$Y_t = \alpha + \beta ISF_t \quad \text{أي:} \quad (Y_t = F(ISF_t))$$

وجاءت النتائج وفق ما يبيئه الجدول (18)، ادناه.

الجدول (18): نتائج تقدير العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي (y) ومجموع التمويل الإسلامي (isf) للسوق الجزائري للفترة (2018/2000).

Dependent Variable: Y				
Method: Least Squares				
Date: 12/21/20 Time: 13:47				
Sample: 2000 2018				
Included observations: 19				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3889.565	128.6900	30.22430	0.0000
ISF	12.89360	1.388079	9.288807	0.0000
R-squared	0.835402	Mean dependent var	4799.474	
Adjusted R-squared	0.825720	S.D. dependent var	871.4195	
S.E. of regression	363.7905	Akaike info criterion	14.73033	
Sum squared resid	2249840.	Schwarz criterion	14.82975	
Log likelihood	-137.9382	Hannan-Quinn criter.	14.74716	
F-statistic	86.28194	Durbin-Watson stat	0.316343	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج Eviews 10

## الفصل الرابع: قياس أثر صيغ التمويل الإسلامي المصرفي لدولتي الدراسة على النمو الاقتصادي

### 2.2 التعليق على النموذج:

تحصلنا من خلال الجدول (18)، أعلاه على نموذج الانحدار المقدر والذي يعطى بالعلاقة:

$$Y = 3889.565 + 12.89360 ISF$$

ويظهر من خلال المعادلة أن العلاقة بين المتغير التابع (الناتج الاجمالي المحلي) و المتغير المستقل (التمويل الاسلامي المصرفي الكلي) موجبة ( طردية وغير عكسية)، كما يمكن استنتاج من التقدير أعلاه ما يلي:

➤  $\alpha = 3889.565$ : وتعني أنه في حالة ما يكون التمويل الإسلامي المصرفي الكلي منعدم فإن الناتج المحلي الإجمالي يكون (3889.565 مليار دج).

➤  $\beta = 12.89360$ : ويستدل على أن التمويل الإسلامي يؤثر إيجاباً على الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة التمويل الإسلامي بـ 1% يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار قدره ( 12.89360 ) وحدة.

### 1.2.2 اختبار صلاحية النموذج المقترح:

بناء على نتائج تقدير المعلمات المبينة في الجدول السابق يتبين بوضوح جودة ومعنوية النموذج من خلال قيمة معامل التحديد ( $R^2$ ) التي بلغت (0.83) مما يدل على أن التغيرات التي تحدث في حجم التمويل الإسلامي تشرح وتفسر (83%) من التغيرات التي تحدث في حجم الناتج المحلي الإجمالي، أما النسبة المتبقية (17%) فتفسرها متغيرات أخرى غير مدرجة في النموذج.

كما تظهر قوة العلاقة بين المتغيرين من خلال معامل الارتباط الذي هو الجذر التربيعي لمعامل التحديد و الذي بلغت قيمته (91%)، وتدل الإشارة الموجبة على أن العلاقة طردية بين المتغيرين (حجم التمويل الإسلامي وحجم الناتج المحلي الإجمالي).

نلاحظ أيضاً أن القيمة الاحتمالية لإحصائية فيشر المحسوبة ( $Prob F = 0,000 < 0,05$ ) مما يعني رفض فرضية العدم القائلة بعدم صلاحية النموذج ونقبل الفرض البديل (النموذج مناسب)، مما يدل على مناسبة النموذج المفترض لتمثيل العلاقة الخطية بين التمويل الإسلامي والناتج المحلي الإجمالي.

### 2.2.2 اختبار معنوية أثر التمويل الإسلامي على الناتج المحلي الإجمالي:

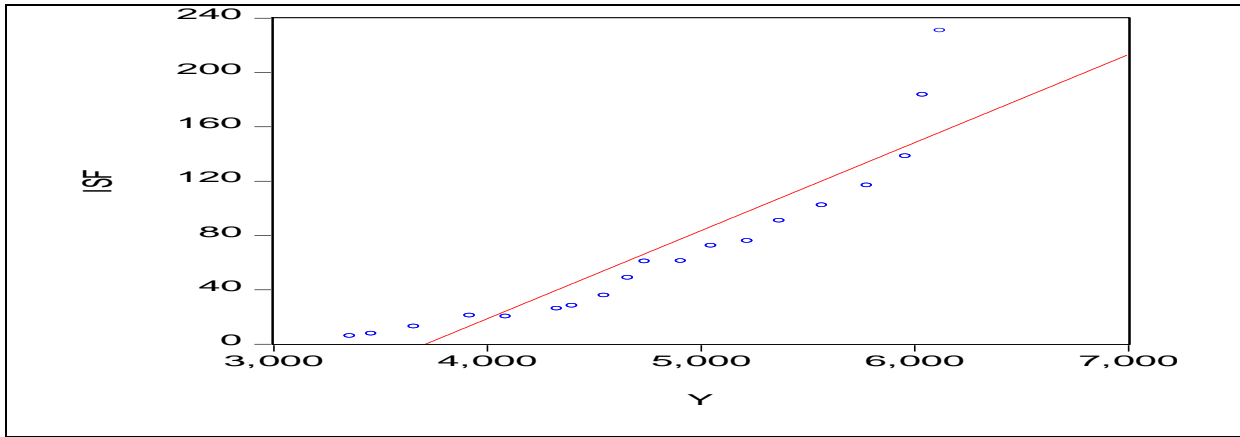
نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لإحصائية ستودنت ( $Prob t = 0,000$ ) وهي أقل من (5%) مما يعني رفض فرضية العدم (حجم التمويل الإسلامي ليس له أثر معنوي على حجم الناتج المحلي

## الفصل الرابع: قياس أثر صيغ التمويل الإسلامي المصرفي لدولتي الدراسة على النمو الاقتصادي

الإجمالي) وقبول الفرض البديل (حجم التمويل الإسلامي له أثر معنوي على حجم الناتج المحلي الإجمالي).

كما يمكن توضيح هذه العلاقة الطردية بين المتغيرين من خلال مخطط الانتشار الموضّح في الشكل الموالي الشكل (18)، حيث كلما ارتفع حجم التمويل الإسلامي (isf) كلما زاد الناتج المحلي الإجمالي (y).

الشكل (18): رسم تخطيطي يوضح شكل الانتشار بين حجم التمويل الإسلامي وحجم الناتج المحلي الإجمالي للسوق الجزائري للفترة (2018/2000).



المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج Eviews 10.

### 3.2.2 اختبار الكشف عن الارتباط الذاتي للأخطاء:

بالتطبيق على مخرجات نموذج الدراسة نجد أن قيمة (D.W=0.31) و من خلال جدول (درين واتسون) عند (n=19 و k=2) نجد قيمة الحد الأعلى (DU=1.53)، وقيمة الحد الأدنى (DL=1.08).

من خلال هذه النتائج نرفض فرضية العدم ونقبل الفرض البديل أي يوجد ارتباط ذاتي.

### 3.2 معالجة الارتباط الذاتي والتعليق:

استعمال طريقة شبه الفروقات من الدرجة الأولى بعد تقدير معامل الارتباط الذاتي وفق الصيغة

التالية:

$$Y_t - \hat{\rho}Y_{t-1} = \beta_1(1 - \hat{\rho}) + \beta_2(X_{2t} - \hat{\rho}X_{2t-1}) + (\varepsilon_t - \hat{\rho}\varepsilon_{t-1})$$

$$Y_t^* = \beta_1^* + \beta_2 X_{2t}^* + v_t$$

## الفصل الرابع: قياس أثر صيغ التمويل الإسلامي المصرفي لدولتي الدراسة على النمو الاقتصادي

نقوم بإعادة تقدير النموذج بعد التخلص من مشكل الارتباط الذاتي، والنتائج يوضحها الجدول (19).

الجدول (19): نتائج تقدير العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي (y) ومجموع التمويل الإسلامي (isf) للسوق الجزائري للفترة (2018/2000) بعد معالجة الارتباط الذاتي.

Dependent Variable: Y_ADJUS				
Method: Least Squares				
Date: 12/27/20 Time: 20:33				
Sample: 2001 2018				
Included observations: 18				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ISF_ADJUS	4.406312	1.123744	3.921100	0.0012
C	802.9742	33.69860	23.82812	0.0000
R-squared	0.490040	Mean dependent var		901.0041
Adjusted R-squared	0.458168	S.D. dependent var		130.2356
S.E. of regression	95.86542	Akaike info criterion		12.06821
Sum squared resid	147042.9	Schwarz criterion		12.16714
Log likelihood	-106.6139	Hannan-Quinn criter.		12.08185
F-statistic	15.37503	Durbin-Watson stat		1.813060
Prob(F-statistic)	0.001218			

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج Eviews 10.

تحصلنا من خلال الجدول (19)، أعلاه على نموذج الانحدار المقدر والذي يعطى بالعلاقة:

$$Y = 802.9742 + 4.406 ISF$$

ويظهر من خلال المعادلة أن العلاقة بين المتغير التابع (الناتج الاجمالي المحلي) و المتغير المستقل (التمويل الاسلامي المصرفي الكلي) موجبة ( طردية وغير عكسية)، كما يمكن استنتاج من التقدير أعلاه ما يلي:

➤  $\alpha = 802.9742$ : وتعني أنه في حالة ما يكون التمويل الإسلامي المصرفي الكلي منعدم فإن الناتج المحلي الإجمالي يكون (802.9742 مليار دج).

$\beta = 4.406$ : ويستدل على أن التمويل المصرفي الإسلامي الكلي يؤثر إيجابا على الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة التمويل الإسلامي بـ 1% يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار قدره (4.406) وحدة.

### 1.3.2 اختبار صلاحية النموذج:

بناء على نتائج تقدير المعلمات المبينة في الجدول (19) السابق يتبين بوضوح ضعف القدرة التفسيرية للنموذج من خلال قيمة معامل التحديد ( $R^2$ ) التي بلغت (0.49) مما يدل على أن التغيرات التي تحدث في حجم التمويل الإسلامي تشرح وتفسر (49%) من التغيرات التي تحدث في حجم الناتج المحلي الإجمالي، أما النسبة المتبقية (51%) فتفسرها متغيرات أخرى غير مدرجة في النموذج.

## الفصل الرابع: قياس أثر صيغ التمويل الإسلامي المصرفي لدولتي الدراسة على النمو الاقتصادي

كما تظهر ضعف العلاقة بين المتغيرين من خلال معامل الارتباط الذي بلغت قيمته (70%) ومنه التأثير الضعيف للتمويل الإسلامي المصرفي الكلي في الناتج المحلي، وتدل الإشارة الموجبة على أن العلاقة طردية بين المتغيرين (حجم التمويل الإسلامي وحجم الناتج المحلي الإجمالي).

نلاحظ أيضاً أن القيمة الاحتمالية لإحصائية فيشر المحسوبة ( $\text{Prob } F = 0,000 < 0,05$ ) مما يعني رفض فرضية العدم القائلة بعدم صلاحية النموذج وقبول الفرض البديل (النموذج مناسب)، مما يدل على مناسبة النموذج المفترض لتمثيل العلاقة الخطية بين التمويل الإسلامي والناتج المحلي الإجمالي.

### 2.3.2 اختبار معنوية أثر التمويل الإسلامي على الناتج المحلي الإجمالي:

نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لإحصائية ستودنت ( $\text{Prob } t = 0,000$ ) وهي أقل من (5%) مما يعني رفض فرضية العدم (حجم التمويل الإسلامي ليس له أثر معنوي على حجم الناتج المحلي الإجمالي) وقبول الفرض البديل (حجم التمويل الإسلامي له أثر معنوي على حجم الناتج المحلي الإجمالي).

ومنه نقبل فرضية الدراسة التي تنص على مساهمة التمويل المصرفي الإسلامي بنوعيه ((الاستثماري (التشاركي)، التمويل التجاري (التمويل بالهامش)) إيجاباً في حجم الناتج المحلي الإجمالي لدولة الجزائر ومنه تحفيز النمو الاقتصادي رغم التأثير الضعيف ويفسر بقلّة المصارف العاملة بالمالية الإسلامية أي قلة حجمه الى الناتج المحلي .

### 3. تقدير العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي (Y) ومجموع التمويل الإسلامي

التشاركي (PF) ومجموع التمويل الإسلامي التجاري (CF):

#### 1.3 تقدير النموذج:

سوف نحاول تقدير العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي (y) والمتغيرين: مجموع التمويل الإسلامي التشاركي (pf) ومجموع التمويل الإسلامي التجاري (التمويل بالهامش) (cf) باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد ذو العلاقة:

$Y_t = \alpha + \beta_1 PF_t + \beta_2 CF_t + \mu_t$	أي:	$Y_t = F(pf, cf)$
--	-----	-------------------



## الفصل الرابع: قياس أثر صيغ التمويل الإسلامي المصرفي لدولتي الدراسة على النمو الاقتصادي

بعد إفراغ البيانات في البرنامج القياسي (EViews 10) جاءت النتائج وفق ما يبينه الجدول (20)، أدناه.

الجدول (20): نتائج تقدير العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي (y) و مجموع التمويل الإسلامي التشاركي (pf) ومجموع التمويل الإسلامي التجاري (cf) للسوق الجزائري الفترة (2018/2000).

Dependent Variable: Y				
Method: Least Squares				
Date: 12/27/20 Time: 21:45				
Sample: 2000 2018				
Included observations: 19				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PF	581.5342	212.1503	2.741142	0.0145
CF	-2.043395	5.698008	-0.358616	0.7246
C	3659.806	139.6099	26.21452	0.0000
R-squared	0.886409	Mean dependent var	4799.474	
Adjusted R-squared	0.872210	S.D. dependent var	871.4195	
S.E. of regression	311.5129	Akaike info criterion	14.46470	
Sum squared resid	1552645.	Schwarz criterion	14.61382	
Log likelihood	-134.4146	Hannan-Quinn criter.	14.48994	
F-statistic	62.42792	Durbin-Watson stat	0.484949	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على مخرجات برنامج Eviews

### 2.3 التعليق على النموذج:

تحصلنا من خلال الجدول (20)، أعلاه على نموذج الانحدار الخطي المتعدد المقدر والذي يعطى بالعلاقة التالية:

$$Y = 3659.806 - 2.0433 CF + 581.534 PF$$

ومن خلال هذه المعادلة يتبين أن الناتج المحلي الإجمالي في علاقة عكسية مع التمويل الإسلامي التجاري وهذا مرفوض اقتصادياً.

كما ان قيمة (D.W) المحسوبة تساوي (0.48) أي يوجد ارتباط ذاتي ومنه النموذج مرفوض احصائياً كما انه مرفوض اقتصادياً ومنه سنحاول قياس اثر التمويل الإسلامي التجاري (CF) لوحده على الناتج المحلي وكذلك نفع مع التمويل الإسلامي التشاركي (PF).

### 3.3 اعادة تقدير النموذج بعد حذف التمويل التشاركي (pf):

سوف نحاول تقدير العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي (y) والتمويل الإسلامي التجاري (cf) باستخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط ذو العلاقة:

$$Y_t = \alpha + \beta CF_t \quad \text{أي:} \quad (Y_t = F(CF_t))$$

## الفصل الرابع: قياس أثر صيغ التمويل الإسلامي المصرفي لدولتي الدراسة على النمو الاقتصادي

وجاءت النتائج وفق ما يبينه الجدول (21)، أدناه.

الجدول (21): نتائج تقدير العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي (Y) ومجموع التمويل الإسلامي التجاري (CF) للسوق الجزائري الفترة (2018/2000).

Dependent Variable: Y Method: Least Squares Date: 12/27/20 Time: 20:35 Sample: 2000 2018 Included observations: 19				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CF	13.21355	1.434599	9.210627	0.0000
C	3896.056	129.1700	30.16223	0.0000
R-squared	0.833064	Mean dependent var	4799.474	
Adjusted R-squared	0.823245	S.D. dependent var	871.4195	
S.E. of regression	366.3647	Akaike info criterion	14.74444	
Sum squared resid	2281792.	Schwarz criterion	14.84385	
Log likelihood	-138.0721	Hannan-Quinn criter.	14.76126	
F-statistic	84.83565	Durbin-Watson stat	0.318644	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج \*Eviews10\*

### 1.3.3 التعليق على النموذج:

تحصلنا من خلال الجدول (21)، أعلاه على نموذج الانحدار المقدر والذي يعطى بالعلاقة:

$$Y = 3896.056 + 13.213CF$$

ويظهر من خلال المعادلة أن العلاقة بين المتغير التابع (الناتج الإجمالي المحلي) و المتغير المستقل (التمويل الإسلامي المصرفي التجاري) موجبة ( طردية )، كما يمكن استنتاج من التقدير أعلاه ما يلي:

➤  $\alpha = 3896.056$ : وتعني أنه في حالة ما يكون التمويل الإسلامي المصرفي التجاري منعدم فإن الناتج المحلي الإجمالي يكون (3896.056مليار دج).

➤  $\beta = 13.213$ : ويستدل على أن التمويل الإسلامي التجاري يؤثر إيجابا على الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة التمويل الإسلامي التجاري بـ 1% يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار قدره (13.213) وحدة.

## الفصل الرابع: قياس أثر صيغ التمويل الإسلامي المصرفي لدولتي الدراسة على النمو الاقتصادي

### 2.3.3 اختبار الارتباط الذاتي:

بالتطبيق على مخرجات النموذج نجد أن قيمة (D.W=0.31) و من خلال جدول ( درين واتسون) عند (n=19 و k=2) نجد قيمة الحد الأعلى (DU=1.53) وقيمة الحد الأدنى (DL=1.08). من خلال هذه النتائج نرفض فرضية العدم ونقبل الفرض البديل أي يوجد ارتباط ذاتي.

### 3.3.3 معالجة الارتباط الذاتي والتعليق:

استعمال طريقة شبه الفروقات من الدرجة الأولى بعد تقدير معامل الارتباط الذاتي وفق الصيغة التالية:

$$Y_t - \hat{\rho}Y_{t-1} = \beta_1(1 - \hat{\rho}) + \beta_2(X_{2t} - \hat{\rho}X_{2t-1}) + (\varepsilon_t - \hat{\rho}\varepsilon_{t-1})$$

$$Y_t^* = \beta_1^* + \beta_2 X_{2t}^* + v_t$$

نقوم بإعادة تقدير النموذج بعد التخلص من مشكل الارتباط الذاتي والنتائج يوضحها الجدول (22).

الجدول (22): نتائج تقدير العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي (y) ومجموع التمويل الإسلامي التجاري (cf) للسوق الجزائري الفترة (2018/2000) بعد معالجة الارتباط الذاتي.

Dependent Variable: Y_ADJUS				
Method: Least Squares				
Date: 12/27/20 Time: 20:41				
Sample (adjusted): 2001 2018				
Included observations: 18 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CF_ADJUS	4.491183	1.154403	3.890480	0.0013
C	808.7246	33.89471	23.85990	0.0000
R-squared	0.486123	Mean dependent var		906.2028
Adjusted R-squared	0.454005	S.D. dependent var		131.0658
S.E. of regression	96.84645	Akaike info criterion		12.08857
Sum squared resid	150067.8	Schwarz criterion		12.18750
Log likelihood	-106.7971	Hannan-Quinn criter.		12.10221
F-statistic	15.13583	Durbin-Watson stat		1.808945
Prob(F-statistic)	0.001300			

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج Eviews 10

تحصلنا من خلال الجدول (22)، أعلاه على نموذج الانحدار المقدر والذي يعطى بالعلاقة:

$$Y = 808.724 + 4.491 CF$$

## الفصل الرابع: قياس أثر صيغ التمويل الإسلامي المصرفي لدولتي الدراسة على النمو الاقتصادي

يظهر من خلال المعادلة أن العلاقة بين المتغير التابع (الناتج الاجمالي المحلي) والمتغير المستقل (التمويل الاسلامي المصرفي التجاري) موجبة ( طردية )، كما يمكن استنتاج من التقدير أعلاه ما يلي:

➤  $\alpha = 808.724$ : وتعني أنه في حالة ما يكون التمويل الإسلامي المصرفي التجاري منعدم فإن الناتج المحلي الإجمالي يكون (808.724 مليار دج).

➤  $\beta = 4.491$ : ويستدل على أن التمويل الإسلامي التجاري يؤثر إيجاباً على الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة التمويل الإسلامي التجاري بـ 1% يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار قدره ( 4.491 ) وحدة.

### 1.3.3.3 اختبار صلاحية النموذج:

بناء على نتائج تقدير المعلمات المبينة في الجدول (22) السابق يتبين بوضوح ضعف القوة التفسيرية للنموذج من خلال قيمة معامل التحديد ( $R^2$ ) التي بلغت (0.48) مما يدل على أن التغيرات التي تحدث في حجم التمويل الإسلامي التجاري تشرح وتفسر ( 48% ) من التغيرات التي تحدث في حجم الناتج المحلي الإجمالي، أما النسبة المتبقية (52%) فتفسرها متغيرات أخرى غير مدرجة في النموذج.

كما تظهر ضعف العلاقة بين المتغيرين من خلال معامل الارتباط الذي بلغت قيمته (69%)، وتدل الإشارة الموجبة على أن العلاقة طردية بين المتغيرين (حجم التمويل الإسلامي التجاري وحجم الناتج المحلي الإجمالي).

نلاحظ أيضاً أن القيمة الاحتمالية لإحصائية فيشر المحسوبة ( $\text{Prob } F = 0,000 < 0,05$ ) مما يعني رفض فرضية عدم القائلة بعدم صلاحية النموذج ونقبل الفرض البديل (النموذج مناسب)، مما يدل على مناسبة النموذج المفترض لتمثيل العلاقة الخطية بين التمويل الإسلامي التجاري والناتج المحلي الإجمالي.

### 2.3.3.3 اختبار معنوية أثر التمويل الإسلامي على الناتج المحلي الإجمالي:

نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لإحصائية ستيودنت ( $\text{Prob } t = 0,000$ ) وهي أقل من (5%) مما يعني رفض فرضية عدم (حجم التمويل الإسلامي التجاري ليس له أثر معنوي على حجم الناتج المحلي الإجمالي) وقبول الفرض البديل (حجم التمويل الإسلامي التجاري له أثر معنوي على حجم الناتج المحلي الإجمالي).

## الفصل الرابع: قياس أثر صيغ التمويل الإسلامي المصرفي لدولتي الدراسة على النمو الاقتصادي

ومنه نقبل فرضية الدراسة التي تنص على مساهمة التمويل المصرفي الإسلامي التجاري (التمويل بالهامش)) إيجابا في حجم الناتج المحلي الإجمالي لدولة الجزائر ومنه تحفيز النمو الاقتصادي رغم ضعف هذا التأثير والذي يفسر بقلّة المصارف العاملة في المالية الإسلامية و منه ضعف حجمه الى الناتج المحلي الاجمالي.

### 4.3 اعادة تقدير النموذج بعد حذف التمويل التجاري (CF):

سوف نحاول تقدير العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي (y) والتمويل الإسلامي التشاركي (PF) باستخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط ذو العلاقة:

$$Y_t = \alpha + \beta CF_t \quad \text{أي:} \quad (Y_t = F(CF_t))$$

وجاءت النتائج وفق ما يبيئه الجدول (23)، أدناه.

الجدول (23): نتائج تقدير العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي (y) ومجموع التمويل الإسلامي التشاركي (PF) للسوق الجزائري الفترة (2018/2000)

Dependent Variable: Y Method: Least Squares Date: 12/27/20 Time: 21:46 Sample: 2000 2018 Included observations: 19				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PF	507.2175	44.23719	11.46586	0.0000
C	3683.595	119.6542	30.78534	0.0000
R-squared	0.885496	Mean dependent var	4799.474	
Adjusted R-squared	0.878760	S.D. dependent var	871.4195	
S.E. of regression	303.4241	Akaike info criterion	14.36744	
Sum squared resid	1565125.	Schwarz criterion	14.46686	
Log likelihood	-134.4907	Hannan-Quinn criter.	14.38427	
F-statistic	131.4660	Durbin-Watson stat	0.423716	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج \*Eviews10\*

### 1.4.3 التعليق على النموذج:

تحصلنا من خلال الجدول (23)، أعلاه على نموذج الانحدار المقدّر والذي يعطى بالعلاقة:

$$Y = 3683.595 + 507.217CF$$

## الفصل الرابع: قياس أثر صيغ التمويل الإسلامي المصرفي لدولتي الدراسة على النمو الاقتصادي

يظهر من خلال المعادلة أن العلاقة بين المتغير التابع (الناتج الاجمالي المحلي) والمتغير المستقل (التمويل الاسلامي المصرفي التشاركي) موجبة ( طردية )، كما يمكن استنتاج من التقدير أعلاه ما يلي:

➤  $\alpha = 3683.595$ : وتعني أنه في حالة ما يكون التمويل الإسلامي المصرفي التجاري منعدم فإن الناتج المحلي الإجمالي يكون ( 3683.595مليار دج).

➤  $\beta = 507.217$ : ويستدل على أن التمويل الإسلامي التشاركي يؤثر إيجاباً على الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة التمويل الإسلامي التجاري بـ 1% يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار قدره ( 507.217 ) وحدة.

### 2.4.3 اختبار الارتباط الذاتي:

بالتطبيق على مخرجات النموذج نجد أن قيمة (D.W=0.42) و من خلال جدول ( درين واتسون) عند (n=19 و k=2) نجد قيمة الحد الأعلى (DU =1.53)، وقيمة الحد الأدنى (DL=1.08).

من خلال هذه النتائج نرفض فرضية العدم ونقبل الفرض البديل أي يوجد ارتباط ذاتي.

### 3.4.3 معالجة الارتباط الذاتي والتعليق:

استعمال طريقة شبه الفروقات من الدرجة الأولى بعد تقدير معامل الارتباط الذاتي وفق الصيغة التالية:

$$\begin{aligned} Y_t - \hat{\rho}Y_{t-1} &= \beta_1(1 - \hat{\rho}) + \beta_2(X_{2t} - \hat{\rho}X_{2t-1}) + (\varepsilon_t - \hat{\rho}\varepsilon_{t-1}) \\ Y_t^* &= \beta_1^* + \beta_2X_{2t}^* + v_t \end{aligned}$$

نقوم بإعادة تقدير النموذج بعد التخلص من مشكل الارتباط الذاتي والنتائج يوضحها الجدول(24).

## الفصل الرابع: قياس أثر صيغ التمويل الإسلامي المصرفي لدولتي الدراسة على النمو الاقتصادي

الجدول (24): نتائج تقدير العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي (y) ومجموع التمويل الإسلامي التشاركي (PF) للسوق الجزائري الفترة (2018/2000) بعد معالجة الارتباط الذاتي.

Dependent Variable: Y_ADJUS				
Method: Least Squares				
Date: 12/27/20 Time: 21:49				
Sample (adjusted): 2001 2018				
Included observations: 18 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PF_ADJUS	243.2436	45.18884	5.382824	0.0001
C	980.5410	40.83909	24.00987	0.0000
R-squared	0.644245	Mean dependent var		1154.796
Adjusted R-squared	0.622011	S.D. dependent var		171.8071
S.E. of regression	105.6285	Akaike info criterion		12.26217
Sum squared resid	178518.0	Schwarz criterion		12.36110
Log likelihood	-108.3596	Hannan-Quinn criter.		12.27581
F-statistic	28.97480	Durbin-Watson stat		1.784003
Prob(F-statistic)	0.000061			

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على مخرجات برنامج Eviews 10

تحصلنا من خلال الجدول (24)، أعلاه على نموذج الانحدار المقدر والذي يعطى بالعلاقة:

$$Y = 980.541 + 243.243 PF$$

ويظهر من خلال المعادلة أن العلاقة بين المتغير التابع (الناتج الإجمالي المحلي) و المتغير المستقل (التمويل الإسلامي المصرفي التشاركي) موجبة (طردية)، كما يمكن استنتاج من التقدير أعلاه ما يلي:

➤  $\alpha = 980.541$ : وتعني أنه في حالة ما يكون التمويل الإسلامي المصرفي التجاري منعدم فإن الناتج المحلي الإجمالي يكون (980.541 مليار دج).

➤  $\beta = 243.243$ : ويستدل على أن التمويل الإسلامي التشاركي يؤثر إيجاباً على الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة التمويل الإسلامي التجاري بـ 1% يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار قدره (243.243) وحدة.

### 1.3.4.3 اختبار صلاحية النموذج:

بناءً على نتائج تقدير المعلمات المبينة في الجدول (30) يتبين بوضوح ضعف القوة التفسيرية للنموذج نسبياً من خلال قيمة معامل التحديد ( $R^2$ ) التي بلغت (0.64) مما يدل على أن التغيرات التي تحدث في حجم التمويل الإسلامي التشاركي تشرح وتفسر (64%) من التغيرات التي تحدث في حجم الناتج المحلي الإجمالي، أما النسبة المتبقية (36%) فتفسرها متغيرات أخرى غير مدرجة في النموذج.

## الفصل الرابع: قياس أثر صيغ التمويل الإسلامي المصرفي لدولتي الدراسة على النمو الاقتصادي

كما تظهر قوة العلاقة بين المتغيرين من خلال معامل الارتباط الذي بلغت قيمته (80%)، وتدل الإشارة الموجبة على أن العلاقة طردية بين المتغيرين (حجم التمويل الإسلامي التجاري وحجم الناتج المحلي الإجمالي).

نلاحظ أيضاً أن القيمة الاحتمالية لإحصائية فيشر المحسوبة ( $Prob F = 0,000 < 0,05$ ) مما يعني رفض فرضية العدم القائلة بعدم صلاحية النموذج ونقبل الفرض البديل (النموذج مناسب)، مما يدل على مناسبة النموذج المفترض لتمثيل العلاقة الخطية بين التمويل الإسلامي التشاركي والناتج المحلي الإجمالي.

### 2.3.4.3 اختبار معنوية أثر التمويل الإسلامي التشاركي على الناتج المحلي الإجمالي:

نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لإحصائية ستيودنت ( $Prob t = 0,000$ ) وهي أقل من (5%) مما يعني رفض فرضية العدم (حجم التمويل الإسلامي التشاركي ليس له أثر معنوي على حجم الناتج المحلي الإجمالي) وقبول الفرض البديل (حجم التمويل الإسلامي التشاركي له أثر معنوي على حجم الناتج المحلي الإجمالي).

ومنه نقبل فرضية الدراسة التي تنص على مساهمة التمويل المصرفي الإسلامي التشاركي إيجاباً في حجم الناتج المحلي الإجمالي لدولة الجزائر ومنه تحفيز النمو الاقتصادي رغم ضعف هذا التأثير والذي يفسر بقلّة المصارف العاملة في المالية الإسلامية ومنه ضعف حجمه الى الناتج المحلي الاجمالي.



## الفصل الرابع: قياس أثر صيغ التمويل الإسلامي المصرفي لدولتي الدراسة على النمو الاقتصادي

المبحث الثالث: مقارنة نتائج السوقين ووضع نتائج وتوصيات الدراسة.

بعد جمع البيانات وتوصيفها وتحليلها واختبار الفرضيات تحاول الدراسة في هذا المبحث مقارنة نتائج السوقين وفي الأخير وضع النتائج والتوصيات النهائية لهذه الأطروحة.

المطلب الأول: مقارنة نتائج السوقين الجزائري والماليزي ( نظريا ) .

ستقوم الدراسة في هذا المطلب بمقارنة نتائج السوقين المتحصل عليها وصفا وقياسيا .

### 1. مقارنة النتائج الوصفية

#### 1.1 من حيث عدد المصارف الإسلامية العاملة بالسوق:

يلخص الجدول (25) الموالي تطور عدد المصارف للسوقين الجزائري والماليزي.

الجدول ( 25): يبين تطور عدد المصارف الإسلامية للسوقين الجزائري والماليزي بين ( 2000 - 2018 )

السوق الماليزي	عدد المصارف	السوق الجزائري	عدد المصارف	السنة
العدد القليل	02	العدد قليل	01	2000
العدد مرتفع	16	العدد قليل	02	2018

المصدر: من اعداد الباحث اعتماد على الجدولين (09) و الجدول(10) السابقين

من خلال الجدول (25) أعلاه، يتبين أن الجزائر وماليزيا سجلتا عدد قليل في المصارف الإسلامية العاملة سنة (2000) رغم تبني الدولتين هذا النوع من المصارف في تسعينيات القرن العشرين، لكن التطور الذي حصل في ماليزيا لم يواكبه نفس التطور في عدد المصارف في الجزائر حيث نلاحظ الفرق الشاسع في عدد المصارف في سنة (2018)، ومنه يمكن القول أن السلطات الجزائرية رغم السماح للمصارف التي تعمل بالصيرفة الإسلامية إلا أنها لم تشجع هذا النوع على التوسع من خلال الدعم وتوفير المناخ على عكس ما فعلته ماليزيا.

## الفصل الرابع: قياس أثر صيغ التمويل الإسلامي المصرفي لدولتي الدراسة على النمو الاقتصادي

### 2.1 من حيث شبكة فروع المصارف وطنيا:

يلخص الجدول (26) الموالي تطور عدد فروع المصارف الإسلامية للسوقين الجزائري والماليزي .  
الجدول ( 26): يبين تطور عدد فروع مصارف الإسلامية للسوقين الجزائري والماليزي بين ( 2000-  
( 2018 )

السنة	عدد الفروع	السوق الجزائري	عدد الفروع	السوق الماليزي
2000	05	العدد قليل جدا	122	العدد مرتفع
2018	46	العدد قليل	2246	العدد مرتفع جدا

المصدر: من اعداد الباحث اعتماد على الجدولين (09) و (الجدول10) السابقين

من خلال الجدول (26) أعلاه، يتبين أن الجزائر سجلت عدد قليل لفروع المصارف الإسلامية العاملة سنة (2000) حيث قدر العدد بخمس فروع رغم تبني الدولة هذا النوع من المصارف في تسعينيات القرن العشرين.

بينما سجلت ماليزيا في نفس السنة عدد معتبر من الفروع(122) فرع رغم قلة المصارف العاملة والمقدر بمصرفين (02)، واستمر العدد القليل للفروع المصارف الإسلامية في سنة (2018) حيث قدر بـ (46) فرع ما يعني وجود مناطق داخل الجزائر لم تصلها فروع المصارف الإسلامية هذا ما يفسر عدم وجود الرغبة السياسية في دعم هذا القطاع وجعله يساهم في التنمية رغم توفر سوق واعد لأن الزبائن المستهدفين من هذا النمط هم بالدرجة الأولى المسلمين.

على عكس ماليزيا التي عرفت تطور كبير لفروع المصارف الإسلامية سنة (2018) حيث ارتفع العدد الى (2246) وهذا ما يفسر ما ذكرناه سابقا من تبني ماليزيا لفكرة جعل الدولة مركز جهوي ودولي للصيرفة والتمويل الإسلامي.

## الفصل الرابع: قياس أثر صيغ التمويل الإسلامي المصرفي لدولتي الدراسة على النمو الاقتصادي

### 3.1 من حيث نسبة حجم التمويل الإسلامي للنتائج المحلي الإجمالي:

يلخص الجدول (27) الموالي تطور نسبة حجم التمويل الإسلامي للنتائج المحلي الإجمالي للماليزيا والجزائري والماليزي. الجدول(27): يبين تطور نسبة حجم التمويل الإسلامي للنتائج المحلي الإجمالي للماليزيا والجزائري والماليزي بين (2000 و 2018).

السنة	السوق الجزائري	نسبة (ISF) الى (GDP)	السوق الماليزي	نسبة (ISF) الى (GDP)
2000	النسبة ضعيفة جدا	%0.17	النسبة ضعيفة جدا	%1.12
2018	النسبة ضعيفة	%3.77	النسبة مرتفعة	%49.16

المصدر: من اعداد الباحث اعتماد على الجدولين (09) و (10) السابقين.

من خلال الجدول (27) أعلاه، يتبين أن الجزائر و ماليزيا سجلتا نسبة ضعيفة جدا لحجم التمويل الإسلامي الى النتائج المحلي الإجمالي سنة (2000) رغم تبني الدولتين هذا النوع من التمويل في تسعينيات القرن العشرين، لكن التطور الذي حصل في ماليزيا لم يواكبه نفس التطور في الجزائر حيث نلاحظ الفرق الشاسع في نسبة حجم التمويل الإسلامي الى النتائج المحلي الإجمالي في سنة (2018) حيث قاربت النسبة في ماليزيا(50%)، وهذا يعود لزيادة عدد المصارف الإسلامية و تطور شبكة فروعها و هو ما تم الإشارة اليه سابقا، ومنه يمكن القول أن السلطات الجزائرية رغم السماح للمصارف التي تعمل بالصيرفة الإسلامية الا أنها لم تشجع هذا النوع على التوسع من خلال الدعم وتوفير المناخ على عكس ما فعلته ماليزيا مما أدى الى ضعف نسبة حجم التمويل الإسلامي الى النتائج الإجمالي المحلي حيث لم تتجاوز عتبة (5%) وهي نسبة ضعيفة جدا لا تعكس السوق الواعد لهذا المنتج.

## الفصل الرابع: قياس أثر صيغ التمويل الإسلامي المصرفي لدولتي الدراسة على النمو الاقتصادي

المطلب الثاني: مقارنة نتائج السوقين الجزائري والماليزي (قياسيا)

1. مقارنة النتائج القياسية:

1.2 من حيث تقدير العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي (y) ومجموع التمويل الإسلامي (isf):

يلخص الجدول (28) الموالي نتائج تقدير العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي (Y) ومجموع التمويل الإسلامي (ISF) للسوقين الجزائري والماليزي. الجدول (28): يبين نتائج تقدير العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي (y) ومجموع التمويل الإسلامي (isf) للسوقين الجزائري والماليزي بين (2000 و2018).

معادلة التقدير	طبيعة العلاقة	معامل التحديد	القدرة التفسيرية
$Y = 802.9742 + 4.406 ISF$	طرديّة	0.49	ضعيفة
$Y = 136.604 + 0.924 ISF$	طرديّة	0.90	قوية

المصدر: من اعداد الباحث اعتماد على الجدولين (13) و الجدول (19) السابقين

من خلال الجدول (28) أعلاه، يتبين أن التمويل الإسلامي المصرفي الكلي لكلا السوقين في علاقة طردية مع الناتج الإجمالي المحلي أي أنه كل ما زاد حجم التمويل الإسلامي يؤدي لزيادة الناتج المحلي الإجمالي.

غير أن معامل التحديد لنتائج تقدير السوق الماليزي مرتفع مقارنة بمعامل التحديد لنتائج تقدير السوق الجزائري مما يعني قوة تأثير التمويل المصرفي الإسلامي لدولة ماليزيا في الناتج المحلي الإجمالي على عكس السوق الجزائري الذي سجل تأثير ضعيف وضعف فرصة العلاقة الطردية.

## الفصل الرابع: قياس أثر صيغ التمويل الإسلامي المصرفي لدولتي الدراسة على النمو الاقتصادي

2.2 من حيث تقدير العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي (y) والتمويل الإسلامي التشاركي (pf):

يلخص الجدول (29) الموالي نتائج تقدير العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي (Y) ومجموع التمويل الإسلامي التشاركي (PF) للسوقين الجزائري والماليزي.

الجدول (29): يبين نتائج تقدير العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي (y) ومجموع التمويل الإسلامي التشاركي (pf) للسوقين الجزائري والماليزي بين (2000 و2018).

القدرة التفسيرية	معامل التحديد	طبيعة العلاقة	معادلة التقدير	
ضعيفة	0.64	طردية	$Y = 980.541 + 243.243 PF$	السوق الجزائري
ضعيفة		غير معنوية	$Y = 643,6264 - 0,8556 PF + 1,2607 CF$	السوق الماليزي

المصدر: من اعداد الباحث اعتماد على الجدولين (14) و الجدول (24) السابقين

من خلال الجدول (29) أعلاه، يتبين أن التمويل الإسلامي التشاركي الكلي لكلا السوقين له تأثير ضعيف على الناتج الإجمالي المحلي وهذا ما يؤكد الأرقام الضعيفة لحجم هذا النوع من التمويل المبينة في الجدول (09) والجدول (10) السابقين.

3.2 من حيث تقدير العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي (y) والتمويل الإسلامي التجاري (cf):

يلخص الجدول (30) الموالي نتائج تقدير العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي (Y) ومجموع التمويل الإسلامي التجاري (CF) للسوقين الجزائري والماليزي.

## الفصل الرابع: قياس أثر صيغ التمويل الإسلامي المصرفي لدولتي الدراسة على النمو الاقتصادي

الجدول(30): يبين نتائج تقدير العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي (y) ومجموع التمويل الإسلامي التجاري (cf) للسوقين الجزائري والماليزي بين (2000 و2018).

القدرة التفسيرية	معامل التحديد	طبيعة العلاقة	معادلة التقدير	
ضعيفة	0.48	طرديّة	$Y = 808.724 + 4.491 CF$	السوق الجزائري
قوية	0.92	طرديّة	$Y = 367.836 + 1.08 CF$	السوق الماليزي

المصدر: من اعداد الباحث اعتماد على الجدولين (16) و الجدول(22) السابقين

من خلال الجدول(30) أعلاه، يتبين أن التمويل الإسلامي المصرفي التجاري لكلا السوقين في علاقة طردية مع الناتج الإجمالي المحلي أي أنه كل ما زاد حجم التمويل الإسلامي التجاري يؤدي لزيادة الناتج المحلي الإجمالي.

غير أن معامل التحديد لنتائج تقدير السوق الماليزي مرتفع مقارنة بمعامل التحديد لنتائج تقدير السوق الجزائري مما يعني قوة تأثير التمويل المصرفي الإسلامي التجاري لدولة ماليزيا في الناتج المحلي الإجمالي على عكس السوق الجزائري الذي سجل تأثير ضعيف وضعف فرصة العلاقة الطردية.

## الفصل الرابع: قياس أثر صيغ التمويل الإسلامي المصرفي لدولتي الدراسة على النمو الاقتصادي

خلاصة لهذا الفصل من الدراسة يمكن القول أن تطور الصيرفة الإسلامية والتمويل الإسلامي في الجزائر عرف عدة محطات ابتداء من أول بنك إسلامي سنة (1990)، مستغلا الفرصة التي منحها قانون النقد والقرض (10/90) بفتح المجال للخوادم والأجانب لولوج السوق المصرفي الجزائري، فمن خلال جملة القياسات التي قمنا بها في هذا الفصل، توصلنا إلى أنه رغم قلة حجم التمويل المصرفي الإسلامي في السوق الجزائري، إلا أنه بلعب دورا إيجابيا في دفع عجلة النمو الاقتصادي، وهذا ما أكدته العلاقة الرياضية بين متغيري التمويل المصرفي الإسلامي والنتائج المحلي الإجمالي. في حين أن الدراسة أكدت الطرح النظري للعلاقة الإيجابية بين التمويل المصرفي والنتائج المحلي الإجمالي المالي يعمل في السوق المصرفي المالي (17) مصرف إسلاميا مع العديد من النوافذ الإسلامية هذا ما جعل حجم التمويل معتبرا في الاقتصاد المالي.

الختامة



اهتمت الدراسة بموضوع دور صيغ التمويل الإسلامي في تحفيز النمو الاقتصادي محاولة الوقوف عند فاعلية هذه الصيغ من خلال اختبار نموذج انحدار بسيط ومتعدد، في الدراسة القياسية سبقتها دراسة نظرية لمتغيرات البحث ( مفهوم التمويل المصرفي الإسلامي، النمو الاقتصادي). تناولت الدراسة السوق المصرفي الماليزي كسوق نموذج في الصناعة المالية الإسلامية، كما شخّصت وضعية السوق المصرفي الإسلامي الجزائري، وذلك من أجل الاستفادة من التجربة الماليزية.

تعتبر مرحلة وضع النتائج والمقترحات زبدة الدراسات، حيث لا توجد نتائج بدون تحليل ولا يمكن وضع مقترح إلا بناء على نتيجة معينة، ومنه بعد استعراض أدبيات الموضوع في شقه النظري و شقه العملي و تحليل ما تم التوصل اليه تمكنا من وضع نتائج الدراسة والتي على ضوئها يتم إعطاء المقترحات المناسبة خدمة للبحث العلمي وقيمة مضافة لهذه الأطروحة.

### (1) النتائج:

1.1 التمويل الإسلامي المصرفي هو عبارة عن مختلف الصيغ التمويلية التي تراعي مبادئ الشريعة الإسلامية وقواعدها المعتمدة.

2.1 يتكون التمويل المصرفي الإسلامي من عدة صيغ أهمها صيغ التمويل الاستثنائي، صيغ التمويل التجاري، صيغ التمويل التكافلي.

3.1 تدعم الصناعة المصرفية العالمية بالعديد من المؤسسات الداعمة من أهمها نجد هيئة المحاسبة والمرجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، و مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB).

4.1 النمو الاقتصادي هو الزيادة السنوية لمجموع القيم المضافة في اقتصاد ما يتم حسابه من خلال الناتج المحلي الإجمالي.

5.1 للنمو الاقتصادي نماذج ونظريات عديدة حاولت تفسيره كظاهرة اقتصادية، حيث لم يتمكن أي نموذج أن يكون صالح لكل البلدان.

6.1 للتمويل الإسلامي المصرفي مساهمة من الناحية النظرية في تدعيم النمو الاقتصادي وهو ما أكدته عدة دراسات قياسية في بلدان الخليج العربي و ماليزيا تحديدا.

7.1 بدأ العمل المصرفي الإسلامي في كل من الجزائر وماليزيا في ثمانينات وتسعينيات القرن العشرين.

8.1 لم تواكب السلطات المالية والنقدية الجزائرية العمل المصرفي الإسلامي بالقوانين والتشريعات المنظمة والمسهلة له الا بعد مرور قرابة الثلاثين سنة حيث عمل كل من مصرف البركة والسلام الجزائريين في اطار التكيف وفق المتاح.

9.1 مواكبة السلطات المالية والنقدية الماليزية العمل المصرفي الإسلامي منذ البداية وذلك بالتشريعات المسهلة للعمل وانشاء المؤسسات الداعمة لتطوير الصناعة المالية الإسلامية بغيت جعل ماليزيا مركزا دوليا لها.

10.1 يعمل في السوق المصرفي الجزائري مصرفين إسلاميين مع اتاحة الفرصة مؤخرا للنوافذ الإسلامية مما جعل حجم التمويل المصرفي الإسلامي ضعيف مقارنة بالتمويل التقليدي.

11.1 رغم الحجم الضعيف للتمويل المصرفي الإسلامي في السوق الجزائري إلا أن علاقته بالنمو الاقتصادي موجبة.

12.1 يعمل في السوق المصرفي الماليزي (17) مصرف إسلاميا مع العديد من النوافذ الإسلامية هذا ما جعل حجم التمويل معتبرا في الاقتصاد الماليزي.

13.1 توصلت الدراسة الى الأثر الإيجابي للتمويل المصرفي الإسلامي الماليزي والنتائج الإجمالية الماليزي مما يؤكد الطرح النظري.

14.1 توصلت الدراسة الى أن مساهمة صيغ التمويل الاستثماري (التشاركي) ضعيفة في تحفيز النمو الاقتصادي في الجزائر وماليزيا.

15.1 توصلت الدراسة الى أن مساهمة صيغ التمويل التجاري (التمويل بالهامش) إيجابا في تحفيز النمو الاقتصادي في الجزائر وماليزيا.

من خلال ما تم عرضه من نتائج عامة لهذه الدراسة يمكننا صياغة مقترحات تخدم الموضوع.

### (2) المقترحات:

1.2 تقترح الدراسة على السلطات المالية والنقدية الجزائرية استغلال العلاقة الإيجابية للحجم التمويل الإسلامي والنمو الاقتصادي في البلد وذلك بالمواكبة التشريعية للمسهلة للعمل و الدعم بإنشاء المؤسسات التي تتبنى الصناعة المالية الإسلامية.

2.2 تقترح الدراسة على السلطات الجزائرية استغلال فرصة السوق والعمل على جذب المصارف الإسلامية العالمية للاستثمار في السوق المصرفي الجزائري وذلك بتقديم الحوافز والتشجيع مقتدية بالتجربة الماليزية.

3.2 تقترح الدراسة على وزارة التعليم العالي المساهمة في توفير العنصر البشري الكفؤ المتخصص في المالية والصيرفة الإسلامية استعدادا لنمو هذه الصناعة في البلاد.

4.2 تقترح الدراسة على وزارة المالية الجزائرية وبنك الجزائر المبادرة ببرامج تسويقية للتمويل المصرفي الإسلامي وذلك باستغلال وسائل الاعلام والوسائط الاجتماعية والمعارض المباشرة بغية استقطاب الزبون المسلم الجزائري المتردد.

5.2 تقترح الدراسة على الهيئة الوطنية الجزائرية المتخصصة في الإفتاء في الصناعة المالية الاستفادة من التجارب العالمية خاصة التجربة الماليزية بهدف وضع معايير دولية للصناعة المالية والمصرفية الإسلامية في الجزائر مع القيام الدوري بواجب الاشهار والتوعية.

### 3. آفاق البحث:

ككل عمل بشري لا يمكن الالمام بجميع العناصر التي تعالج موضوع التمويل الإسلامي والنمو الاقتصادي لذلك نقتراح الدراسة موضوع النوافذ الإسلامية ودورها في دعم الصيرفة الإسلامية في الجزائر .

# قائمة المراجع

المصادر:

• القرآن الكريم.

أولاً: المراجع باللغة العربية

أ- الكتب:

1. البخاري: كتاب الجهاد، باب الحراسة في الغزو.
2. ابن عرفة: المختصر الفقهي، باب البيوع، ج5، ط1، (دبي: مؤسسة خلف احمد الخبتور، 2014).
3. الاندلسي ابن رشد: بداية المجتهد ونهاية المقتصد، ج5، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1996)
4. بن زغيبه عزالدين: مقاصد الشريعة المتعلقة بالتصرفات المالية، الطبعة الأولى، (دبي، الإمارات العربية المتحدة: مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، 2001).
5. تودارو ميشيل: التنمية الاقتصادية، ت، محمد حسين، محمود حامد، (دار المريخ للنشر والتوزيع: المملكة العربية السعودية، 2006).
6. حربي محمد عريقات وآخرون: أداة المصارف الإسلامية مدخل حديث، ط، 11 (دار وائل، عمان: الأردن، 2010).
7. حسين الوادي، محمد سمحان: المصارف الإسلامية - الأسس النظرية والتطبيقات العملية-، ط1، (عمان: دار المسيرة، 2007)
8. حميدات محمود: مدخل للتحليل النقدي، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2000).
9. داغي علي القره: فقه البنوك الإسلامية، دراسة فقهية اقتصادية، ط1، (بيروت: دار البشائر الإسلامية، 2007)
10. سرى حسن: الاقتصاد الإسلامي مبادئ و اهداف و خصائص، (الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب)، 2007.
11. الشمري صادق: اساسيات الصناعات المصرفية الإسلامية، (الأردن: دار البازوري، 2008)
12. صالح محمد: علم اقتصاد التنمية، الطبعة الأولى (إثراء للنشر والتوزيع: الأردن، 2010).

13. الطريقي عبد الله: الاقتصاد الإسلامي، أسس ومبادئ و أهداف، الطبعة الحادية عشر، (الرياض: الجريسي للتوزيع والاعلان، 2009).
14. طهراوي فريد: الاقتصاد القياسي، محاضرات وأمثلة، مطبوعة جامعية، كلية الاقتصاد، (جامعة البويرة، الجزائر)، 2017.
15. عطية عبد القادر: اتجاهات حديثة في التنمية، (الدار الجامعية: الإسكندرية)، 2000.
16. فريد النباتي سهيلة: التنمية الاقتصادية (دراسات، مفهوم شامل)، ط1، (دار الراهية: عمان)، 2015.
17. القرضاوي يوسف: فقه الزكاة، الجزء الأول، الطبعة الثانية، (مؤسسة الرسالة: بيروت، لبنان، 1973).
18. القرشي مدحت: التنمية الاقتصادية؛ نظريات وسياسات وموضوعات، (دار وائل: الأردن، 2007).
19. القزويني شاكرا: محاضرات في اقتصاد البنوك، ط1، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2000).
20. قنطججي سامر: أربعون قاعدة في الاقتصاد لبناء الأمة وإصلاح العباد، قواعد اقتصادية من أحاديث النبي (صل الله عليه وسلم)، الطبعة الأولى (سوريا: دار الحديث و السيرة النبوية بمجمع احمد كفتارو، 2015).
21. لطرش الطاهر: تقنيات البنوك، ط3، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2003).
22. محمد الأشقر: بحوث فقهية، عقد الاستصناع، ط1 (عمان: دار النفائس، 1998).
23. محمد السيرتي السيد ، علي عبد الوهاب نجا: النظرية الاقتصادية الكلية، (الدار الجامعية: الإسكندرية، 2008).
24. محمد العجلوني: البنوك الإسلامية ، احكامها وتطبيقاتها المعاصرة، ط1، (عمان: دار المسيرة، 2008).
25. محمد عبد المنعم: المضاربة وتطبيقاتها العملية في المصارف الإسلامية، ط1، (القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1996).
26. محمد مكاوي: الاستثمار في البنوك الإسلامية ، (الإسكندرية: رؤية للطباعة والنشر، 2011).
27. المقدسي ابن قدامة: المغني في فقه الامام احمد، ط1، (بيروت: دار الفكر، 1983).
28. نامق صلاح الدين: قادة الفكر الاقتصادي، (دار المعارف: القاهرة، 1986).

29. هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI): المعايير الشرعية، المعيار (33) الوقف، (البحرين، 2010).
30. هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI): المعايير الشرعية، المعيار (35) الزكاة، (البحرين، 2010).
31. هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI): المعايير الشرعية، المعيار (13) المضاربة، (البحرين: ماي، 2002).
32. هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI): المعايير الشرعية، المعيار (9) الإجارة والإجارة المنتهية بالتملك، (البحرين: جانفي، 2003).
33. هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI): المعايير الشرعية، المعيار (10) السلم والسلم الموازي (البحرين: جانفي، 2003).
34. هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI): المعايير الشرعية، المعيار (11) الاستصناع والاستصناع الموازي، (البحرين: جانفي، 2003).
35. هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI): المعايير الشرعية، المعيار (19) القرض، (البحرين: جانفي، 2004).
36. هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI): المعايير الشرعية، المعيار (8) المرابحة للأمر بالشراء، (البحرين: جانفي، 2003).
37. وهبي الزحيلي: الفقه الإسلامي وأدلته، ط2، ج4، فصل5، (دار الفكر، 1985).
38. يونس رفيق: التمويل الإسلامي، ط1، (دمشق: دار القلم).

ب- المقالات المنشورة:

1. أحمد ياسين، عزيز إسماعيل: التمويل الاستثماري في المصارف الإسلامية وأهميته الاقتصادية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد الخاص بمؤتمر الكلية، 2013.
2. بابكر محمد: القرض الحسن ودوره في تمويل المؤسسات الصغيرة، مجلة كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان، العدد 13، ابريل، 2013.
3. بن عزة إكرام: مكانة الصيرفة الإسلامية ودورها في تفعيل النشاط المصرفي (تقييم تجربة الجزائر)، مجلة ريادة الأعمال الإسلامية، المجلد 4، العدد1، فبراير، 2019.
4. بوعطية عبد الرزاق: واقع مساهمة الصيرفة الإسلامية في النظام المصرفي الجزائري، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد (9)، العدد(03)، ديسمبر 2018.



5. سعاد سطحي: عقد الإجارة وبعض تطبيقاته الفقهية المعاصرة، مجلة المعيار، جامعة الأمير، قسنطينة، العدد، 29، جوان، 2012
6. فؤاد بن حدو: الصيرفة الإسلامية موسوعة علمية عن عمل المصارف الإسلامية، ط1، (قسنطينة: دار الفا للنشر)، 2021
7. خوني رايح، ساعد إيتسام: تجربة المصرفية الإسلامية في ماليزيا- تقييم أداء المصارف الإسلامية للفترة 2008-2015، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية العدد 30، 2017.
8. سليمان ناصر، عبد الحميد بوشرمة: متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر، مجلة الباحث، العدد7، 2010.
9. عطية عبد القادر: الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، (مصر: الدار الجامعية، الإسكندرية)، 2005.
10. عبد اللطيف البشير، عبدالقادر التونسي: المعايير الشرعية والاقتصادية للتمويل في المصارف الإسلامية، ورقة مقدمة لمؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني، (ليبيا: طرابلس، 2010)
11. أميرة مشهور: الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي، ط1، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1991)
12. قندوز عبد الكريم: التمويل الإسلامي والنمو الاقتصادي دراسة قياسية على دول مجلس التعاون، الخليج العربي، مجلة صندوق النقد العربي، العدد 07، 2021
13. لشهب الصادق، بوريش أحمد: تحليل عوامل نجاح التجربة الماليزية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، عدد، 01، 2015.
14. المعجل عبد الله: لمحات من التجربة الماليزية في المصرفية الإسلامية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الامام محمد، الرياض، السعودية، العدد، 35، 1436هـ.
15. هني جعفر: نوافذ التمويل الإسلامي في البنوك التقليدية كمدخل لتطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد07، 2017.

#### ت-المدخلات:

1. ابراهيم محمد، بن يمينية فاطمة الزهراء: الوقف الاسلامي ودوره في التنمية، ورقة بحثية مقدمة لمؤتمر الوقف الاسلامي الخامس، (جامعة القران والعلوم الاسلامية، الخرطوم، السودان)، جوان، 2017.
2. أحمد حنيش، إبراهيم عباسي: دور المصارف الإسلامية في تعبئة الموارد المالية وتمويل التنمية، مجلة البحوث والدراسات التجارية، ع2، سبتمبر 2017

3. بريش عبد القادر: متطلبات التحول لمفهوم التمويل المستدام في الفكر الاقتصادي الإسلامي، ورقة بحثية محكمة، المؤتمر الثالث والعشرين بعنوان الاقتصاد الإسلامي الحاجة للتطبيق وضروريات التحول، كلية القانون، جامعة الامارات العربية المتحدة، (6)، (2015/10/7).
4. البشير عبد اللطيف ، التونسي عبدالقادر: المعايير الشرعية والاقتصادية للتمويل في المصارف الإسلامية، ورقة مقدمة لمؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني، (ليبيا: طرابلس، 2010).
5. بعزيز سعيد ، مخلوفي طارق: متطلبات تفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر لتعزيز تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مداخلة بالملتقى الوطني حول استدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر، جامعة الوادي، الجزائر، 2018/2017.
6. بن منصور عبد الله ، مرابط سليمان: "تقييم تجربة بنك البركة في إطار إصلاح المنظومة المصرفية الجزائرية"، مداخلة موجهة للدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، جامعة سطيف، الجزائر، 28، 25، ماي، 2003.
7. بودراجي رحاب ، مريم ميظالي: البنوك الإسلامية، اساليب التمويل فيها وتجارها، بحث في المالية و البنوك، معهد العلوم الاقتصادية، لمركز الجامعي خميس مليانة، موسم 2007/2006.
8. بوزيدي كمال ، بوجلال محمد: الأسس الشرعية والقانونية للبنوك الإسلامية بالجزائر، بحث مقدم لليوم الدراسي حول "الصيرفة الإسلامية" الواقع والآفاق، الذي نظّمته اللجنة المالية والميزانية بالمجلس الشعبي الوطني، الجزائر يوم 04 أبريل.2018.
9. بوعبد الله علي، سبتي وسيلة: إشكالية التنمية الاقتصادية المستدامة، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول أداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، الجزائر، يومي 10-11 نوفمبر، 2009.
10. الجيوسي أحمد وأخرون: التورق المصرفي بين المجيزين والمانعين، ورقة بحثية محكمة قدمت في المؤتمر العلمي الاول (التورق المصرفي والحيل الربوية)، جامعة عجلون الوطنية، الاردن، ابريل، 2012.
11. خالد خديجة: خصائص أثار التمويل الإسلامي على المشاريع، ورقة بحثية مقدمة لملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية، جامعة تلمسان، الجزائر .
12. الزحيلي وهبة: التورق، حقيقته، أنواعه، ورقة بحثية مقدمة لمجمع الفقه الدولي، الدورة التاسعة عشر، (الامارات العربية المتحدة: امارة الشارقة، ابريل، 2009).

13. صلاح الشلهوب: صناعة التمويل الإسلامي ودورها في التنمية، ورقة بحثية، جامعة الملك الفهد للبترول والمعادن، السعودية.
14. الطيب لحيلج: التمويل الإسلامي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر الدولي (التنمية المستدامة وكفاءة استخدام الموارد المتاحة، كلية الاقتصاد، جامعة سطيف، الجزائر، افريل، 2008.
15. عفانة حسام الدين: بيع المرابحة للأمر بالشراء، بحث مقدم لمصرف بيت المال الفلسطيني العربي، 1996/01/21.
16. علي الخفيف: الشركات في الفقه الإسلامي-بحوث مقارنة-، (القاهرة: دار الفكر العربي، 2009)
17. عياش زوبير وآخرون: كفاءة البنوك الإسلامية في تمويل الاقتصاد الجزائري (حالة بنك السلام)، مداخلة بالملتقى الدولي، تحديات تمويل الاستثمار في بيئة الاعمال -رؤية إسلامية، كلية الاقتصاد، جامعة العربي تبسي، يومي، 12، 13، نوفمبر 2019.
18. فرحي محمد: أهمية التمويل الإسلامي وجذوره التاريخية، ورقة بحثية مقدمة لليوم الدراسي لكلية الاقتصاد، جامعة الاغواط، الجزائر، 2010.
19. لاغارد كريستين (مدير عام صندوق النقد الدولي): إطلاق الإمكانيات الواعدة للتمويل الإسلامي، ورقة مقدمة للمؤتمر التمويل الإسلامي، الكويت، نوفمبر، 2015.
20. الماليزي محمد: تجربة ماليزيا في التنسيق بين المؤسسات المالية الداعمة للمصرفية الإسلامية، بحث مقدم إلى "مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول"، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي، ( 31 مايو / 3 يونيو)، 2009.

### ث- الأطاريح :

1. أبو الهيجاء الياس: تطوير آليات التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية(حالة الأردن)، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد والمصارف الإسلامية، جامعة اليرموك، الأردن، 2007
2. بن قبلية زين الدين: اثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر، أطروحة دكتوراه العلوم، كلية الاقتصاد، جامعة تلمسان، الجزائر، 2016.
3. بناني فتيحة: السياسة النقدية والنمو الاقتصادي -دراسة نظرية -، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2008 - 2009.
4. بوسنة محمد رضا: تحليل العلاقة بين الصناعة والأداء دراسة حالة الصناعة المصرفية في الجزائر (2004/2014)، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة بسكرة، الجزائر، 2016.

5. بوعكاز ايمان: اثر الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي، اطروحة دكتوراه الطور الثالث، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، موسم 2016/2015.
6. دليلة طالب: الانفتاح التجاري وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر -دراسة قياسية للفترة (1980-2013)، أطروحة دكتوراه العلوم، كلية الاقتصاد، جامعة تلمسان، الجزائر، 2015.
7. زقير عادل: أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي - دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1998/2012)، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية الاقتصاد، جامعة بسكرة، الجزائر، 2015.
8. فرج الله أحلام: طرق وأساليب تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الإسلامي - دراسة حالة بنك البركة الجزائري، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة سطيف، الجزائر، 2008/2007.
9. كبداني سيدي أحمد: أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه العلوم، كلية الاقتصاد، جامعة تلمسان، الجزائر، 2013.
10. هاشم سيف: أثر القرض الحسن المقدم من المصارف الإسلامية في تنمية المجتمع، رسالة ماجستير في الاقتصاد والمصارف الإسلامية، جامعة سانت كليمانت، البريطانية، 2008.
- ج- المقالات المنشورة إلكترونياً والقرارات:
1. ( تقرير بموقع بنك (AGB.))  
<https://www.agb.dz/organisation/valeurs.html>، ت، م، (2021/08/01).
2. بدر الدين براحلية: تاريخ الصيرفة الإسلامية في الجزائر، مقال على  
<https://www.researchgate.net/publication/340209053>، (2019)، ص،  
 08، ت، م، 2020/12/12.
3. بنك البركة: التقرير السنوي 2006.
4. بنك البركة: منشورات البركة (27 عام من الشفافية والحضور المميز)، 2018.
5. البنك الوطني الجزائري: بيان اعلامي لمديرية الاتصال والتسويق، 2020/09/29.
6. بوجلال محمد: معوقات الصيرفة الإسلامية في الجزائر، موقع الشعب الاقتصادي  
<https://eliktissadi.echaab.dz/2021/06/06/>، تم، (2021/08/11).
7. تقرير اتحاد المصارف العربية: تطور التمويل الإسلامي حول العالم، الموقع الإلكتروني ([www.uabonline.org](http://www.uabonline.org))، ت، ت، 2016/12/25.

8. تقرير بموقع (بنك ABC): <https://www.bank-abc.com/world/Algeria/Ar/AboutABCNew/Pages/default.aspx>، ت، م (2021/02/18).
9. تقرير بموقع (بنك AGB): <https://www.agb.dz/organisation/valeurs.html>، ت، م (2021/08/01).
10. جابر الاسماعيل: نحو فهم جديد للعمل المصرفي الإسلامي، مقال منشور في موقع الالوكة ([www.alukah.net](http://www.alukah.net))، ت، ت: 2016/12/25.
11. الجريدة الرسمية الجزائرية: الاتفاقية المتعلقة بإنشاء البنك الإسلامي للتنمية، الامر 17، 1975.
12. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: الجريدة الرسمية 2018، العدد 73، التنظيم (02/18).
13. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: الجريدة الرسمية 2020، العدد 16، التنظيم (02/20).
14. زويبير بولحبال: النظام المصرفي الإسلامي في ماليزيا (مراحل التنمية وعوامل النجاح)، ص، 14. مقال محمل من موقع (<https://www.academia.edu/38467256>)، ت، ت (2021/08/07).
15. سامي السويلم: مقالات في التمويل الإسلامي، مجلة الاقتصادية الإلكترونية ([www.aleqt.com](http://www.aleqt.com))، 3/6/2006.
16. الشبكة العنكبوتية ([www.wikipedia.org](http://www.wikipedia.org)): هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ت، م، 2016/12/28.
17. قرار بيت التمويل الكويتي بشأن ( التآجير المنتهي بالتمليك ) الصادر بتاريخ: 11 مارس 1987م.
18. مركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي ونومسون روتيرز: تقرير مؤشر الاقتصاد الإسلامي العالمي 2015، موقع الإمارات اليوم على الشبكة العنكبوتية ([www.emaratalyout.com](http://www.emaratalyout.com))، ت، 2015/09/28.
19. مشعل عبد الباري: التورق كما تجريه المصارف الإسلامية، موقع مجلة للاقتصاد الاسلامي العالمية ([giem.kantakji.com](http://giem.kantakji.com))، ت.ص، 2017/09/18.
20. مصرف السلام الجزائر: التقرير السنوي 2012.
21. مصرف السلام الجزائر: التقرير السنوي 2018.

22. مصرف السلام الجزائر: التقرير السنوي 2019.
23. الموقع الالكتروني ([https://www.ifsb.org/ar\\_index.php](https://www.ifsb.org/ar_index.php))، ت، م،  
(2021/09/12).
24. الموقع الالكتروني (<https://uia.org/s/or/en/1122277882>)، ت، م،  
(2021/09/12).
25. الموقع الالكتروني (<https://www.isra.my/aboutus>)، ت، م، (2021/09/12).
26. موقع بنك معاملات على الشبكة العنكبوتية  
(<https://www.muamalat.com.my/media-room/banks-image/>)، ت، م،  
(2021/08/29).
27. موقع بيت التمويل الكويتي  
ماليزيا (-) (<https://www.kfh.com.my/malaysia/personal/about-us/the-story.html>)، ت، م، (2021/09/2).
28. موقع مجلس الخدمات المالية الإسلامي على الشبكة العنكبوتية: [www.ifsb.org](http://www.ifsb.org)، ت،  
تص، 2016/12/28.
29. موقع مصرف الراجحي  
ماليزيا (-) (<https://www.alrajhibank.com.my/page/about-us/corporate-info-92/our-history>)، ت، م، (2021/08/31).
30. موقع مصرف سيمبي  
الإسلامي (-) (<https://www.cimbislamic.com/en/newsroom.html?news-year=2020>)، ت، م، (2021/09/2).
31. موقع وكالة الانباء الجزائرية (-) (<https://www.aps.dz/ar/economie/103614-320-2021>)، ت، م، (2021/08/3).
32. وكالة الانباء الجزائرية: بيان اعلامي على موقعها  
(<https://www.aps.dz/ar/regions/100183-2021-01-20-14-36-03>)،  
ت، م، (2021/08/4).
- ثانيا: المراجع باللغات الأجنبية.

#### A.BOOKS:

1. BANK ELKHAIR: Annual Report 2018.
2. Kuala Lumpur Business School (KLBS): An Overview of Islamic Banking System in Malaysia , County Report,11,2012.

3. W Rstow,: the Stages of Economic Growth, A Non-Communist Manifesto, Third Edition, British Library cataloguing, USA, 1991.
4. Eric Bsserelle: les Nouvelles Approches de la Croissance et du Cycle, Dunod, Paris, 1999.
5. Pierre-Alain Muet: Croissance et cycle: Théorie contemporaine , 1re édition, Ed Economica, 1994.
6. Philippe Aghion, Peter Howitt: Théorie de la croissance endogène, Traduit par Fabrice Mazerolle, Dunod, Paris, 2000.
7. Bank Negara Malaysia: PUBLICATION (Financial Sector Masterplan 2001 – 2010), chapter five Islamic banking and takaful, 2001.
8. Bank Negara Malaysia: PUBLICATION (Financial Stability and Payment Systems Report 2010), Banking System: Network and Workforce.
9. Bank Negara Malaysia: PUBLICATION (Financial Sector Blueprint 2011 - 2020), internationalisation of Islamic finance.
10. ALLIANCE FINANCIAL GROUP: 2013 ANNUAL REPORT, HISTORY OF ALLIANCE FINANCIAL GROUP.

#### **B. Articles:**

1. Barro J. Robert: Government Spending In A Simple Model Of Endogenous Growth, Journal Of Political Economy , USA, 1990.
2. Muhamad Rahimi Osman: **Development of the Legal and Regulatory Framework for the Islamic Banking System in Malaysia**, Jurnal CITU, V2,N1,JAN,2006.
3. Nakagawa Rika: **The Evolution Of Islamic Finance In Southeast Asia: The Case Of Malaysia**, The Journal of Applied Business Research, January/February 2009, Volume 25, Number
3. Rika Nakagawa: **The Evolution Of Islamic Finance In Southeast Asia: The Case Of Malaysia**, The Journal of Applied Business Research , Volume 25, N1, 2009.
4. Sudin Haron: Towards Developing a Successful Islamic Financial System: A Lesson From Malaysia , Kuala Lumpur Business School, Working Paper Series 003m2004.
5. Mohamed kefi et hadhek zouhair : inequality and economic growth, Asian economic and financial review, 2(8), p, 1013.

#### **C. WEB:**

1. bank of canada: Measuring Economic Growth

(<https://www.bankofcanada.ca/core-functions/monetary-policy/measuring-economic-growth/>),d,o,(22/09/2021.

2. Zulkifli hasan: **The Effectiveness of the Legal Framework of the Islamic Banking in Malaysia**, p,d

from.(<https://zulkiflihasan.files.wordpress.com>),p,8,d,d(07/09/2021.